

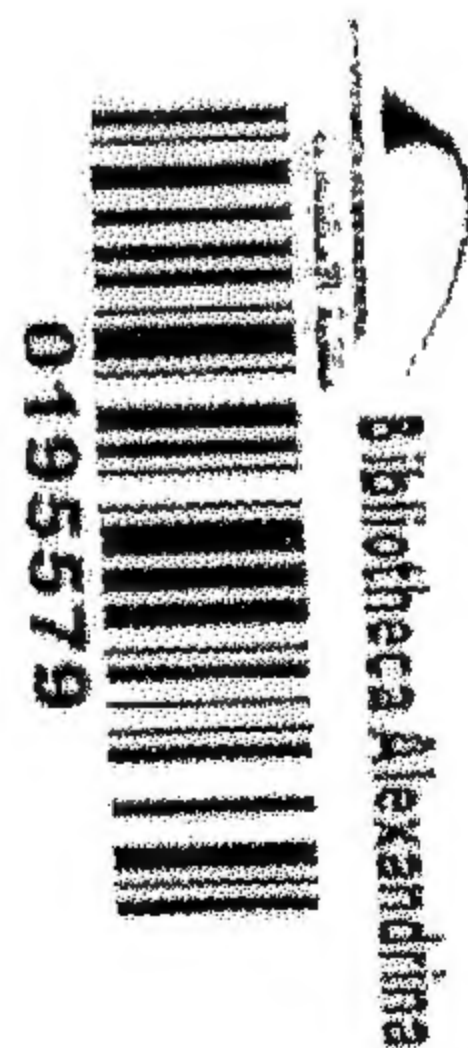
الجماليات الأوربية في الإسكندرية

في العصر العثماني

دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية
(٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)

دكتور
صلاح محمد ربيع
كلية التربية - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩



دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. بورس - الإسكندرية
ت: ٤٨٣٠١٦٣

اهداءات 1999

اد. صلاح احمد هريدي
قسم التاريخ باداب دمنهور

الجماليات الأوربية فى الاسكندرية فى العصر العثمانى

« دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية »

(٩٢٣ - ١٢١٣هـ / ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)

للدكتور

صلاح أحمد هريدى على

كلية التربية / جامعة الاسكندرية

١٩٨٨ / ١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ من سورج - اسكندرية
٤٨٣٠١٦٣

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ »

« بسم الله الرحمن الرحيم »

هناك جوانب عديدة في تاريخنا الاقتصادي والاجتماعي في حاجة إلى جهود الباحثين ، وبخاصة تلك الفترة الواقعة في مصر العثمانية ، وهي غنية بمصادرها المتمثلة في الوثائق الموجودة في دار الوثائق القومية ، وسجلات المحكمة الشرعية بالشهر العقارى ، وقد لاحظت أن بعض هذه الوثائق في بعض هذه السجلات متآكلة ويحتاج ذلك إلى الترميم بالطريقة الحديثة ، كما أنه لا يوجد بعض الأيام ، وقد تكون هذه الأيام عطلات رسمية مثل الأعياد وغير ذلك ، مثال ذلك السجل رقم ٣٨ والخاص بعام ١٠٢٧ هـ / ١٦١٢ م . نجد بعض الايام خالية . ولزما على أن اخترت موضوع بحثنا والمعنون باسم « الجاليات الأوربية في مدينة الاسكندرية في العصر العثماني ، دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية بالشهر العقارى » . واعتمدت في هذه الدراسة على سجلات المحكمة الشرعية بالاسكندرية .

وتتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول وخاتمة ، فيتحدث الفصل الأول عن نشأة الجاليات الأوربية في مدينة الاسكندرية ، منذ أقدم العصور حتى العصر العثماني .

أما الفصل الثاني فيعرض للنشاط الإقتصادي للجاليات الأوربية ، فيوضح السلع التي كانوا يتاجرون فيها وأساليب التعامل المختلفة ، سواء كان التعامل للحساب الخاص أو لحساب وكيل ، أو عن طريق شركات للتجارة في سلع معينة . كما يعرض للمشكلات الناتجة عن حالات التعامل المختلفة ودور هذه الجاليات في عمليات الاستيراد والتصدير ، وما يتبع ذلك من نشاطات أخرى في مجال نقل البضائع والمسافرين ومشاركة السلطة الحاكمة في نقل قواتها بتأجير المراكب لها .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩ — ١٠
الفصل الأول	
نشأة الجاليات الأوربية في مدينة الاسكندرية	١٥ — ٢٤
الفصل الثاني :	
النشاط الأقتصادي للجاليات الأوربية	٢٥ — ٦٠
الفصل الثالث :	
الحياة الاجتماعية	٦١ — ٨٦
ملاحق	
٨٧ — ٩٨	
ثبت بأهم المصادر ومراجع البحث	

الفصل الأول
نشأة الجاليات الأوربية
في الإسكندرية

قبل التعرض لنشأة الجاليات الأوربية في الاسكندرية ، لابد من التعرض إلى أهمية الاسكندرية في خلال تلك الفترة ، ويرجع إلى أنها تمتعت منذ نشأتها بمركز مرموق في العلاقات بين الشرق والغرب ، سواء أكانت هذه العلاقات سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية ، وذلك نتيجة لعوامل متعددة منها موقع الاسكندرية الاستراتيجى بين اوروبا والشرق الأقصى ، وسياسة حكام مصر القائمة على تشجيع حركة التجارة العالمية المارة بها ، وكذلك التطورات التاريخية التى مرت بها أوروبا . ومن أهم مظاهر تاريخ الاسكندرية في العصور الوسطى ، وجود تلك الجاليات الأوربية التى أقامت بها ، ولعبت دوراً له أهميته بالنسبة للمجتمع السكندري والمصرى ، وله آثاره المهمة في المجتمع الأوربي^(١) .

ولذلك يرجع وجود الجاليات الاوربية في الاسكندرية إلى ما قبل العصور الوسطى وبداية الفتح الاسلامى للمدينة ، وكانت الامبراطورية الرومانية القديمة تعتبر البحر المتوسط بحيرة رومانية ، فكانت تنظر إلى الاسكندرية التى تمتعت بموقع هام في سموس هذا البحر ، نظرة خاصة وجعلتها مركزاً لإدارة ولايتها الرومانية في سمر لسنرات طويلة ، وقد ورثت الامبراطورية البيزنطية عن الامبراطورية الرومانية هذه النظرة التقليدية تجاه الاسكندرية التى ظلت تحتفظ بالكثير من مظاهر نشاطها بما في ذلك النشاط التجارى كمركز بين الشرق والغرب^(٢) .

ووجدت جالية بيزنطية كبيرة في الاسكندرية عند فتح العرب لها ، وكانت تتكون من كبار موظفى الدولة البيزنطية في مصر ، ورجال الحامية والتجار وغيرهم ، وبقيت نسبة منهم بالمدينة عقب الفتح العربى^(٣) .

ودخلت المدينة في مرحلة مختلفة حين فقدت أهميتها السابقة كمركز سياسى وتجارى ولم تعد تتمتع بذلك النشاط التجارى السابق ، وبالتالي لم يكن للجاليات

(١) عمر كمال توفيق ، الجاليات الاوربية في الاسكندرية في العصور الوسطى ، ص ٢٧٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٧٥

الأوروبية أى نشاط أذكر ، ويرجع ذلك لعوامل عدة . وأول هذه العوامل الصراع الذى قام بين المسلمين والامبراطورية البيزنطية فى الجزء الشرقى من حوض البحر المتوسط ، وثانى هذه العوامل أن المسلمين فى تاريخهم الأول لم يهتموا بالإشتغال بالتجارة ، ويفسرون ذلك بأنهم كانوا حيثئذ من الشعوب الحرة التى تنظر إلى التجارة نظرة الاحتقار ، وثالثها أن الأيوبيين كانوا لا ينظرون للتاجر بعين التقدير لانهم كانوا جيلاً من الفرسان ، وأنه لم يقيم لطبقة التجار فى عهدهم شأن يذكر^(١) .

ولكن تغير الحال بحكم المماليك لمصر ، وعلى ذلك فإن الإسكندرية عاشت أيام المماليك عصراً مزدهراً نهضت فيه إقتصاديا وعمرانياً ، وكانت حلقة الاتصال بين طرق التجارة العالمية فى العصور الوسطى . ولذلك انتعش الاقتصاد السكندري انتعاشاً ملحوظاً بسبب الرسوم الباهظة التى كانت تفرضها حكومات مصر على السلع والمتاجر التى يأتى بها التجار الفرنج ، وتعرف هذه الرسوم بضرية الثغور^(٢) .

وإزدحمت المدينة طوال العام بالأجانب الوافدين إليها للتجارة ، أو للعبور للحج للأماكن المقدسة فى سيناء وفلسطين ، وكان لدول أوروبا والبحر المتوسط بالمدينة قناصل وسفراء ووكالات وأحياء كاملة وفنادق يمارسون فيها حياتهم الخاصة فى حرية . وسمح السلاطين المماليك للحجاج العابرين بدخول الفنادق منذ أواخر القرن الرابع عشر الميلادى بعد دفع رسم سنوى للسلطان . ومن أشهر الفنادق التى كانت تقيم بهذا النوع من الخدمات فندق مدينة نابون وفندق البنادقة وفندق القطالونيين .

وشهدت المدينة أروع أيامها فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر وخاصة بعد عام ١٤٥٣ م حتى أن معظم إيرادات الحكومة كانت من يجرى الإسكندرية . وكانت تتراوح يومياً فى فترات « المدة التجارية » ما بين « ألف وألفى

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٦

(٢) عمر عبد العزيز عمر ، مجتمع الإسكندرية فى العصر العثمانى ، ص ٣١١ — ٣١٢

دينار « عدا رسوم السفن والسياح والحجاج . والمدينة لا تقل اتساعا وأهمية عن أكبر مدن العالم التجارية مثل البندقية وجنوة ومرسيليا ولشبونة وكلكتا وزيتون بالصين وكولونيا بألمانيا ولها عدة أبوابا يفتح إحداها إلى الميناء حيث يوجد به مرسى البرج للسفن الوافدة من أوروبا، ومرسى السلسلة للسفن الوافدة من شمال إفريقيا ، وتقل فيه الرسوم الجمركية عن المرسى الأول . وإلى الشرق من ميناء الإسكندرية يقع ميناء أبو قير عند بحيرة تسمى « رأس المعديّة » ويتصل الميناء بالنيل بقناة تصل للبحيرة بحوالى « ثمانية أميال » وهو مرفأة للسفن الواردة للإسكندرية وتدخله السفن الصغيرة أما الكبيرة فتتصل به من البحر بالقوارب^(١) .

وقد حرص المماليك على سلامة تجار الأوربيين ، ولذلك فقد حدث أن وقعت مشاجرة بين التجار الأوربيين وأهل الإسكندرية ، فتحيز الوالى للتجار وعاقب المتشاجرين معهم من أهل البلد ، فثارت ثائرة الناس وأرسل السلطان الناصر رسولا من القاهرة ، فتحيز هو الآخر للأوربيين ، واسمه طوغان ، وكان هذا الرجل أقسى من الوالى على أهل البلد ، فحبس كبارهم ، وغرمهم الأموال وقتل ستة وثلاثين منهم ، وبدل ذلك على حرص السلطان الناصر بن المنصور قلاوون على تأمين الجالية الأوربية فى الإسكندرية ، فهم مصدر دخل عظيم للدولة^(٢) .

وقد حدث أن احتكر سلاطين المماليك التجارة وخاصة تجارة بعض الحاصلات مثل السكر والاختشاب والمصنوعات المعدنية وبلغت هذه الاحتكارات ذروتها فى أيام الأشرف برسباى (١٤٢٢ — ١٤٣٨ م) الذى أصدر مرسوما فى عام ١٤٢٨م حرم فيه شراء التوابل من غير مخازن السلطان ، وفرض رسوما باهظة على الواردات والصادرات ، وجعل الإسكندرية الميناء الوحيد لتجارة التوابل . فارتفعت أسعار بعض السلع الشرقية ارتفاعا هائلا ، واحتج البنادقة على الأشرف برسباى فى عام ١٤٣٢ م عن طريق ممثلهم فى الإسكندرية ، ولما لم يجيبهم

(١) نعيم زكى زهرى ، طرق التجارة الدولية ومخططاتها بين الشرق والغرب ، أواخر العصور الوسطى ، ص ١٣١ ، ١٣٢

(٢) ابن بطوطة ورحلاته ، تحقيق ودراسة وتحليل حسين مؤنس ، ص ٣٨ — ٣٩

السلطان إلى مطالبهم ، قطعوا علاقاتهم بمصر ، وأرسلوا أسطولهم إلى الإسكندرية لإعادة التجار البنادقة إلى بلادهم .

وأمام هذا التهديد عاد برسباى إلى صوابه ، ومنحهم شروطا أفضل فيما عدا احتكار الفلفل^(١) ومن الملاحظ أن البنادقة منذ سقوط القسطنطينية إتهموا بتجارهم إلى بلاد السلطات المالكية ، وصارت البندقية أكبر عميل في تجارة شرق البحر المتوسط ، وأنشأت لها جالية كبيرة بالإسكندرية وغيرها من موانئ الممالك^(٢)

وكانت فترة حكم إينال بداية طيبة لزيادة نشاطهم التجارى في مصر والشام وخاصة بعد توتر العلاقات بينهم وبين العثمانيين . وانهزوا فرصة انهيار الشركة الفرنسية « كير » وأرسلوا سفارة إلى مصر وصلت في أواخر السلطان إينال ، واستمرت في مفاوضاتها خلال الفترة القصيرة التي حكم فيها ابنه السلطان أحمد وعقدت الإتفاقية عام ١٤٦١م . تأكدت بها المعاهدات والاتفاقيات السابقة كما زادت فترة المدد الخاصة بهم ليتمكنوا من شراء ما يلزمهم من السلع الشرقية تعويضا عن النقص في أسواق بلاد الدولة العثمانية ، وكذلك أعادوا تنظيم رحلات سفنهم التجارية القاصدة موانئ بيروت وصيدا والإسكندرية وشددوا عليها الحراسة لإتساع نطاق الحرب مع العثمانيين في المياه الإغريقية ، وأمدوا الممالك بالأخشاب والمواد الحربية متحدنين بذلك التحريمات البابوية^(٣) .

ولما عقد البنادقة معاهدة ١٤٦١م ، أسرع فلورنسا فأوفدت سفارة للقاهرة ففاوضت السلطان إينال أواخر حكمه ثم ابنه السلطان أحمد ، للحصول على نفس الامتيازات التي نالها البنادقة ، كما وصلت بعثة فلورنسية أخرى في عهد السلطان بخشقدم عام ١٤٦٥م ، يرأسها السفير (برناردو برتولودى كورس) للتهنئة ولتأكيد مالتجارها من امتيازات وإعفاءات ، وأبرمت إتفاقية جديدة تتضمنت نصا جديدا نالت بموجبه حق إعفاء سفنها من الرسوم الجمركية^(٤)

(١) عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٣١٢

(٢) نعيم زكى وصفي ، المرجع السابق ، ص ٣

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٤ — ٤٥

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٩ — ٥٠

واستغرقت العلاقات المماليكية البندقية معظم سنى حكم السلطان الغوري إلا أنه لم ييخل رعاية غيرهم من التجار الأجانب وخاصة من الفلونسين^(١).

وعندما فتح الاتراك العثمانيون مصر عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧م ، وقع ممثل البندقية فى حيرة شديدة حين أراد أن يجمع حوله اثنى عشر رجلا من التجار بالغر، ليؤلف منهم مجلسه الذى سيقابل السلطان سليم الأول ، فلم يجد هذا العدد ، وهذا يدل على ماوصلت اليه التجارة فى فترة وقوع مصر فى أيدي العثمانيين ، وتمت المقابلة فى الإسكندرية بين قنصليهما فى مصر والشام والسلطان العثمانى سليم الأول ، وقدا له فروض الطاعة والولاء مشفوعة بطلبات ومعاهدات جديدة لإقرار الإمتيازات التى كانت البنادقة فى عهد المماليك وخلال المقابلة أثار السلطان موضوع مساعدة البنادقة للمماليك ضده ، ووصول سفنهم خلال الحرب إلى الإسكندرية حاملة الفضة والذهب ثمنا للتوابل والسلع الشرقية زيادة عما كان مفروضا عليهم طبقا للمعاهدات .

وكان على القنصليين أن يفندا هذه التهمة فأفهما السلطان بأنهما سيعملان دائما على توسيع نطاق تجارتهم من السلع الشرقية للوقوف أمام فيض السلع الواردة عن طريق البرتغاليين ، ويبدو أن السلطان العثمانى قد اقتنع بهذا الاعتذار فلم يعارض دلبساتهم وأقر معاهداتهم السابقة، وضمن ذلك فى معاهدة جديدة بتاريخ ٨ سبتمبر عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧م . وقد سلمت المعاهدة . لندوبهم « نيقولو موسينيو » الذى سافر إلى القسطنطينية على ظهر إحدى سفن الأسطول العثمانى حيث قعد القنصل كونتا رينى قبرص لتنظيم دفع الجزية المفروضة بعد أن آلت إلى السلطان العثمانى . ونصت الاتفاقية بأن تدفع الجزية ذهبا ومقدما لخمس سنوات ، وعادل النص بعد ذلك لتصير سنويا ، وعينا من السكر والحبوب^(٢) .

(١) نعيم زكى وهيكلى ، المرجع السابق ، ص ٨٦

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٠ ، ١١١

ويذكر البعض أن المعاهدة قد وقعت بين السلطان سليم وبين البنادقة في عام ٩٢٣ هـ / ٨ : سبتمبر ١٥١٧ م ، بينما يذكر البعض الآخر أنها قد وقعت في ١٤ فبراير عام ١٥١٧ م^(١) .

ونميل إلى الأخذ بالرأى الثانى لأن اغلبية المصادر تؤكد ذلك ، لأن السلطان سليم قد مكث في مصر حوالى ثمانية أشهر وأن فتح مصر قد تم في أواخر يناير عام ١٥١٧م ، وكان هدف السلطان سليم من تجديد هذه المعاهدة هو اقراره للامتيازات والتسهيلات التى كانوا يستعملون بها في عهد المماليك بشأن تجارتهم في الاسكندرية .

وأعلن السلطان في المعاهدة ضرورة معاملة البنادقة بالاحترام والعدالة ، وألا ياضاروا في أنفسهم ولا في أموالهم في أثناء اقامتهم بالإسكندرية أو دمياط أو غيرها من ثغور مصر . كما نصت المعاهدة على ألا يؤدي البنادقة سوى الرسوم المفروضة ولا يلزموا ببيع أشياء لا يريدون بيعها .

ونصت كذلك على أن يكون لقنصل البندقية وحده حق محاكمة مواطنيه وليس للقاضى المسلم أن يتدخل في هذا الشأن^(٢) . ويبدو أن هذا القرار لم يظل معمولاً به طوال الحكم العثمانى ويظهر ذلك في القضايا التى تم التعرض اليها ، فكان يبت بالفصل فيها قضاة مسلمون سواء أكانت فيما بين بعضهم البعض أو بينهم وبين الاهالى^(٣) .

وجدد السلطان سليم بعد ذلك الاتفاقية مع الفرنسيين ومنحهم حمايته وأصدر أوامره بمراعاتهم في مصر والشام^(٤) . وقد وقع السلطان سليم القانونى معاهدة مع فرنسيس الاول ملك فرنسا في فبراير سنة ١٥٣٥م . وهى في الأصل معاهدة

(١) عبد العزيز الشناوى ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترة عليها ، ج ٢ ، ص ٢٠٠ ، عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ — ٣٢٣

(٢) عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٤ ، ٣٢٣ ، عبد العزيز الشناوى ، المرجع السابق ، ص ٧٠٠

(٣) انظر الفصل الثانى والثالث .

(٤) نعيم زكى وصفى ، المرجع السابق ، ص ١١١

للتعاون والصداقة موجهة ضد الهابسبرج . ولكن الفرنسيين حصلوا بمقتضاها على حقوق ومزايا عديدة سميت فيما بعد بإسم إمتيازات فمُنح الرعايا الفرنسيون الحق في حرية الملاحة في المياه الاقليمية للدولة العثمانية ، وممارسة البيع والشراء وبحرية تامة وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة هي خمسة في المائة ، وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أى ضريبة أخرى مهما كان إسمها ، وقيل : هذا الإعفاء الضريبي بشرط اقامة الفرنسيين في أراضي الدولة العثمانية عشر سنوات متتالية .

كما تقرر اعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي ، وقصر خضوعهم للقضاء الفرنسي في القضايا المدنية والجنائية ، وتم المحاكمات في دور القنصليات^(١) ويبدو أن هذا لم يستمر لفترة طويلة . إذا كانت المحاكمات تتم أمام القضاة المحليين فيما بعد^(٢) ، كما سمح لهم ببناء خان يقيمون فيه دون سواهم ، ويودعون فيه بضائعهم . على أن تخصص بجوار الخان أرض لدفن موتاهم ، إلى غير ذلك من امتيازات نقررت في هذه المعاهدة لرعايا فرنسا ، وإستمر تغلغل الفرنسيين بسرعة في داخل الدولة العثمانية وتمكنوا من اقامة مراكز تجارية وبعثات قنصلية خاصة بهم في سوريا ومصر^(٣) .

ويلاحظ في هذه المعاهدة أنها نصت في مادتها الخامسة عشرة على دعوة ملك إنجلترا وغيره إلى الإنضمام إليها ، والاستفادة من أحكامها ، بشرط أن يقوم ملك إنجلترا بإبلاغ السلطان العثماني ، في خلال ثمانية شهور من تاريخ التوقيع على المعاهدة ، بتصديق الحكومة الانجليزية عليها ، ويطلب اعتماد هذا التصديق ، أى أن السلطان سليمان وفرانسوا الأول أرادا تحويلها من معاهدة ثنائية إلى معاهدة دولية .

ولكن لم تجد هذه الدعوة استجابة من ملك إنجلترا ، وظلت السفن الإنجليزية تتردد على الموانئ العثمانية تحت الإعلام الفرنسية طبقا لأوامر الحكومة العثمانية .

(١) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ٥٧ — ٥٨

(٢) انظر الفصل الثاني والفصل الثالث .

(٣) عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٥٧ — ٥٨

وظل الحال كما هو إلى أن استطاع أحد التجار الإنجليز ويدعى أنطوني جنكنسن عام ١٥٥٣م ، مقابلة السلطان سليمان في حلب وهو يستعد للزحف على فارس ، ونجح في الحصول على موافقة السلطان العثماني له على الاتجار داخل ممتلكات الدولة على قدم المساواة مع البنادقة والفرنسيين وعلى ألا يدفع أكثر من الرسوم المقررة .

وعقدت معاهدة بين إنجلترا والسلطان مراد الثالث (١٥٧٤ — ١٥٩٦) عام ١٥٧٨م . وتطورت الأمور بعد ذلك حتى أصبح للإنجليز شركات داخل الدولة العثمانية وأصبحوا يناوون إمتيازات مثل إمتيازات البنادقة والجنوبيين والفرنسيين^(١) .

وكان يسمح للقناصل بتحصيل رسوم على البضائع الواردة والمشحونة الخاصة برعاياهم . وكان بعض القناصل يحصل الرسوم على رعايا بعض الدول الأخرى ، ولذلك تلزم المراكب برفع علم الدولة التي ترعى رعايا الغير^(٢) . وطالما أن المراكب ترفع علم دولة ما ، فيجب عليها دفع الرسوم ، وحدث أن رفعت بعض المراكب الإنجليزية والفرنسية أعلام البندقية ، وأدى ذلك إلى أن فرض قنصل البندقية الرسوم عليهم ، ولكنهم رفضوا الدفع بحجة أنهم تابعون لدولهم ، ولكنهم ألزموا بالدفع طالما أنهم رافعون علم دولته^(٣) ، ولم تكن هذه هي الحالة الأولى ، فقد رفع بعض الجنوبيين أعلام الفلمنك ، وحصل قنصل الفلمنك الرسوم منهم^(٤) ، وعلى بعض مراكب الفرنسيين أيضا^(٥) ، كما كانت تحصل رسوماً أيضا على المراكب

(١) عبد العزيز الشناري ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٧١٤ — ٧١٦

(٢) أرشيف الشهر العقاري ، سجلات المحكمة الشرعية بالاسكندرية ، وسأشير إليها بعد ذلك برقم السجل ، ورقم المادة وتاريخها .

السجل رقم ٢٥ ، مادة ١٢٧٣ ، ص ٤١٧ ، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨م .

كان قنصل إنجلترا في هذا الوقت هو موسيليا كوستا وحصل عوائد على الإنجليز .

(٣) سجل رقم ٤٧ ، مادة بدون رقم ، ص ٢٥٦ ، تاريخ أواسط صفر عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٤م .

(٤) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٣٦١ ، ص ٥٨٨ ، بتاريخ ٢٤ رجب عام ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦م .

(٥) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٤٦ ، ص ٦٠٣ ، بتاريخ ٤ شوال عام ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦م .

المسافرة للخارج ، وقد امتنع أحدهم عن الدفع ، ولكنه اضطر إلى الدفع في النهاية ، وكانت الرسوم تفرض أيضا على المراكب المستأجرة^(١) .

ورفض اليهود دفع رسوم التصدير التي فرضتها القنصلية الفرنسية ، على أساس أنهم من رعايا الدولة العثمانية^(٢) .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد كانت الجمارك تفرض عوائد أخرى على مراكب الأوربيين ويحصلها ملتزم الجمارك^(٣) ويمنع وكيل الملتزم^(٤) الذي كان أحيانا من اليهود ، المراكب التي لم تسدد الرسوم ، بالرغم من وجود بعض البضائع المشحونة عليها ، ويلاحظ أن السلطات المسؤولة حرصت على عدم الإضرار بالبضاعة المشحونة عليها^(٥) .

وفرضت السلطات الحاكمة أيضا رسوماً على الأوربيين ، ويحصل أغا^(٦) الحوالة^(٧) هذه الرسوم ، ويخصص الرسوم المتحصلة من الفرنسيين لكتخداء^(٨)

(١) سجل رقم ٥٧ ، مادة ٣٠ ، ص ١٢ ، بتاريخ ٢٧ رمضان عام ١٠٩٨ هـ / ١٦٨٦ م .

(٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٩٨ ، بتاريخ ٧ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

(٣) ملتزم الجمارك ، (تذكر ليلي عبد اللطيف ، الإدارة في مصر في العصر العثماني ، ص ٣٢٣) أن الجمارك في مصر العثمانية سواء أكانت في الموانئ البحرية أم غيرها بنظام الالتزام .

(٤) وكيل الملتزم ، هو الشخص الذي ينوب عن الملتزم في حالة غيابه .

(٥) سجل رقم ٥٨ ، مادة ١٨٠ ، ص ١٠١ ، بتاريخ ١٨ جمادى الثاني عام ١١٠٢ هـ / ١٦٩٠ م .

(٦) أغا ، كلمة أغا من المصدر أغمق ، ومعناها الكبير والمتقدم في السن ، وقيل أنها من الفارسية أفا وجرى العرب على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافا .

وتطلق في التركية على الرئيس ، والقائد ، وشيخ القبيلة ، وعلى الخادم الخاص الذي يؤذن له بدخول غرف النساء ، (انظر أحمد السيد سليمان ، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرق من الدخيل ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٠) .

(٧) الحوالة ، بمعنى تحويل قبض المبلغ ، وترد في الوثائق بمعنى الشخص المخول إليه تحصيل مبالغ أو ضرائب نقدية أو عينية . (انظر ، ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥) وتذكر الوثائق بأنه كان يشرف على تصدير البارود إلى الدولة العثمانية . (انظر سجل رقم ٤٧ ، مادة ٢٢٩ ، ص ١٢٠ ، بتاريخ ٢١ رمضان عام ١٠٨٩ هـ / ١٦٨٦ م) .

(٨) كتخداء ، بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء ، وفي التركية كتخدا ، ومن الفارسية كتخدأ ، والكلمة فارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت وخدا بمعنى الرب والصاحب ، فالكتخدأ هو في الأصل رب البيت ، ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك ، ويطلقها الترك على الموظف المسؤول والوكيل المعتمد ، أي مدير مكاتب الوزراء وأمنائهم ، وكان يقال نخزينة كتخداس ، أي أمين الخزانة . (انظر أحمد السيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ١٢٧) .

الثغر «الذردار»^(١) بالقلعة ، وطائفة مستحفظان^(٢) ، ربما كان ذلك هو ما يعرف برسوم الإقامة للأجانب .

وكانت سياسة العثمانيين الخارجية تستهدف إستمرار العلاقات الخارجية مع الغرب ، ومن ثم الاسترسال في التجارة البحرية مع البنادقة والجنوئين ثم الهولنديين والإنجليز والفرنسيين وإستعمال الطرق البرية التي تصل إلى شمال أوربا ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تكون علاقات تجارية مع البلدان الواقعة على المحيط الهندي بالإضافة إلى بلدان غربي آسيا وأفريقيا . وكان المجتمع العثماني قد بدأ ينتعش في النصف الثاني من القرن الخامس عشر نتيجة للرسوم الجمركية التي كان القصد منها حماية منتجات الدولة ، وظهور طبقة وسطى عريضة وقوية عمادها التجار الحرفيون المسلمون وغير المسلمين^(٣) .

وقد كان من بين النظم السائدة في الدولة العثمانية النظم الخاصة بالأجانب من رعايا الدول الأوربية وعلى وجه الخصوص التجار الأجانب ، ثم المقيمين بالقسطنطينية . فلقد وضعت الدولة العثمانية نظاما خاصا يعرف بهم يعرف باسم نظام الإمتيازات وعاشت كل مجموعة من هؤلاء الأجانب طبقا لما نص عليه في المعاهدات الرسمية التي أبرمتها الدولة العثمانية مع حاكم الدولة التي تنتمي إليها هذه المجموعة ومنذ البداية ، عملت الدولة العثمانية على تنظيم إقامة الأجانب في داخل الامبراطورية^(٤) .

(١) الذردار ، كلمة فارسية مكونة من مقطعين ، د.ز بمعنى مستحفظ أو حاكم ، دار بمعنى قلعة ، فالكلمة تعنى مستحفظ قلعة أو قائد قلعة . (انظر ابراهيم يونس سلطح ، تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٣ - ١١٣١ هـ / ١٥١٧ - ١٧١٩م ، من خلال تحقيق مخطوطة تحفة الأجيال بمن تولى مصر من الملوك والغوايس ، ليوسف الملواني الشهير بابن الوكيل ، رسالة ماجستير غير منشورة بكتابة الآداب ، جامعة الاسكندرية عام ١٩٨١ ، ص ١١٣) .

(٢) مستحفظان ، وهي كلمة مستحفظ في اللغة الفارسية ، والمستحفظ من يقوم بالدفاع عن القلاع والحدود من الانكشاية ، وكانت تخصص لهم العلوقات . (انظر ، Stanford Shaw Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, (Princeton, 1964) P. 170.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، ص ٩٤ ، ٩٥

(٤) عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثاني عشر ، ص ٥٧

الفصل الثانى

النشاط الاقتصادى للجاليات الأوربية

تعددت أنظمتهم الاقتصادية المختلفة في كافة النواحي الاقتصادية متمثلة في قيامهم بالتجارة مع احترافهم لبعض الحرف . وقد كانت كل التجارة الأوربية في أيدي المسيحيين (الأوربيين والمشاركة واليهود) . وكانت شركة الليفانت الفرنسية لاتعامل إلا مع الوكالات الفرنسية ومن هم تحت الرعايا الفرنسية في أساكل مصر وسوريا . وكانت المتاجر البندقية ترسل في آخر القرن الثامن عشر إلى أربع مؤسسات بندقية وأربع مؤسسات يهودية في القاهرة وكان يقوم على التجارة التسكانية ليس فقط قليل من التجار الإيطاليين (غير النمساويين) في مصر وسوريا . بل أيضا تجار يهود في لجهورن كانوا يعملون بصفقتهم وكلاء للمصدرين الأوربيين من كل الجنسيات^(١) .

وطالما تحدثنا عن اليهود وعن دورهم في قيامهم بدور الوساطة بين الأوربيين أو بينهم وبين المصريين لابد وأن نعطي فكرة سريعة عن نشاطهم ودورهم في الحياة الاقتصادية في تلك الفترة من بحثنا هذا ، وقد وفدوا إلى مصر في فترة الصراع على غرناطة ، وقاد وصل عددهم إلى حوالي ١٥٠٠ يهوديا ويعملون جميعا في التجارة^(٢) .

وكان لهم عمل خاص أيضا بصفقتهم سمسرة للمعادن النفيسة^(٣) والسمكرة وصناع زراير^(٤) كما أن عملية طردهم الفجائية وسيطرتهم على الجمارك المصرية في الستينات من القرن الثامن عشر ، ادى ذلك إلى اعطائهم الفرصة للسيطرة على أحد المراكز الرئيسية للتجارة^(٥) ولذلك فقد اشتغلوا في تجارة المنسوجات مع

(١) هاملتون جب ، هارولد برون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ، ص ٥٩ ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى . (٢)

(٢) نعيم زكي وصفي ، المرجع السابق ، ص ٦٦ (يقدر عدد اليهود بالاسكندرية وقت الفتح الاسلامي ، بأربعين الف يهودي ، انظر قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة في مصر العصور الوسطى ، ص ٤١) .

(٣) هاملتون جب ، هارولد برون ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٥ .

(٤) هاملتون جب ، هارولد برون ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٣ .

(٥) سجلات المحكمة الشرعية بالشهر العقاري بالاسكندرية ، سجل رقم ٥ ، مادة ٢٠٤ ، بتاريخ ١٤

جمادى الآخرة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م

الأوربيين، ويعهد إليهم بالبيع ، ويرجع ذلك لمهارتهم في التجارة . كما أنهم قاموا بتخزين البضائع لدى الغير من الأوربيين بصفة أمانة نظير عمولة معينة بعد البيع ، ويذكر أنواع الأقمشة وألوانها ومواصفاتها كما يذكر العمولة التي حصلوا عليها ، والتي يفضلها غالبا من أنصاف الفضة^(١) .

وبالنسبة للنشاط الاقتصادي الذي شارك فيه الأوربيين في مدينة الاسكندرية جميع أوجه الأنشطة المعروفة في ذلك الوقت سواء في التجارة أو الصناعة أو الحرف أو قطاع الأموال . فلقد تعامل الأوربيون في مدينة الإسكندرية في الفلفل الأسود والزنجبيل ، وكان يتعاقد بعض التجار الفرنسيين مع أحد التجار المحليين ، على توريد كميات كبيرة منها ، وحدد الوزن ، والمبلغ الذي يدفع لها^(٢) وجوزة الطيب التي يتعاقد فيها أحد البنادقة مع بعض المغاربة في المدينة ، على كميات كبيرة منها^(٣) والقرفة^(٤) والياميش^(٥) والخروب^(٦) والزبيب الأسود والاحمر^(٧) والبن^(٨) ، وكان يفرض عليه رسوم مخصصة لطائفة « مستحفظان »^(٩) ويقوم بتحصيلها كاتب

جمادى الآخرة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م . (ملحوظة سيثير اليها بعد ذلك بإقامتها فقط) .
(١) ونصف الفضة ، فالفضة تساوى ١ : ٤٠ من القرش ، وقد أطلق الاتراك على الفضة اسم بارة فارسية ، ويرادف اسم البارة والفضة في عصر الجبرتي اسم نصف فضة ومؤيدى . (انظر عبد الرحمن فهمي ، النقود المتداولة أيام الجبرتي ، ص ٥٧٣) .

(٢) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٤ ، ص ٢٩ ، بتاريخ ١٢ رجب عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٠ م .
(٣) سجل رقم ٥ ، مادة ٥٦٠ ، ص ٢٤٠ ، بتاريخ أول ذى القعدة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م .
(٤) سجل رقم ١٢ ، مادة ٢٦٠ ، ص ٨١ ، بتاريخ ١٨ محرم عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .
(٥) نفسه ، مادة ٣٦٢ ، ص ١٣ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .
(٦) سجل رقم ١٤ ، مادة ٥٩٨ ، ص ١٧٧ ، بتاريخ ٢٠ شعبان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .
(٧) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٣٣٢ ، ص ١٧٩ ، بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م .
(٨) سجل رقم ١٢ ، مادة ٣٦٢ ، ص ١٣ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .
(٩) طائفة مستحفظان ، انظر في معناها .

بلوك الجوالى^(١) والسكر^(٢) وخيار الشنبر^(٣) ، وكان يتعامل فى هذه السلع بعض التجار اليهود ، الذين يفضلون التعامل بالدينار الذهبى^(٤) ، ويرجع ذلك إلى مهارتهم وخبرتهم فى الصيارفة^(٥) والأرز ، وكانت وحدة الوزن هى الكيلة الرشيدى^(٦) . والعملة المستخدمة أحيانا هى العثمانلى^(٧) والعدس والخميس^(٨)

(١) بلوك الجوالى ، بلوك ، البلوك أو البلك من المصدر التركى بولك ، أى أن يقسم ، وكلمة بلوك القسم أو الجزء ، وكان الأرجاق ينقسم إلى وحدات صغرى باسم البلوكات ، وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باش . (انظر ، أحمد السعيد سليمان ، تأصيل ماورد فى تاريخ الجبرى من الدخيل ، ص ١٤٤) وكان كل أوجاق ينقسم إلى عدد من الوحدات تعرف باسم البلوكات ، ويحمل كل بلوك رقبا منسوبا إلى الأوجاق الذى ينتمى إليه ، مترونا باسم الأوجاق . (أنظر عفاف مسعد العبد ، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٨٣ ، ص ١٥٤) والجوالى ، ومفردها جالية تطلق على أهل الذمة ، وذلك لأن سيدنا عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ثم لزم هذا الاسم كل من لزمته الجزية ، وإن لم يحملوا عن أوطانهم . (انظر قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى ، ص ٦٨) .

(٢) سجل رقم ١٢ ، مادة ٣٦٢ ، ص ١٣ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .

(٣) سجل رقم ٧ ، مادة ٥٦٤ ، ص ٢٢٩ ، بتاريخ ٦ رجب عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م . انظر الملحق رقم ٦

(٤) الدينار الذهبى ، يساوى خمسة وعشرين بارة ، ولكن عقب انهيار النقد عام ١٥٨٤ م أصبح كل خمس وثمانين بارة تساوى دينار شريفى ، (أنظر عفاف العبد ، المرجع السابق ، ص ٤٣) ولكن فى عام ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م أصبح الدينار الذهبى يساوى نصف فضة (سجل رقم ٣٢ ، مادة ٥٥٤ ، ص ٢٠٤ بتاريخ ٢٤ محرم الحرام عام ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م) .

(٥) سجل رقم ٧ ، مادة ٥٦٤ ، بتاريخ ٦ رجب عام ١٠١٧ هـ / ١٦٩٥ م انظر الملحق رقم ٦ .

(٦) الكيلة الرشيدى ، وهى تستخدم لكيل الحبوب ، وتتألف من ٢٠ أوقه (تساوى ٢٥ كجم) فى إستانبول ، وقد اختلف عدد الأوقات التى يتكون منها وزنها الحقيقى من مكان لآخر من اجزاء الأمبراطورية . (انظر shaw, op. cit., P. 170) .

(٧) العثمانلى ، إسم لعملة فضية ، سكنت فى عهد السلطان عثمان الثال (١٠٢٨ - ١٠٣٢ هـ / ١٦١٨ - ١٦٢٢ م) وسكت بمعرفة بكير أفندى بناء على فرمان الصادر فى غرة المحرم ١٠٢٨ هـ / ١٦١٨ م بعد سبعة أشهر من جلوس السلطان . (انظر ، لى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٥ ، ابراهيم يونس سلطح ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣) .

(٨) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٨٠٢ ، ص ٧٩٣ ، بتاريخ ١٢ رمضان عام ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م .

والتمسح^(٣) والبقسماط^(٤) والمشروبات المطبوخة^(٥) (ويقصد بها عمل الشرابات
والمرينات) ، والبلح ، وأحيانا يباع بالمزاد ، مثال ذلك المحصول الخاص بوقف
الحرمين الشريفين^(٦) .

كما تاجروا في الفواكه مثل العنب والتين^(٧) وأحيانا يباع المحصول وهو في
الحدائق في الخارج مثل رودس^(٨) والتفاح^(٩) وزيت الزيتون^(١٠) وتجارة السمك
الملح^(١١) والبطارخ^(١٢) والخمور التي كانت قاصرة على المسيحيين فقط سواء أكانوا
من الأهالي أم من الأوربيين^(١٣) ويرجع ذلك لسبب ديني لأنه يحرم على المسلمين
الاتجار فيها ، وتاجروا أيضا في الماشية والأغنام^(١٤) والجلود^(١٥) والزرنيخ^(١٦) والبسط

(١) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٢٥٠ ، ص ١٤ ، بتاريخ ١٨ ربيع الأول عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م .

(٢) سجل رقم ١٢ ، مادة ٤٨٠ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٤ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م .

والبقسماط ، بالمفاهيم العسكرية لذلك الزمان ، فإن تجهيزه يعني قيام حملة عسكرية للغزو ، وهو
ذلك النوع من الخبز الذي يصلح لفترات طويلة لاستخدام الجنود . (انظر عبد الوهاب بكر ، الدولة
العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ص ١٣١) .

(٣) سجل رقم ٤١ ، مادة ١٦٦٠ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٥ رجب عام ١٠٦٧ هـ / ١٦٥٦ م .

(٤) سجل رقم ٢٥ ، مادة ٥٤٤ ، ص ١٧٨ ، بتاريخ ١٦ شوال المبارك عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م .

(٥) سجل رقم ١٤ ، مادة بدون رقم ، ص ٢١٦ ، بتاريخ ٢٩ رمضان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م . (انظر
الملحق ، رقم ١١) .

(٦) نفسه ، تم فتح جزيرة رودس عام ٩٢٨ هـ / ١٥٢١ م في عهد السلطان سليمان القانوني ، انظر
مصطفى الشافعي القلعاوي ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من امير سلطان ، ص ١٣ ،
مخطوطة .

(٧) سجل رقم ٤٣ ، مادة بدون رقم ، ص ٧٢ ، بتاريخ ٨ ذي القعدة الحرام ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م .

(٨) سجل رقم ٢١ ، مادة ٧٩٩ ، ص ٢٩٠ ، بتاريخ ٩ محرم الحرام عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧ م .

(٩) سجل رقم ٩ ، مادة ٤٩٤ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .

(١٠) سجل رقم ٧ ، مادة ٤٧ ، ص ١٧ ، بتاريخ ٩ محرم الحرام عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

(١١) سجل رقم ٤٦ ، مادة ٢٥٤ ، ص ١١٧ ، بتاريخ غاية ذي الحجة عام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥ م .

(١٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٩٨ ، بتاريخ ٧ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

(١٣) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٦ م ، ص ٧٤ ، بتاريخ ١٦ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

(١٤) سجل رقم ٥٩ ، مادة ١٤٥ ، ص ٤٢ ، بتاريخ ١١ ربيع الثاني عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

الرومي^(١) والأقمشة والمنسوجات^(٢) والكتان^(٣) والقطن^(٤) والحرير^(٥) والنفوة^(٦) والنيلة
الهندي^(٧) والشمع الأصفر^(٨) وتجارة الصمغ^(٩) والصبر^(١٠) والنطرون^(١١) والمسك^(١٢)
وتاجروا أيضا في الأواني الفخارية مثل القلل^(١٣) والفضة^(١٤) والصدف والمرجان^(١٥)
والنحاس^(١٦) والحديد^(١٧) والأسلحة^(١٨) والأخشاب^(١٩) والخطب^(٢٠) كما تاجروا أيضا
في بيع وشراء المراكب^(٢١) وقد لوحظ أنهم يذكرون مثل الشيطلية^(٢٢) والاكريب^(٢٣)

- (١) سجل رقم ٥ ، مادة ٢٧٠ ، ص ١٣١ ، بتاريخ غرة شعبان عام ٦٩٦ هـ / ١٥٥٨م
(٢) سجل رقم ٤٠ ، مادة ٣١٧ ، ص ١٣١ ، بتاريخ ٢٢ جمادى الثاني عام ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٢م
(٣) سجل رقم ٢٦ ، مادة ١١٤ ، ص ٤٢ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ١٠١٧ هـ / ١٦١٨م
(٤) سجل رقم ٤٣ ، مادة ٥٣٤ ، ص ١٨١ ، بتاريخ ٨ شوال عام ١٠١٩ هـ / ١٦١٠م
(٥) سجل رقم ٢٤ ، مادة ٢٨١ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٢٠ شوال عام ٩٨٣ هـ / ١٥٧٥م
(٦) سجل رقم ٢٥ ، مادة ١١٤٥ ، ص ٤٠٥ ، بتاريخ ١٥ محرم عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨م
(٧) سجل رقم ٣٩ ، مادة ٢٩٠ ، ص ٨٦ ، بتاريخ ٤ صفر الخير عام ١٠٢٠ هـ / ١٦٢٠م
(٨) سجل رقم ٥ ، مادة ٢٠٨ ، ص ١٢٣ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥م
(٩) سجل رقم ٨ ، مادة ٥٠٢ ، ص ١٧٣ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م
(١٠) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٤٧ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م
(١١) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٠٥ ، بتاريخ ٤ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م
(١٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٣٨٧ ، ص ١٣٢ ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م
(١٣) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٤٣٩ ، ص ٢٢٠ ، بتاريخ ١٢ صفر عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠م
(١٤) سجل رقم ٨ ، مادة ٥١٣ ، ص ١٧٦ ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٤م
(١٥) سجل رقم ٥٦ ، مادة بدون رقم ، ص بدون رقم ، بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م
(١٦) سجل رقم ٤٧ ، مادة ٢٨٦ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٠٥٤ هـ / ١٦٤٣م
(١٧) نفسه
(١٨) سجل رقم ٥٦ ، مادة ٤٨٣ ، ص ١٨٧ ، بتاريخ ١٧ محرم عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م
(١٩) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٤٦٩ ، ص ١٨٨ ، بتاريخ ١٧ صفر عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م
(٢٠) سجل رقم ١٣ ، مادة ٨٩٨ ، ص ٢٦٦ ، بتاريخ ١٣ شعبان عام ٩٧٩ هـ / ١٥٧١م
(٢١) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٧ ، ص ٨٤ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م
(٢٢) الشيطلية ، وصحتها شيطلي ، وشيطلية ، الجمع شياطي وشيطان ، نوع من المراكب الحربية الصغيرة
التي تمتاز بالخفة والسرعة والتي كانت تستعمل في البحر المتوسط ، (انظر درويش النخيلي ، السفن
الإسلامية على حروف المعجم ، ص ٨٢) .
(٢٣) الاكريب ، والجمع أكاريب ، ذكر هذا اللفظ في فرمان سليم الأول ، وقد عرف بأنه سفينة حربية
صغيرة تسير بالمجاديف سريعة الحركة . (انظر درويش النخيلي ، المرجع السابق ، ص ١٢٠) .

والقرة^(١) والغليون^(٢)، وامتد نشاطهم وتعاملهم التجاري إلى العبيد، وكانت غريسة في نوعها، وقام بعض الأوربيين بختطف الأطفال الصغار الأحرار من بلادهم، وباعوهم في الإسكندرية، واتهمه البعض بذلك، ولكنه دافع عن نفسه، بأنه اشتراه وذكر اسم الشخص الذي باعه له والمبلغ المدفوع فيه^(٣) وأشتري بعضهم عبداً أسيراً فرنسياً من بعض المغاربة^(٤) كما قام البعض ببيع مملوك^(٥) وشملت هذه التجارة الجملة^(٦).

وتجارة الجوارى التي كانت شائعة خلال هذه الفترة، وكان يذكر في عقد البيع مواصفاتها الجسدية والمبلغ المدفوع فيها^(٧). وقام البعض بالشراء ثم اعتقها لوجه الله تعالى^(٨) وأحياناً يتم فحص الجارية، والتأكد من خلوها من أية عيوب جسدية^(٩).

(١) القرة، وصحتها قرّة قرك، والجمع قرّة قولان، أطلقت هذه العسفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على السفن الحربية الصغيرة الخفيفة في الأسطولين المصري والعثماني، (انظر درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ١٢٥).

(٢) الغليون، ويطلق عليها غاليون، وغالون، وقلبون، وتاليون، ويجمع على غلايين وغلاوين. وقد برز هذا النوع كمركب حربي كبير في الفترة الممتدة من أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل السابع عشر، فكان يشكل إحدى قطع الأساطيل العثمانية والأوربية في البحر المتوسط. (انظر درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ١١٣).

(٣) سجل رقم ٦، مادة ٨٠، ص ٣٦، بدون تاريخ.

(٤) ١، سجل رقم ٢٣، مادة ٣٦٦، ص ١٠٢، بتاريخ ٢٢ جمادى الآخرة عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥م.

(٥) سجل رقم ٨، مادة ٥٩، ص ٢٣، بتاريخ ٢ ربيع الثاني عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م.
(انظر الملحق رقم ٩).

(٦) سجل رقم ١٦، مادة ٩٦، ص ٦٢، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى عام ١١٣٢ هـ / ١٧١٩م.

(٧) سجل رقم ٦، مادة ١١٨، ص ٤٧، بتاريخ ٣ جمادى الثانية عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣م.

(٨) سجل رقم ١١، مادة ٢٩، ص ١١، بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م.

(٩) نفسه، مادة ٢٢، ص ٣٧، بدون تاريخ.

والشيء الملفت للنظر ، أن بعض اليهود اشترى جارية مسيحية قبرصية من بعض المسلمين^(١)، وكانت هناك حالات أخرى شبيهة بذلك^(٢) ، وقد يحدث العكس ، مثل بيع أحد اليهود الأوربيين بعض الجوارى المسلمات الأوربيات إلى بعض المسلمين ، وتم البيع بأسعار مرتفعة^(٣) .

وهنا تبدو وجه الغرابة ، حيث وافق المشتري على شرائها بسعر مرتفع ، ربما أن هدفه من ذلك هو اخراجها من أيديه . ولم يكن اليهود الأوربيون وحدهم في هذا المجال بل نجد أوربيين آخرين مثل البنادقة^(٤) والجنوئين^(٥) .

أما عن طريق العامل في ميدان التجارة فكانت متعددة ، ولاشك في أن بعض التجار كان يعمل لحسابه الخاص ، سواء على مستوى صغير أو في حجم تجارة كبير ، ونجد هنا أن أرشيفات المحكمة يسجل لنا ميادين تعاقدية ، وخلافاته مع الذين يتعامل معهم ، وكان هناك من يقوم بتكوين شركات ، وبخاصة تجارة الكتان التي يشارك فيها المغاربة في بعض الأحيان ، حيث أنه كان المسئول عن الإدارة ، وحدد نصيب كل شريك^(٦) وشركات لاستيراد الخروب من قبرص^(٧) ومن أضياليا^(٨) وتكونت بعض الشركات بين أهل الذمة من المسيحيين وبعض التجار من

(١) نفسه ، مادة ٨٢١ ، ص ٢٦ ، بتاريخ ١٨ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م

(٢) نفسه

(٣) سجل رقم ٢٠ ، مادة ١٠٠ ، ص ٢٩ ، بتاريخ ١١ ربيع الثاني عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤ م

(٤) سجل رقم ٤٤ ، مادة ٦٩٥ ، ص ٣٢٧ ، بتاريخ ٨ رمضان عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢١ م .

(٥) سجل رقم ٣٦ ، مادة ٢٣٧ ، ص ٨١ ، بتاريخ ٩ جمادى الآخر عام ١٠١٧ هـ / ١٦٠٨ م .

(٦) سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٥٩ ، ص ٢٩٤ ، بتاريخ ١٧ ربيع الثاني عام ٩٨٦ هـ / ١٥٨٧ م . انظر الملحق رقم ١٢

(٧) سجل رقم ١٤ ، مادة ٥٩٨ ، ص ١٧٧ ، بتاريخ ٢٠ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٩ م .

(٨) سجل رقم ٣١ ، مادة ٤٤٢ ، ص ٤٤٢ ، بتاريخ ١٦ شوال عام ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧ م .

الفرنسيين والانجليز ، بهدف الاتجار في المشروبات المطبوخة (يقصد هنا الشرابات والمربيات) ولا تذكر الوثائق أنواع هذه المشروبات^(١) . وشركات لتصدير الكتان والجلود والسمك واستيراد بطارخ وصابون^(٢) واستيراد الخمر ، ويكون مقر هذه الشركة قبرص^(٣) .

كما تكونت شركة لتجارة الصدف والمرجان^(٤) وقد لوحظ أن الشركاء هم بعض التجار المحليين ، واليهود والبنادقة . وشركات لاستيراد الخشب من استانبول ، وحددت أنواعها مثل الخشب القرو^(٥) ويبدو أن التعامل في مثل هذه السلعة يدر ربحاً مجزياً ، بدليل أننا نلاحظ تأسيس شركات كثيرة ، المهدف منها استيراد أخشاب متنوعة لأغراض مختلفة ، ولذلك يذكر نصيب كل شريك من راس المال والمسئول عن الإدارة ، ونصيبهم في الأرباح ، وغير ذلك من الإجراءات الأخرى^(٦) وأحياناً تقوم هذه الشركات بتصدير الأخشاب إلى البلاد العربية^(٧) .

وأسسوا شركات لشراء المراكب ، وفي مثل هذه الحالة ، يذكر بعقد الشركة نصيب كل شريك ، واختصاص كل منهم ، والمسئول عن الإدارة ، والصيانة وغير ذلك من الشروط الأخرى^(٨) وقد لوحظ أنه بعد تأسيس الشركة يوضحة أيام ، باع

(١) سجل رقم ٤١ ، مادة ١٦٦ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٥ رجب عام ١٠٦٧ هـ / ١٥٧٦ م .

(٢) سجل رقم ٢٢٥ ، مادة ١٢٢١ ، ص ٣٩٨ ، بتاريخ ١٧ صفر عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م .

(٣) سجل رقم ٣٢ ، مادة ١٠٣١ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .

(٤) سجل رقم ٨ ، مادة ٢٦٢ ، ص ٦٤ ، بتاريخ ٢ ربيع الثاني عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

(٥) سجل رقم ١٧ ، مادة ٤٨٤ ، ص ١٦٥ ، بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢ م .

(٦) سجل رقم ٥١ ، مادة ٨١٠ ، ص ٢٧٩ ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة الحرام عام ١٠٢٧ هـ / ١٦٦٦ م .

(٧) نفسه

(٨) سجل رقم ١٤ ، مادة ٤٩٦ ، ص ١٤٧ ، بتاريخ ٩ شعبان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .

، سجل رقم ٢٩ ، مادة ٢٨٢ ، ص ١٣٩ ، بتاريخ ٣ رجب عام ١٠٠٠ هـ / ١٥٩١ م .

أحد الشركاء نصيبه في المركب ، بموافقة الشركاء^(١) وقد يكون نصيبه ثلاثة أرباع المراكب ، وباعها إلى أحد العثمانيين ، | وفي مثل هذه الحالة اتفق الشركاء على دفع المستحقات التي عليها^(٢) .

وأحيانا تحدث مشاكل بين الشركاء ، كما في تجارة الخمر ، عندما لم يعترف أحد الشركاء بحدوث بعض الخسائر ، وأصرَّ على إستلام حقه كاملاً ، وأدى إلى التأخير في دفع أجرة الشحن لصاحب المركب ، مما اضطره للحجز على الصفقة ضماناً لحقه^(٣) .

وكذلك كانوا يقومون بأعمال الوكالة لدى زملائهم الأوربيين المتخصصين في تجارة الحرير^(٤) وقام بعض الوكلاء من اليهود لدى البنادقة بشراء كميات لحسابهم الخاص^(٥) كما اشتغل بعض المغاربة المهديين كوكلاء لتجار البهار البنادقة ، وتعاقدوا على شراء أنواعا مختلفة من الفلفل الأسمر ، وجوزة الطيب^(٦) والشىء الملفت للنظر هنا هو أن البنادقة تاجروا في هذه التجارة وحدهم ، ربما يرجع ذلك إلى المكاسب الهائلة التي يجني من هذه التجارة ، أو أنها تدخل في بعض الصناعات الغذائية مثل تخفيف اللحوم ، واشتغلوا كوكلاء لزملائهم في الخارج في اضماليا مثلاً ، وقاموا بتوريد الخروب من هناك لحسابهم^(٧) وفي تجارة البن ، وكانت تباع لحساب وكلائهم بعد دفع الرسوم ، التي كان يحصلها بعض أفراد الأوجاقات^(٨) العثمانية من طائفة مستحفظان ، التابعين لكاتب بلوك الجوالى .

(١) نفسه ، مادة ٣٩٨ ، ص ١٤٦ ، بتاريخ ٤ شعبان عام ١٠٠٠ هـ / ١٥٩١م .

(٢) سجل رقم ٤٢ ، مادة ٧٩٩ ، ص ٢٤٦ ، بتاريخ ١٨ صفر الخير عام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٧م .

(٣) سجل رقم ٣٢ ، مادة ١٠٣١ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية عام ٩٨١ هـ /

(٤) سجل رقم ٥٩ ، مادة بدون رقم ، ص ٥٦ ، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ٩٨٣ هـ /

١٥٧٥م

(٥) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٧ ، ص ٨٤ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م .

(٦) سجل رقم ٥ ، مادة ٥٦٠ ، ص ٢٤٠ ، بتاريخ أول ذى القعدة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١م .

(٧) سجل رقم ٣١ ، مادة ٤٤٢ ، ص ٤٤٢ ، بتاريخ ١٥ شوال عام ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧م .

(٨) اوجاق ، كلمة تركية ، وتعمل في العربية الوجاق ، وتعنى في الأصل الموقد ، ولكنها أطلقت على الطائفة من الجند ، فأصبحت تعنى فرقة من الجند . (انظر

shaw, op. cit., P. 184.)

وقد لوحظ أن الشاهد على هو سرادار^(١) مستحفظان وغيره من الأفراد الآخرين . والصمغ إحيث قام بعض أهل الذمة بعقد صفقات لحساب بعض التجار الفرنسيين ، ففي هذه الحالة يخصم منه نسبة من الكمية ، تسمى نسبة

(١) سردار ، والسر من الفارسية بمعنى الرأس ، ودار بمعنى صاحب ، والسردار الفائذ ، ولقد كان السلاطين العثمانيون يتقودون الجيش بأنفسهم ، ثم صاروا يعهدون بذلك إلى الصدر الأعظم ، إذا خرج صاحب معه طوائف من الانكشارية ، والجعية (أ) والطوبجية (ب) أى المدفعين والسوارى (أى الفرسان) وطوائف من الدفتردارية (ج) ورجال الخزنة (د) والقبودان (هـ) (انظر أحمد السعيد سليمان ، المرجع السابق ، ص ٢٧) .
(أ) الجعية ، وهى تعرف بفرقة صانعى الأسلحة (المدافع) وانحصرت مهمتهم فى صناعة البارود ، وصيانة البنادق وتجهيزها لاستخدام العساكر ، ووزعوا منهم بجموعات على كافة القلاع المنتشرة بمصر وخاصة قلعة الجبل ، التى كانت مقر الحاكم العثمانى .
(انظر هاملتون جب ، هارولد برون ، المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ١ ، ص ص ٩٧ - ٩٨) .

الدفتردار ، عليه حضوره فى كل ديوان لتحصيل الأموال المييد ، بموجب دفتر الروزنامجى ، وله عوائد طرف الميرى من أصل الساليانات ، وعلى طرف الباشا ، وعلى حلوان بلاد الأموات ، عن كل كبس حلوان ألف فقه ، وله فراوى ، على الباشا فى أربعة أوقات ، حين قدومه وحين عزله وفى وقت مارة الصرة الشريفة ، وفى وقت تشهيل الخزنة ، وفردة على أمير الحاج وقت التسليم (أى وقت تسليم صرة الحج) (انظر محمد غربال ، المرجع السابق ، ص ١٦) .

(ج) القبودان ، تذكر (ليل عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ص ٣٨٥ - ٣٨٧) أى أن نظام ادارة الموائى يختلف عن نظام الادارة فى مصر العثمانية ، حيث اعتبرت هذه الموائى اقاليم ادارية خاصة ، تمتعت بادارة مستقلة عن باشا ، فكان الباب العالى يرسل إلى مصر ثلاثة قبودنان أحدهم للأسكندرية والثالث لدمياط ورشيد والثالث للسويس .

ويعمل هؤلاء القبودانات رتبة الباشوية ، بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجاتية ، مثل كتمخدا الباشا ، فيعتبرون من صناعق مصر الأربعة والعشرين ، وبذلك يكون لهم الحق فى كافة الامتيازات المقررة لكيلاوات الصناعق من مرتب نقدى ساليانة ، ومرتب عيني (جارية وعليق) تصرف لهم من خزانة مصر ، ولكنهم لم يكونوا أعضاء فى الديوان العالى مثل البكوات الصناعق ، لادخل لهم بادارة مصر ، بل كانت مهمتهم الأساسية حفظ القلاع ، وربط البنادر والحكم بين الرعايا ، بالعدل والشفقة وعوائدهم على طرف الميرى من أصل الساليانات المترتبة ، وعلى جانب التجارة الخضر بالبنادر . (انظر محمد شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١٤) .

تخزين ، ويحدث أن يموت التاجر الفرنسي ، ويباشر وكيله أعماله لحساب ورثته^(١) وزيت الزيتون^(٢) والسمك المملح والجوخ^(٣) والأواني الفخارية^(٤) والمراكب بجميع أنواعها^(٥) والجلود^(٦) والعبيد^(٧) .

ويشهد قطاع التجارة للأوروبيين في مدينة الإسكندرية كثيرا من المنازعات في هذا الميدان ، التي تعطينا صورة عن طريقة التعامل البسيطة وطريقة التقاضي ، والأحكام التي تصدر ، أو الطرق التي كانت تتبع لتسوية الخلافات بطريقة ودية . وأرشف المحكمة الشرعية بالإسكندرية ملء بهذه الصور المعبرة عن أنماط وأساليب هذا العهد العثماني .

وكان البيع بالأجل ، وعدم قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته يتطور ، في بعض الأحيان ، إلى إعطاء بعض ممتلكاته مثل مجوهراته نظير تسديد صفقة دجاج^(٨) أو

(١) سجل رقم ٤٠ ، مادة ٣١٧ ، ص ١٢١ ، بتاريخ ٢٢ جمادى الثاني عام ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٢ م .

(٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٣٤ ، ص ٣٠٨ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

(٣) سجل رقم ٤٣ ، مادة بدون رقم ، ص ٧٢ ، بتاريخ ٨ ذى القعدة عام ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م .

(٤) سجل رقم ٢٥ ، مادة ١٢٤٥ ، ص ٤٠٥ ، بتاريخ ١٥ محرم عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م .

(٥) سجل رقم ٣٩ ، مادة ٢٩٠ ، ص ٨٦ ، بتاريخ ٤ صفر الحير عام ١٠٣٠ هـ / ١٦٢٠ م .

، سجل رقم ٢٢ ، مادة ٣٧ ، ص ١٠١ ، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .

(٦) سجل رقم ٤٣ ، مادة بدون رقم ، ص ٧٢ ، بتاريخ ٨ ذى القعدة الحرام ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م .

(٧) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٤٣ ، ص ٦٤ ، بتاريخ ١٤ ربيع الأول عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤ م .

، سجل رقم ٢٦ ، مادة ١٣٥٦ ، ص ٤٧٥ ، بتاريخ ١٠ رجب عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م .

(٨) سجل رقم ٥٦ ، مادة ٨٣١ ، ص ٢٧٨ ، بتاريخ ٢٥ ذى القعدة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م .

مركبه نظير تسديد ثمن جلود^(١) أو أواني نحاسية وترد عند تسديد ثمن الخروب^(٢) أو أسماك مملحة^(٣) وفي نفس الوقت نجد حالات كثيرة لا يصّر البائع على أخذ رهن ، ويسلم السلع ويتفق مع المشتري على الدفع بعد فترة معينة وفي ثقة كاملة^(٤) .

ويتم البيع أحيانا بالأقساط الأسبوعية كما في تجارة الياميش^(٥) ولا يعرف سببا لذلك ، فربما يرجع ذلك لحرص اليهود الشديد على التسديد في أقصر مدة ممكنة ، وفي الظاهر تم البيع بالتقسيط ، ولكنه في الواقع تم التسديد في مدة قصيرة ، وقد لوحظ أن البنادقة والأضاليين أيضا في هذا المجال^(٦) وتجارة السكر^(٧) والأقساط كل خمسة وعشرين يوما ، كما في تجارة الجلود^(٨) وأحيانا يحدث أن يتأخر البعض عن دفع بقية الأقساط ، وفي مثل هذه الحالة يلزم بدفع فائدة تأخير^(٩) . ويدفع أحيانا نصف المبلغ ، ويقسط النصف الآخر على أقساط شهرية محددة بثلاثة أقساط ، ويضمن بعض القساوسة هذا الإتفاق ، كما هي في تجارة العبيد^(١٠) وتجارة الجاريات أيضا^(١١) .

وكانت هناك خلافات تنشأ في قطاع الشراء بالأجل حول المبلغ المتبقى كما هو في تجارة الأرز ، حيث يدفع المشتري جزءاً من المبلغ ولكنه يتباطأ في دفع باقي الأقساط^(١٢) والكتان ، حيث اتفق على الثمن والدفع بعد مدة معينة ، وعند

(١) نفسه ، مادة ٨٠٣ ، ص ٢٦٨ ، بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

(٢) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٢٦١ ، ص ٢٠ بتاريخ ١٢ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م

(٣) سجل رقم ٢٢١ ، مادة ٧٩٩ ، ص ٢٩٠ ، بتاريخ ٩ محرم عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م

(٤) سجل رقم ٥٦ ، مادة ٨١٤ ، ص ٣٧٢ ، بتاريخ ١٠ ذى القعدة عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١م

(٥) سجل رقم ١٢ ، مادة ٣٦٢ ، ص ١٣٠ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م

(٦) سجل رقم ١١ ، مادة ١٠٩٣ ، ص ٢٦٨ بتاريخ ١٦ ذى الحجة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٨م

(٧) سجل رقم ١٢ ، مادة ٣٦٢ ، ص ١٣٠ ، بتاريخ ١٥ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م

(٨) سجل رقم ٨ ، مادة ٢٨٤ ، ص ٣٠٨ بتاريخ ٢٠ جمادى الثاني عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

(٩) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٥١٧ ، ص ٢٠٢ بتاريخ ٢ رمضان عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

(١٠) سجل رقم ٨ ، مادة ٢٣٠ ، ص ٨٤ ، بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

(١١) سجل رقم ١٦ ، مادة ٧٩٥ ، ص ٢٩٩ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ٩٧٢ هـ / ١٥٦٤م

(١٢) سجل رقم ٦١ ، مادة ٤٣ ، ص ٢١٩ ، بتاريخ ٤ رجب عام ١١١٧ هـ / ١٧٠٥م

إنقضاء المدة المذكورة ، طالبه بالدفع ادعى الإنكار ، بل واعتدى عليه بالضرب ، واستشهد بالبعض الذى أكدوا حدوث ذلك ، وطالب بالتعويض المناسب عما أصابه من اضرار نتيجة الضرب^(١) ويحدث أن يتوفى المشتري بعد دفع بعض الأقساط ، ففي مثل هذه الحالة يطالب البائع الوصى أولاده وأمواله بدفع باقى الأقساط ، ويتم الاتفاق على دفع نصف المبلغ المتبقى مع التنازل عن النصف الآخر^(٢) . ويبدو أن الاتفاق تم على ذلك ربما يرجع إلى سوء احوال الورثة المالية وعلى هذا الأساس وافق البائع على خصم نصف القيمة بالاتفاق بين الطرفين . وقد يحدث العكس بوفاة البائع بعد دفع المشتري عدة أقساط ، ويطلب ورثته ببقية الأقساط ، ولكنه ينكر ذلك ، ويقسم اليمين^(٣) ، وأحيانا يماطل بعضهم فى دفع بقية الأقساط ، فينتهى الأمر بالالتجاء إلى المحكمة ، التى تلزمه بالدفع على أقساط محددة المدة^(٤) وتباطؤ البعض الآخر فى دفع بقية الأقساط بحجة فحص السلعة ، فيقوم نزاع بين الطرفين ، ويتوسط البعض ، وينتهى الأمر بالدفع وتقر المحكمة ذلك^(٥)

وتسجل سجلات المحكمة الشرعية نوعاً آخر من النزاعات ، مثال ذلك قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم ، نظير توريد كمية كبيرة من الشمع الأصفر ، ولم يقم البائع بتوريد الكمية المتفق عليها ، بل وينكر إتمام مثل هذا الاتفاق ، فيستشهد المشتري بالبعض الذى يؤكد ذلك ، ويعترف البائع بذلك خشية تعرضه للسجن ، وتسوى مثل هذا الموقف بتوريد نصف الكمية ودفع باقى الثمن^(٦) .

ونرى حالة أخرى مثل التعاقد على توريد كمية من الفلفل الأسود والزنجبيل ، ولكنها لا تورد وينتهز المتعاقد وجود مركبه ، فيحجزها وفاء لدينه ، ويعترف البائع

(١) سجل رقم ٧ ، مادة ٤١٠ ، ص ١٨٠ ، بتاريخ ٥ ذى القعدة عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤م

(٢) سجل رقم ٣١ ، مادة ٢٠٧ ، ص ٢٩٣ بتاريخ ٣ ذى الحجة عام ٩٨٤ هـ / ١٥٧٦م

(٣) سجل رقم ٨٢ ، مادة ١٤٧ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ٢٦ ذى القعدة عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م

(٤) سجل رقم ٨ ، مادة ٨٢٤ ، ص ٣٠٨ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

(٥) سجل رقم ٣٣ ، مادة ٥٨٥ ، ص ١٦٧ بدون تاريخ

(٦) سجل رقم ٥ ، مادة ٣٧٠ ، ص ١٣١ ، بتاريخ غرة شعبان المبارك عام ٩٦٦ هـ / ١٥٥٦م

بأنه قد ورد لها لشخص آخر ويتعهد باحضار كمية بذيلة^(١) وهناك حالة أخرى في تباطيء البعض في دفع بقية ثمن فلفل أسود ، وانتهى الأمر بالدفع والسجن^(٢) وهناك حالات أخرى مثل هذه الحالة عن تجارة البقسماط ، فتم التعاقد على توريد كمية معينة ، بعد دفع قيمتها بالكامل ، ولكن المتعهد لم يوردها ، وانتهى ذلك برد المبلغ كاملاً^(٣) . ولم تكن هذه الحالة الأولى من نوعها ، فهناك أمثلة أخرى خاصة بتجارة وصناعة البقسماط ، مثال ذلك الاتفاق على توريد كمية معينة ، بعد دفع مبلغاً مقدماً ، وتباطيء المتعهد في التوريد ، مما ترتب على ذلك إلغاء الصفقة أساساً ، مع رد المبلغ الذي دفع^(٤) .

وبتحليل هذا الموقف يتضح لنا أن المبرني إدعى على هذا الأورني بأنه لم يقيم بتوريد الكمية المتفق على توريدها ، علماً بأنه قام بتجهيزها ، مما ترتب عليه حدوث خسارة كبيرة ، وخاصة أن الكميات المنتجة كبيرة تقدر بأربعين قنطاراً . واتفق على توريد كمية من البقسماط ، ودفع مبلغاً وتبقى جزءاً آخر ، رغم التوريد وطالبه الباقي ولكنه أنكر ، بأنه دفع المبلغ بالكامل^(٥) .

واتفق البعض مع أصحاب الحداثق برودس على شراء محصول العنب والتين ، ودفع عربوناً مقدماً ، ولم يلتزم البائع بالتوريد ، وانكر اتمام مثل هذا الاتفاق^(٦) . وحدث ذلك أيضاً في تجارة البطارخ^(٧) وأيضاً في المسك^(٨) . واتفق على توريد

-
- (١) سجل رقم ٢٤ ، مادة ٢٨١ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ٢٠ شوال عام ٩٨٣ هـ / ١٥٧٥ م
(٢) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٤ ، ص ٢٩ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م
(٣) سجل رقم ٢٧ ، ص ٥٠ ، ١٤ ، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م
(٤) سجل رقم ١٢ ، مادة ٤٨٠ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٤ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م
(٥) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٥٠ ، ص ١٤ ، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م
(٦) سجل رقم ١٤ ، مادة بدون رقم ، ص ٢١٦ ، بتاريخ ٢٩ رمضان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م
(٧) نفسه مادة ٣٩٤ ، ص ١١٧ ، بتاريخ ٣ رجب عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م
(٨) سجل رقم ٧ ، مادة ٤٧ ، ص ١٧ ، بتاريخ ٨ محرم عام ٩٧٣ هـ / ١٥٧٥ م . (انظر الملحق رقم ٥)

كمية من الجلود في ميعاد معين ، ولم يتم التوريد ، وعندما يطالب المشتري البائع بالتوريد يعتدى عليه بالضرب^(١) .

وبالنسبة لتجارة الخشب ، فقد اتفق أحد التجار ، بعد أن دفع مبلغاً مقدماً ، ولم ترد الكمية ، وعند المطالبة ، يدعى البائع أنه يعمل في السمسرة فقط^(٢) . وحدث ذلك مع بعض التجار من أهالي الصعيد الموجودين بالمدينة^(٣) .

أما تجارة الحديد ، فاتفق على دفع مبلغاً ، وتبقى جزءاً آخر ، وتوفي البائع ، وطالب الوصي على أمواله وأولاده بتسديد الباقي ، وأنكر المشتري ذلك وأقسم على ذلك^(٤) وباع البعض كمية من الفضة ، وبعد أن تسلمها الجواهري أنكر إستلامها ، وتوسط البعض ، واضطر البائع للتنازل عن حقه^(٥) والسؤال الذي يطرح نفسه ، هو لماذا تنازل البائع عن حقه ؟ الإجابة ربما أنه لم يتم بالتوريد أساساً ، أو أن يكون قد تعرض لضغط معين .

واتفق على دفع ثمن البسط الرومي عند الاستلام ، وامتنع المشتري عن الدفع ، وتوسط البعض ، وتم الدفع^(٦) وتم توريد سواشي بمقاس أقل من الاتفاق ، وتوسط البعض أيضاً وأنهى هذا النزاع^(٧) .

وحدث أن باع البعض بساط وجوخه « لحاف » ، وعند الدفع أنكر المشتري ثم اعترف والزم بالدفع^(٨) وضمن قنصل فرنسا السابق في صفقة كنان ، وتباطأ

(١) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٢٢٢ ، بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٠٢٠ هـ / ١٦١١ م

(٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٣٨٧ ، ص ١٣٢ ، بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م

(٣) سجل رقم ١٤ ، مادة ٢٨٨ ، ص ٨٥ ، بتاريخ ٧ رجب عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م

(٤) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٤٧ ، ص ٥٨ ، بتاريخ ٢٦ ذى الحجة عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧ م

(٥) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٣٤٠ ، ص ١٨٢ ، بتاريخ ١٨ ذى الحجة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م

(٦) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٥٨٥ ، ص ١٦٧ ، بتاريخ ١٨ شعبان عام ٩٩٤ هـ / ١٥٨٥ م

(٧) سجل رقم ٢٥ ، مادة ١٠٨٦ ، ص ٣٤٨ ، بتاريخ مسهل صفر الخير عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م

(٨) سجل رقم ١٢ ، مادة ٢٨٢ ، ص ٢٧٨ ، بدون تاريخ

في دفع المبلغ المطلوب ، وترتب على ذلك بالزام الضامن بدفع المبلغ^(١) وفي القمح دفع الضامن المبلغ ، بعد تعرضه للحجز على أمواله وأملاكه^(٢) .

وهناك نزاع من نوع آخر ، مثال ذلك تعرض المراكب للغرق أثناء إبحارها ، ويطالب أصحاب البضائع في مثل هذه الحالة بالتعويض المناسب عنها ، مثلما حدث في الأرز^(٣) أو تعرضها للقرصنة والاستيلاء على حمولتها^(٤) أو خلافت على نوع العملة المدفوعة لأجرة الشحن ، فأراد صاحب البضاعة الدفع بالعثماني على حسب الاتفاق ، بينما أصرَّ صاحب المركب الدفع بالدينار الذهبي الجديد ، واستشهد صاحب البضاعة ببعض الشهود الذين أكدوا كلامه^(٥) . وفقد بعض العبوات أثناء إبحار المركب ، وترتب على ذلك حدوث خلاف بين الاثنين ، واعترف المسئول عن المركب بتسلمه العبوات كاملة ، وانتهى الأمر بسجنه^(٦) .

وحدث نزاع من نوع آخر ، بخصوص الغش التجاري ، فقد اتفق على توريد كمية من الصمغ ، وبعد توريدها اتضح أنه يوجد بها مواد أخرى مثل الطين الأسود ، فيحدث نزاع بين الطرفين^(٧) ، وينتهي الأمر بتشكيل لجنة متخصصة من أحد الثقات مثل جوريجي^(٨) سردار مستحفظان ، والقبائي وبعض أعيان المدينة ،

(١) سجل رقم ٣٣ ، مادة ١٩ ، ص ١٢ ، بتاريخ ٩ ذى القعدة عام ١٠٠٩ هـ / ١٥٨٥ م

يدعى هذا القنصل بسيموره بن انتونوا .

(٢) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٢٥٠ ، ص ١٤ ، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م

، سجل رقم ٢٧ ، مادة ٥٠ ، ص ١٤ بتاريخ ١٩ ربيع الآخر عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م

(٣) سجل رقم ١٤ ، مادة ١٩٤ ، ص ٦١ بتاريخ ٢١ جمادى الأولى عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م

(٤) سجل رقم ٣٥ ، مادة ٢٨١ ، ص ١٦٢ ، بتاريخ ٩ رجب عام ١٠١٤ هـ / ١٦٠٥ م

(٥) سجل رقم ٢٦ ، مادة ١٢٢ ، ص ٤٢ ، بتاريخ مستهل شعبان عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م

(٦) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٢٨٩ ، ص ١٥٨ ، بتاريخ ٨ ذى الحجة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م .

(٧) سجل رقم ٥١ ، مادة ٤٧١ ، ص ٢٠٨ ، بتاريخ ١٩ محرم ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م

(٨) جوريجي ، أو شوريجي حرفيا من رجال الشورية ، أو ممونوا الشربة ، وهو المسئول عن طعام الأورطة ، لأن القوات الاقطاعية ، لم تكن فقط لاتقبض رواتب من الدولة ، بل أيضا لاتلقى منها مئونها اليومية ، ويبدو أن الألقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضباط توضح أن المهمة الرسمية لأصحابها هو مراجعة هذه المشكلة قبل كل شيء . (انظر ، هاملتون جب ، هارولد بوون ، المرجع السابق ، ج

٢ ، ص ١٧٦) .

فيقومون بفحص هذه الصفقة ، وعندما يتأكدون من وجود الفس ، يقومون بغربة الكمية على نفقة البائع ، ويتم بعد وزن الكمية الصافية ، ويحدد السعر على هذا الأساس ، ويعاقب البائع^(١) .

واتفق على توريد كمية معينة ونوع معين من الكتان ، وبعد توريدها اتضح انه نوع مخالف ، ورفض المشتري استلام الكمية^(٢) والخروب^(٣) والزبيب^(٤) والزرنينج^(٥) . وفي مثل هذه الحالات يحكم لهم بالتعويض المناسب . وهناك نوع آخر في هذا المجال مثل دفع النقود المزيفة في ثمن صفقة قمح ومطالبة البائع بالتعويض المناسب^(٦) .

وهناك حالات يصر البائع على دفع ثمن الصفقة بالكامل مثلما حدث في بيع الكتان^(٧) وأحيانا يصر المشتري على دفع ثمن الحرير كاملا ، بالرغم من كبر حجمها وثمنها^(٨) ، وفي مجال بيع المراكب والتي عمل فيها بعض اليهود الأوربيين ، فإنهم يذكرون في عقد البيع وصفا تفصيليا للمركب وثمنها وقرار البائع بأنه قد استلم المبلغ كاملا ، ولم يقسط له أى قسط^(٩) وأحيانا يتم الاتفاق على الدفع عند تسليم المركب في ميناء الاسكندرية^(١٠) ويشمل ذلك أيضا بيع الجوارى ، حيث

-
- (١) سجل رقم ٢٥١ ، مادة ٤٧١ ، ص ٢٠٨ ، بتاريخ ٩ محرم ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤م
(٢) سجل رقم ٥٦ ، مادة بدون رقم ، ص بدون رقم بتاريخ ٢٤ جمادى الثاني عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م
(٣) سجل رقم ٣١ ، مادة ٤٤٢ ، ص ٤٤٢ ، بتاريخ ١٦ شوال عام ٩٧٥ هـ / ١٥٦٧م
(٤) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٣٣٢ ، ص ١٧٩ ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩م
(٥) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٦م ، ص ٧٤ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م
(٦) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٥٤ ، ص ١٥ ، بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥م
(٧) سجل رقم ١١٦ ، مادة ١١٠ ، ص ٤٣ ، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر عام ١٠١٧ هـ / ١٦٠٨م
(٨) سجل رقم ١٣ ، مادة ٨٩٨ ، ص ٢٦٦ ، بتاريخ ١٣ شعبان عام ٩٧٩ هـ / ١٥٧١م
(٩) سجل رقم ٨ ، مادة ١٣ ، ص ١٧٦ ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٤م
(١٠) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٢٩ ، ص ١١ ، بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م

يذكر مواصفاتها الجسدية ، وأنها خالية من أى عيوب جسمانية ، وغير ذلك من الشروط الأخرى^(١) وشملت هذه التجارة المسلمين والمسيحيين واليهود^(٢) .

أما المقايضة فقد تمت على أنواع مختلفة ، كمقايضة المرجان بكمية من جوزة الطيب^(٣) والقرفة بالقسطل^(٤) والبن بالبندق والقراصية^(٥) وخيار الشنبر بالخروب^(٦) وزيت الزيتون بالسّمك المملح^(٧) والجلود بالزرنخ والجوخ — ولكن عند الاستلام اكتشف أن الزرنخ كان مغشوشا ، فيطالب بالتعويض^(٨) ، والنحاس بالفلفل الأسود ، حيث تتم هذه الصفقة أحيانا دون تفريغ السفينة في الميناء^(٩) . وفي مثل هذه الحالات تقدر سعر كل سلعة ، ثم يدفع الفرق بين السعرين .

ومن الواضح أن الصفقات كانت كبيرة في بعض الأحيان ، وترتب على ذلك ارتفاع أجرة القبانة ، ويحدث أن يتوفى أحد التجار دون أن يدفع أجرة القباني ، ففي مثل هذه الحالة يحصل عليها من الوصى على أمواله ، وقد تكون عينية^(١٠) .

(١) سجل رقم ١٦ ، مادة ٨٢١ ، ص ٢٦ ، بتاريخ ١٨ شوال عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .

(٢) نفسه

(٣) سجل رقم ١٨ ، مادة ٥٩٦ ، ص ٢٠١ ، بتاريخ ١٣ رمضان عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م

(٤) سجل رقم ١٢ ، مادة ٢٦٠ ، ص ٩٨١ ، بتاريخ ١٨ محرم عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م

(٥) سجل رقم ٣٥ ، مادة ٣٩ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٢ جمادى الأول عام ١٠٠٤ هـ / ١٦٠٥ م

(٦) سجل رقم ٥٦ ، مادة ٦٨٦ ، ص ٢٣٣ ، بتاريخ ١٨ رجب عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧ م

(٧) سجل رقم ٤٣ ، مادة بدون رقم ، ص ٧٢ ، بتاريخ ٨ ذى القعدة الحرام عام ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م

(٨) سجل ١١ ، مادة ٢٩٦ م ، ص ٧٤ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م

خيار الشنبر ، نباتات ملينه . انظر ليلي عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٥٤٥ .

(٩) سجل رقم ٨ ، مادة ٥٠٢ ، ص ١٧٣ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م

(١٠) سجل رقم ١١ ، مادة ٤٢١ ، ص ١٢٥ ، بتاريخ ١٨ رمضان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م

وهناك بعض الطرائف مثل إشتغال أحد أفراد الانكشارية^(١) بأعمال الوكالة لدى بعض الأمراء الذين كانوا يشتغلون في تجارة الحرير^(٢) وبائع الحديد الذي توجه لبعض القبايين ليزن الكمية المباعة ، فيفاجأ بأن المشتري قد استولى عليها وادعى بأنه قد دفع ثمنها على حسب وزنها ، واستشهد — المشتري — ببعض القباينة الذين أكدوا ذلك^(٣) ومشاركة قابودان الثغر السكندري مع أحد المغاربة بشراء مركب بعض الأوربين من نوع الشيطالية^(٤) وقام البعض بتخزين كمية من الفلفل الأسود عند بعض اليهود ، وعند إستلامها فرجىء بنقصان ميزانها ، وإستشهد

(١) الإنكشارية : وهى تعنى كلمة مكونة من مقطعين ، يكى كلمة تركية ، بمعنى جديد ، جرى كلمة فارسية بمعنى جند ، فكلمة يكن جرى تعنى الجند . (انظر ، محمد شفيق غريال ، مصر عند مفترق الطرق ، ص ١٧ .) كما تنطق انكشارى أو ينكشارى أو ينشرى ، وقد اختلفت المصادر في كتابتها ، فكتبها البعض ينكجيرية ، وأحيانا اليكجيرية والبعض الآخر البشريّة ، وتفسير ذلك أن الكاف التركية تنطق « نونا » وكذلك الجيم المعطشة تنطق « كافا » ولما كانت اللغة العربية لاتعرف الكافة النونية أى ائى تكتب « كافا » وتنطق نونا فقد استعاضت عنها اللغة العربية الكاف ، ولذلك تحول النطق في العربية إلى الإنكشارية ، أو انكشارى ، أو ينشرى أو يكجيرية أو ينكجيرية ، ونتج عن ذلك مزيج من اللغة . (للمزيد ، انظر ، حسن عثمان ، الجمل في تاريخ مصر ، ص ٢٥٧ ، (shaw, op cit., PP. 82-83)

والإنكشارية من فرق الجيش العثمانى كانت تشكل في بدايتها من الشبان الأسرى ، حيث كانوا يأخذونهم صغار وينشئونهم على الولاء للسلطان العثمانى ، ويدربون تدريباً جيداً ، ثم صار التجنيد لها وراثيا في القرن العاشر الهجرى ، ثم أصبحوا من أكبر دواعى تأخر الدولة بعد أن كانوا أصحاب الفضل الأول في اتساعها ، قضى على هذه الفرقة السلطان محمود الثانى في عام ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م . (انظر ، يوسف آصاف ، تاريخ سلاطين آل عثمان ، تحقيق بسام الجانى ، ص ٨٥ .)

(٢) سجل رقم ٢٢ ، مادة ٢٤٧ ، ص ١٠٤ ، بتاريخ ٢٣ ربيع الآخر عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م

(٣) سجل رقم ٥٦ ، مادة ٦٨٦ ، ص ٢٣٣ ، بتاريخ ١٨ رجب عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧ م

(٤) الشيطالية : ومسحتها شيطلى ، وشيطية ، الجمع شياطلى وشيطات ، نوع من المراكب الحربية الصغيرة التى تمتاز بالخفة والسرعة والتى كانت تستعمل في البحر المتوسط ، (انظر درويش النحيل ، السفن الإسلامية على حروف المعجم ، ص ٨٢ .)

ببعض القبانية ، الذين أكدوا كلامه^(١) ومباشر الدشيثة^(٢) الذي كان يشتغل في
تجارة الصبر^(٣) . ومرار أربع سنوات لفقدان إحدى عبوات الأرز ، ومطالبة
صاحبها برد ثمنها ، وانكر صاحب السفينة ذلك وأقسم^(٤) .

يأتى بعد ذلك قيام الأوربيين بأعمال الاستيراد والتصدير ، إذ اتضح من
الأطلاع على أرشيف المحكمة الشرعية أنهم قاموا بدور كبير في هذا المجال . ونجد
أن العقود التي كانت تسجل بين الطرفين تتعرض لأدق التفاصيل ، مثل شروط
الدفع ونوع البضاعة ، حتى نوع المراكب التي تشحن عليها البضاعة .

ففى مجال الاستيراد ، استوردوا القوة من أضراليا ، وحدث فى بعض الحالات
عند وصول الكمية إلى الاسكندرية ، أن قام المتحدث باسم بيت المال^(٥)
الحشرى بالحجز عليها نتيجة لتشابه فى الأسماء ، واتضح بعد ذلك ادراك هذا
الخطأ^(٦) . والفلقل الاسود والزنجبيل^(٧) ، وجوزة الطيب والبهار^(٨) . والخروب من
قبرص^(٩) والزبيب بنوعيه الأسود والأحمر من اليونان^(١٠) والبن من انطاكية^(١١)

(١) سجل رقم ٢٢ ، مادة ٢٤٧ ، ص ١٠٤ ، بتاريخ ٢٣ ربيع الأول عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .
(٢) الدشيثة : هى أوقاف الدشيثة الكبرى والمرابطة والمحمدية والأحمدية ، ووقف الدشيثة الكبرى ،
سابق للعصر العثماني ، وهو من أوقاف السلاطين المماليك ، والدشيثة قمع مجروش ، يرسل لفقراء
الحرمين الشريفين . أما أوقاف المحمدية والمرابطة والأحمدية فهى أوقاف وقفها السلاطين العثمانية فى
مصر ، وخصوصا لأهالى الحرمين الشريفين . (انظر لى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، حتى ص
١٤٣ — ١٤٤) .

(٣) سجل رقم ٤٣ ، مادة ٥٣٤ ، ص ١٨١ ، بتاريخ ٢١ ربيع الآخر عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .
(٤) نفسه مادة ٥٣٤ ص ١٨١ بتاريخ ٢١ ربيع الآخر عام ٩٨١ هـ / ١٥٧٣ م .
(٥) بيت المال ، التزام ما يعود للخزينة من رسوم وحقوق وميراث من لاوارث له ، من عامة الناس ، أو من
رجال الدولة وجندھا أو موظفيھا . (انظر ، لى عبد اللطيف ، المرجع السابق ، ص ٤٤٥) .
(٦) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٤٦٩ ، ص ١٨٨ ، بتاريخ ١٧ صفر عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .
وقد لوحظ أن المتحدث على بيت المال هو مغربى سفاقس .
(٧) سجل رقم ١١ ، مادة ٢٩٤ ، ص ٢٩ ، بتاريخ ١٤ محرم عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .
(٨) سجل رقم ٢٢ ، مادة ٢٥٧ ، ص ٩١ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٠ م .
(٩) سجل رقم ١٤ ، مادة ٥٩٨ ، ص ١٧٧ ، بتاريخ ٢٠ شعبان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٠ م .
(١٠) سجل رقم ١١ ، مادة ٩٨٢ ، ص ٢٤٣ ، بتاريخ ٢٩ ذى القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .
(١١) سجل رقم ٢٣٥ ، مادة ٢٣٩ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٢ جمادى الأولى عام ١٠٠٤ هـ / ١٦٠٥ م .

الصمغ وكان يخص منه نسبة تسمى نسبة التخزين^(١) والمرجان من فرنسا^(٢) الفضة^(٣) والنحاس من قبرص^(٤) والخشب بأنواعه من أستانبول^(٥) والجلود بأنواعها من أصفيا^(٦) والماشية والأغنام ، لحساب السلطات الحاكمة ، وأحيانا تتعرض لسفن لأعمال القرصنة في البحر المتوسط^(٧) والبطارخ والصابون^(٨) والخمور من قبرص^(٩) .

وفي هذا المجال سمح لقناصلهم باستيراد كمية معينة من الخمور ، مع إعفائهم من نسبة معينة من الرسوم الجمركية^(١٠) واستفاد من هذا كل من إنجلترا^(١١) فرنسا^(١٢) والبندقية^(١٣) والفلمنك^(١٤) ولم تكن هذه الحادثة مستحدثة في زمن لعثمانيين ، ولكنها كانت موجودة منذ قديم الزمان .

أما في مجال التصدير ، فصدروا بعض الحاصلات إلى الدولة العثمانية السكر^(١٥) والأرز^(١٦) والمشروبات المطبوخة^(١٧) وخيار الشنبر ، حيث تاجر في هذه السلعة

-
- (١) سجل رقم ٤٠ ، مادة ٣١٧ ، ص ١٢١ ، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية عام ١٠٢٢ هـ / ١٦٢٢م
 (٢) سجل رقم ١٨ ، مادة ٥٩٦ ، ص ٢٠ ، بتاريخ ١٣ رمضان عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٣م
 (٣) نفسه
 (٤) سجل رقم ١٨ ، مادة ٥٠٢ ، ص ١٧٣ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانية عام ٩٧٢ هـ / ١٥٦٥م
 (٥) سجل رقم ١٧ ، مادة ٤٨٤ ، ص ١٦٥ ، بتاريخ ٤ ذى الحجة عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م
 (٦) سجل رقم ١٦ ، مادة ١٠٤٧ ، ص ٣٨٣ ، بتاريخ ١٠ جمادى الثانية عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦م
 ، سجل رقم ٢٠ ، مادة ٥١٧ ، ص ٢٠٢ ، بتاريخ ٢ رمضان عام ٩٧٢ هـ / ١٥٦٥م
 (٧) سجل رقم ٤٦ ، مادة ٢٥٤ ، ص ١١٧ ، بتاريخ غاية ذى الحجة عام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥م
 (٨) سجل رقم ٢٥ ، مادة ٢٥٤ ، ص ١١٧ ، بتاريخ غاية ذى الحجة عام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥م
 (٩) سجل رقم ٣٢ ، مادة ١٠٣١ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثانية عام ٩٨١ هـ / ١٥٦٢م
 (١٠) سجل رقم ٤٩ ، مادة ٢٤٤ ، ص ٨١ ، بتاريخ آواخر جمادى الثانية عام ١٠٣٦ هـ / ١٦٢٦م
 (١١) نفسه .
 (١٢) سجل رقم ٤٩ ، مادة ٨٠ ، ص ٨١ ، بتاريخ نفس التاريخ
 (١٣) سجل رقم ٥٢ ، مادة ١٥١٨ ، ص ٦٤٦ ، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة عام ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦م
 (١٤) سجل رقم ٤١ ، مادة ١٦٩ ، ص ٩٢ ، بتاريخ ١٧ رجب عام ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦م
 (١٥) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٨٠٢ ، ص ٧٩٣ ، بتاريخ ١٦ رمضان عام ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤م
 (١٦) سجل رقم ٢٤ ، مادة ٢٨١ ، ص ٩٠ ، بتاريخ ١٠ شوال عام ٩٨٢ هـ / ١٥٧٥م
 (١٧) سجل رقم ٤١ ، مادة ١٦٦ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٥ رجب عام ١٠٧٢ هـ / ١٦٧٦م

اليهود ، الذين كانوا يفضلون التعامل بالدينار الذهبى ، ويرجع ذلك لمهارتهم وخبرتهم وقيامه بأعمال الصيارفة^(١) ومن الجهات الأخرى التى تعاملوا معها راكوزا ، والبندقية ، وتصدر اليها الحنا^(٢) والأرز إلى سالونيك^(٣) وإلى استاتكو^(٤) والكتان إلى سالونيك^(٥) وفرنسا ، وكان الكتان من الجودة والشهرة وخاصة الذى يصنع فى كالا من المنوفية والفيوم^(٦) والقمح والجلوك والسملح المملح^(٧) والأخشاب إلى البلاد العربية^(٨) والخطب إلى أضايليا^(٩) .

أما نشاطهم فى مجال المواصلات ، فقد اسهموا فى ذلك بطرق عدة ، سواء أكان عن طريق السفر على مراكبهم أم عن طريق شحن البضائع ، وأحيانا أجزوا مراكبهم للسلطات الحاكمة ، واتفق البعض على السفر ودفع الأجرة المقررة له ، ولكن حدث أنه لم يسافر ، وطلب منه رد الأجرة ، ولم يردوها إليه ، وانتهى الأمر بسجنه^(١٠) وآخر لا يدفع أجرة شحن بضائعه من ميناء طرابلس الغرب إلى الأسكندرية ، وترتب على ذلك استيلاء صاحب المركب على نصف البضاعة ، ضمنا لحفظ حقه ، وحدث نزاع فيما بينهم ، وتدخل البعض وانتهى ذلك بأن تنازل عن جزء من المبلغ^(١١) .

وحدث أن تعطل المركب بالمسافرين فى موانئ البحر المتوسط ، واضطر لترك المسافرين ، وطالبوا بالتعويض المناسب فى مثل هذه الحالات^(١٢) .

- (١) سجل رقم ٧ ، مادة ٥٦٤ ، ص ٢٢٢ ، بتاريخ ٦ رجب عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥م
- (٢) سجل رقم ١٤ ، مادة ١٩٤ ، ص ٦١ ، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٩م
- (٣) سجل رقم ٢٦ ، مادة ١٢٢ ، ص ٤٢ ، بتاريخ مسهل شعبان عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٩م
- (٤) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٤٧٠ ، ص ١٨٨ ، بتاريخ ١٨ صفر عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م
- (٥) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٢٨٩ ، ص ١٥٨ ، بتاريخ ٨ ذى الحجة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩م
- (٦) سجل رقم ٤٧ ، مادة ٢٨٦ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٠٥٣ هـ / ١٦٤٣م
- (٧) سجل رقم ٢٥ ، مادة ١٢٢١ ، ص ٣٩٨ ، بتاريخ ١٧ صفر عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨م
- (٨) سجل رقم ٥١ ، مادة ٨١٠ ، ص ٣٧٩ ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة عام ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦م
- (٩) سجل رقم ٥١ ، مادة ٨١٠ ، ص ٣٧٥ ، بتاريخ ٢٢ ذى القعدة عام ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤م
- (١٠) سجل رقم ١٧ ، مادة ٢٥٦ ، ص ٢٨٤ ، بتاريخ ١٧ رمضان عام ١٠١١ هـ / ١٥٩٢م
- (١١) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٧٢٠ ، ص ٢٧٢ ، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانى عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١م
- (١٢) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٢٦٢ ، ص ٢٣ ، بتاريخ ٢٨ جمادى الثانى عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥م

أما بالنسبة لشحن البضائع على مراكبهم فقد تم شحن البضائع الخاصة بالدولة العثمانية ، مثل البارود ، وكانت له مواصفات معينة ، مثل خلوه من التراب ونقاؤه من ذلك ، ويذكر اسم الميناء المصدر إليه ، وتحديد الشخص المستلم ، وإقرار من القبطان بأنه قد حصل على أجره كاملاً^(١) والسكر أيضاً^(٢) واشترط عليه عدم التوجه إلى أى ميناء آخر^(٣) ولم تكن الشحن على هذه المراكب قاصرة فقط على السلطات الحاكمة ، بل شمل أيضاً بعض المغاربة الذين قاموا بشحن بضائعهم إلى المغرب^(٤) والجزائر^(٥) .

ولم يقتصر استخدام مراكبهم في سفر المسافرين أو شحن البضائع ، بل ساهموا أيضاً في نقل جنود الدولة العثمانية من الأوجاقات المختلفة مثل أوجاق عزبان^(٦) ومستحفظان^(٧) ، ومن المكلفين القيام ببعض العمليات الحربية^(٨) .

وتحدث بعض المشاكل بخصوص استئجار هذه المراكب ، مثل دفع جزء من الأجرة ، والتباطأ في دفع الباقي ، وتضطر السلطات الحاكمة إلى دفع بقية الأجرة ، ولوحظ أن أجرة القبطان على حساب المستأجر^(٩) . وأحياناً تؤجر المراكب باليوم^(١٠) وأصدرت الدولة العثمانية في عام ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ، فرماناً

(١) سجل رقم ٥٥ ، مادة ٥٦ ، ص ٢٥ ، بتاريخ آواخر ربيع الأول عام ١٠٩٦ هـ / ١٦٨٤ م

(٢) سجل رقم ٥٧ ، مادة ٢٢٩ ، ص ١٢ ، بتاريخ ٢١ رمضان عام ١٠٩٨ هـ / ١٦٨٦ م

وكان يشرف على تصدير البارود للدولة العثمانية أغا الخزانة . (انظر في معناها) .

(٣) سجل رقم ٦٠ ، مادة ١١١ ، ص ٦٠ ، بتاريخ ٥ ربيع الأول عام ١١١٤ هـ / ١٧٠٣ م

(٤) سجل رقم ٦٢ ، مادة ١٦٧ ، ص ٧٣ ، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١١٣ هـ / ١٧٠٢ م

نفسه مادة ٢٢٩ ، ص ١٠٣ ، بتاريخ ٦ محرم عام ١١١٨ هـ / ١٧٠٦ م

تصدير كتان وخيش وقماش وسكر .

(٥) سجل رقم ٦٢ ، مادة ٢٣٠ ، ص ١٠٤ ، بتاريخ ١١ محرم عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥ م

(٦) عزبان انظر في معناها .

(٧) مستحفظان انظر في معناها .

(٨) سجل رقم ٥٥ ، مادة ٥٦ ، ص ٢٥ ، بتاريخ آواخر ربيع الأول عام ١٠٩٦ هـ / ١٦٨٤ م

(٩) سجل رقم ٦٢ ، مادة ٤٨٠ ، ص ٢١٣ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني عام ١١٢٨ هـ / ١٧١٥ م

(١٠) سجل رقم ٦٣ ، مادة ٤٩٦ ، ص ٢٩٥ ، بتاريخ آواخر شعبان عام ١١٢٦ هـ / ١٧١٤ م

يحظر شحن بضائع المسلمين على السفن الأوربية^(١) وخاصة البضائع المحظورة تصديرها مثل الأرز ، والبن ، والقمح^(٢) .

وأخيرا علينا أن نذكر ، أن سجلات المحكمة الشرعية بالاسكندرية تشتمل على نوع جديد من النشاط المالي ، والخلافات التي حدثت فيه ، وهو ميدان الاقتراض ، ولقد شارك الأوربيون في الاسكندرية في هذا المجال ، فكانوا يقترضون ويقرضون بعض أبناء الاسكندرية من غير مواطنهم الأصلية .

لذلك نجد أن اليهود ، قد أقرضوا الغير ، وإن كانت المصادر لا تذكر هل تمت عملية الاقتراض بفائدة أم لا ولكن الواضح أنهم قد أقرضوا — اليهود — الأهالي والأوربيون ، قروضا بفائدة ، لأنه ليس من المعقول أن يقترضوا أموالهم دون جني أية فائدة من ذلك ، وخاصة أن بعضهم قد أحترف حرفة الصياغة ، ولذلك فإن وثائق المحكمة الشرعية مليئة بتلك القروض ، والمشاكل الناجمة عنها .

فقد يحدث أن يقرض بعض اليهود الرومانيين مبلغا من المال إلى بعض الأوربيين ، ويدفع له جزءا ويتبقى طرفه المبلغ الباقي ، وبالرغم من اعتراف المقرض بأنه قد أقرض المبلغ المذكور ، إلا أنه — أي اليهودي — يلجأ إلى القضاء . الذي يعترف أمامه بأنه قد أقرض المبلغ المذكور ، وأنه ينوي السداد^(٣) وطالما اعترف المدين بالمبلغ ، فلماذا ألجأ الدائن إلى القضاء ، ربما يرجع ذلك إلى أن الدائن أراد أن يثبت حقه أمام القضاء .

أو أن يكون المدين قد تأخر في الميعاد المتفق عليه ، بسبب سوء أحواله المالية أو لأي سبب آخر . ونجد أيضا لليهود الرومانيين مبالغ تعتبر كبيرة ، ولا يتحدد

(١) سجل رقم ٦٤ ، مادة ٥١ ، ص ٣١ ، بتاريخ اواخر ذي القعدة عام ١١٢١ هـ / ١٧١٩ م .

(٢) نفسه ، مادة ٥٢ ، ص ٣١ ، بتاريخ اواخر القعدة عام ١١٢١ هـ / ١٧١٩ م .

(٣) سجل رقم ٥ ، مادة ٥١ ، ص ٢٣٧ ، بتاريخ ٢٩ شوال عام ٩١٩ هـ / ١٥١١ م .

يذكر ان بعض اليهود الرومانيين قد اقترض بعض اللندسين مبلغا وقدره ٥٠ دينار ذهبيا .
ودفع له ٧ دنانير وتبقى له ٤٣ دينار .

، سجل رقم ١٦ مادة ١١ ، ص ٤ ، بتاريخ ٣ جمادى الأولى عام ٩١٩ هـ / ١٥١١ م .

ميعاد التسديد ، ويترك تحديد الميعاد على حسب رغبة الدائن^(١) ونرى في ذلك أنه ربما يفاجئ الدائن في أى وقت يفاجئه فيه ، وربما لا يكون مستعدا للتسديد ويحدث بسبب ذلك العديد من المشاكل ، فالمفروض أن يحدد ميعاد التسديد حتى يستعد المدين لتسديد قرضه .

ولم تكن عملية منح القروض عن طريق اليهود الاوربيون ، داخل البلاد فقط ، بل تعدى ذلك ، البلاد الاوربية نفسها عن طريق وكلائهم في البندقية مثلا ، ويتعهد المقرض بتسديد قيمة القرض عند العودة فورا إلى الاسكندرية ، ادون أن يحدد ميعاد معين للتسديد ، وكما هو واضح ان الفائدة هنا تكون كبيرة ، ولايستطيع المقرض تسديد المبلغ ، فيسجن نتيجة لعدم قدرته على الدفع^(٢) . ولم يكن اليهود وحدهم في هذا المجال فهناك أيضا بعض الأضالين ، الذين قاموا بإقراض البعض مبالغاً بفائدة كبيرة ، ولم يستطع المقرض التسديد ، وسجن من أجل ذلك^(٣) ويلاحظ أن الدائن يكتب دائما مواصفات المدين من الناحية الجسمانية وغير ذلك . ولم تكن عملية الفائدة هي الحالة الأولى من نوعها بل كانت هناك حالات كثيرة^(٤) .

وشملت عملية منح القروض أيضا ، بعض قناصل الدول الأوربية السابقين ، ويمنحهم بعض المقرضين من اليهود أيضا ، ولذلك نجدهم يذكرون وظائف

(١) سجل رقم ٥ ، مادة ١٣٢ ، ص ٥١ ، بتاريخ ١٣ شعبان عام ٩٨٩ هـ / ١٥٨١ م .
قيمة هذا القرض ١٩١ دينار ذهب جديد .

(٢) سجل رقم ٦ ، مادة ٣٧٦ ، ص ١٥٢ ، بتاريخ ١٣ صفر الخير عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م
قيمة هذا القرض هو ثلاثة وأربعين أكروسيا والمطلوب تسديده هو احدى وخمسون أكروسيا ، كـ
أكروسية تعادل اربعة وثلاثين نصف فضة .

(٣) سجل رقم ١٢ ، مادة ٣٨٩ ، ص ١٣٩ ، بتاريخ ١٢ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م

(٤) سجل رقم ١٣ ، مادة ٦١ ، ص ٢٧ ، بتاريخ ١٩ جمادى الثانية عام ٩٥٩ هـ / ١٥٥١ م
كانت قيمة القرض هي ٩٤ نصف فضة ، ولكن المقرض يطلب ١٠٤ نصف فضة .

، سجل رقم ٢٥ ، مادة ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ص ٢٢٠ ، بتاريخ ١٣ ذى القعدة الحرام عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م

، سجل رقم ٢٦ ، مادة ٢٩٥ ، ص ٣٤ ، بتاريخ ٢٤ رجب عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م

المدين ، ووظائف الدائن أيضا ، وكعادتهم وحرصهم الشديد ، لا يذكرون تحديد ميعاد التسديد وغير ذلك من الشروط الأخرى التي يقرروها^(١) .

وإذا كان اليهود قد قاموا بعملية منح القروض ، نجدهم أيضا قد قاموا بضمان بعض المقترضين من اليونان ، ويحدث أن يتأخر ذلك اليوناني في التأخير ، فتكون النتيجة أن يدفع ماعليه من أموال^(٢) ولكن لا يعرف هل المدين سيدفع له المبلغ شامل الفوائد وغير ذلك أم لا ومن الطبيعي انه لكي يتضمن حقوقه فانه يتخذ الاجراءات الكفيلة لحفظ تلك الحقوق .

وأحيانا يتضمن بعض اليهود الرومسيين بعض اليهود المصريين في قرض ، ولا يتم التسديد ، فيضطر الضامن للدفع ، ويحوله كدين شرعى عليه ، ويستشهد بالبعض في ذلك^(٣) . وشهدت عملية الاقتراض ايضا ، أن البعض يسدد ماعليه من دين ، ثم يطالبه صاحب الدين ، بدفع الدين مرة أخرى ، مما يجعل المدين يستشهد ببعض الشهود الذين يؤكدون بأنه قد تم السداد^(٤) .

ولكي يتضمن صاحب القرض تسديد قرضه ، فإن بعضهم يضع تحت يده رهنا ، مثل الملابس ، قد تكون ملابس جاهزة التفصيل أو تحت التفصيل ، وذلك لكي يتضمن المقرض رد دينه^(٥) .

(١) سجل رقم ٤٢ ، مادة ٥٩ ، ص ١٨٤ بتاريخ ١٥ شعبان عام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٧ م والمقترض هنا هو قنصل البندقية السابق لمدينة رشيد ، والمبلغ هو ٣٦٥ دينار من الذهب الشريفى الجديد السكة الأحمر . وأن الدائنين يهوديان متكلمان عن الاموال السلطانية بديوان الشر .

(٢) سجل رقم ٦ ، مادة ٢٠٤ ، ص ١٢ بتاريخ ٢٠ صفر عام ١٠٠٤ هـ / ١٥٩٥ م

(٣) سجل رقم ١١ ، مادة ٣٤٤ ، ص ٩٩ بتاريخ ٢٠ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٦٠ م

ضمن يهودى روكسى بعض اليهود المصريين ، على قرض وطلب تسديد القرض بمبلغ ٩٧ دينار ذهبى .

(٤) سجل رقم ١٦ ، مادة ٣٠٧ ، ص ١٢٦ بدون تاريخ

اقترض ماركو القبرصى مبلغا وسدد منذ مدة ، وقدره ١٣١ نصف فضة .

(٥) سجل رقم ١٢ ، مادة ٢٣٠ ، ص ٨٨ بتاريخ ١٣ محرم عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨ م

اقترض أحد الافراد من سلانيك لأحد الافراد من سالونيك مبلغا وقدره دينارين ذهب ، ووضع رهنا عبارة عن شاية جوخ غير مكتملة التفصيل

أو أن يكون الرهن ممثلاً في بعض المجوهرات الغالية القيمة ، وأحياناً يطمع المقرض في المجوهرات ، فعندما يقوم المقرض برد الدين ، ويطالبه برد الرهن ، يذكر أنه قد أعادها إليه ويستشهد ببعض الشهود الذين يؤكدون بعدم استلامه للرهن^(١) وإذا كان مثل هذا قد ادعى بأنه لم يستلم رهنه ، فإنه كانت هناك حالة أخرى ممثلة في أن المقرض لم يسلم الرهن من المجوهرات ، بل يقدم الرهن على صورة عملة ذهبية ولكن عند تسديده للدائن لا يتسلم الرهن كما قدمه أى بالعملة الذهبية التي قدمها — بل يتسلمه بدلاً منه فضة^(٢) ويقترض بعض القبارصة من بعض الصباغين المتخصصين في اللون الأزرق ، مبلغاً مقسطاً على ثلاثة أشهر ، وقد ارتهن لديه بعض المجوهرات ، وعند السداد ، يقوم الدائن برد الرهن إلى المدين إليه^(٣) . وفي أحيان أخرى يقدم الرهن في صورة الأواني النحاسية ، فقد أقرض بعض المغاربة قرضاً لأحد القبارصة ، وتم تسديد جزء من المال ، وتبقى له مبلغاً ، ووضع رهننا هو بعض الأواني النحاسية^(٤) .

ولم تقتصر عملية الاقتراض نظير رهن المجوهرات أو الأواني النحاسية أو الأقمشة ، ولكنها شهدت نوعاً آخر من الرهن ، مثل رهن بعض الأشخاص ، ربما يكون عبداً للمدين — فقد اقترض البعض مبلغاً من بعض البنادقة ، ووضع

(١) سجل رقم ٢٥ ، مادة ٣٣ ، ص ١٠ ، بتاريخ ٢٦ أبريل عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤ م

رهن أحد أفراد الكرومياليان ، فضة مطعم بالذهب يقدر قيمته ب ٢٨ دينار ذهب جديد ، نظير قرض ٢٠ نصف فضة جديد .

(٢) نفسه ، مادة ٣٤ ، ص ١٠ ، بتاريخ ١٦ ربيع الأول عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤ م .

(٣) سجل رقم ١٦ ، مادة ٩٥٥ ، ص ٣٥٤ . بتاريخ ٦ ذى الحجة عام ٩٦٥ هـ / ١٥٥٧ م
أقرض بعض المتخصصين في الصباغة في اللون الأزرق إلى بعض القبارصة ١٥ دينار ذهب سلطاني جديد ، والرهن عبارة عن ١٠ محاس ، وعقد حجازي احمر وعقد اسودة .

(٤) سجل رقم ٣٠ ، مادة ٧٢ ، ص ٢٣ ، بتاريخ ٤ ربيع الثاني عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤ م
كان القرض الباقى عبارة عن ٨ دينار ، ٢٩ نصف فضة والمدين هو عبارة عن كست نحاس وصناديق واصحن نحاس .

عنده بعض الأشخاص كرهن ، وانفقوا على أنه في خلال مدة معينة تسدد قيمة القرض في نظير عودة المرتهن . أما إذا مات ، فلا يحق له تسديد القرض^(١) .

وقد يكون القرض نتيجة لتحويل صفقة تجارية ، مثل بيع منسوجات وأغذية الرأس للسيدات ، فقد يشتري بعض اليونانيين من بعض التجار المحليين البضاعة المذكورة^(٢) . أو أن يكون بسبب تجارة الخمر ، ويلجأ البعض إلى اقحام زوجته في عقد مثل هذا القرض ، وعند المطالبة تنكر ذلك ، وتكون النتيجة ضياع قيمة القرض ، لأنه لا يستطيع في مثل هذه الحالة اثبات حقه بالدليل القاطع^(٣) .

وتكون عملية الإقراض نظير اقتداء النفس ، أو فك أسر ، ولذلك فقد قام بعض الفرنسيين ، باقراض البعض في مالطة نظير اقتداء نفسه هناك ويتعهد بتسديد القرض عند العودة ذر^(٤) . ويبدو أن هذا الفرنسي قد قام بعملية الاقتداء لشخصيات كثيرة ويتعهدون جميعا بالدفع عند العودة للاستكندرية^(٥) وقد يكون الاقتداء لسيدة دفع لها البعض لفسها^(٦) . ولم يكن الفرنسيون وحدهم في هذا الميدان ، فقد كان هناك المالطون أيضا ، حيث قاموا بفك أسر بعض الأهالي في مالطة ، ويتم الاتفاق على التسديد على ثلاث دفعات^(٧) وربما يرجع ذلك إلى كبر حجم المبلغ ، أو أن تكون حالة المدين المالية سيئة . وقد لوحظ أن الأسير

(١) سجل رقم ٨ ، مادة ١٢٩ ، ص ٤٥ ، بدون تاريخ .

كانت قيمة القرض ٤٠ دينار ذهبي وتسدد بعد أربعة شهور ٦٥ دينار .

(٢) سجل رقم ٨ ، مادة ٨٩٣ ، ص ٣٣٢ ، بتاريخ ١٢ رجب عام ٩٧٣ هـ / ١٨٦٥ م .
بقي قيمة القرض دينارين من ثمن البضاعة .

(٣) سجل رقم ٤٠ ، مادة ١٩ ، ص ١١ بتاريخ سبتمبر ١٠٣١ هـ / ١٦٥١ م .
قيام أحد التجار المالطيين ببيع صفقة خمر تقدر ٣٧ قرش كبار على أساس قرض شرعي ولم .
يثبت حقه .

(٤) سجل رقم ٣٢ ، مادة ٥٥٤ ، ص ٢٠٤ بتاريخ ٢٤ محرم الحرام عام ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م .
أن قيمة القرض هي ٦٧٢ دينار من الذهب على أساس كل دينار ٤٥ نصف فنة .

(٥) نفسه مراد ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، بنفس التاريخ .

(٦) سجل رقم ٣٥ ، مادة ٦٨١ ، ص ٣٧٣ بتاريخ ٢٠ رجب عام ١٠١٥ هـ / ١٦٠٦ م .

(٧) سجل رقم ٥٣ ، مادة ٩٨ ، ص ٤٤ بتاريخ ٢٠ من جمادى الآخر عام ١٠١٢ هـ / ١٧٧١ م .

مازال موجود في مالطه ، وأقر ذلك الدائن . كما قام بعض اليهود المغاربة بفك أسر بعض أهالي مدينة الغلطة والمأسورين في مسينا ، ويقترضهم الأموال لفك اسراهم ، ويدفعون هذه القروض عند عودتهم لمدينة الاسكندرية^(١) .

وعرفت عملية الإقراض أيضا أفراد المهنة الواحدة ، وربما يكون السبب في ذلك راجعا إلى عملية التعامل مع بعضهم البعض ، فحدث أن اقترض أحد القضاة قرضا من أحد أفراد مهنته ويدفع جزءا ، وعند المطالبة بالباقي ينكر ، ويضطر في النهاية أن يدفع المطلوب على أقساط محددة^(٢) . ولم تكن هذه هي الحالة الأولى في الإنكار لتسديد القروض بل كانت هناك حالات كثيرة مثل ذلك ، أن البعض يقترض دينا ، وعندما يحين ميعاد التسديد ينكر الدين الذي عليه ، ويستشهد الدائن ببعض الشهود ، وينتهي الأمر بالدفع^(٣) . وإذا كان البعض يقترض بعض المبالغ ، فإن البعض من الأوربيين قد إقترض من بعض الأهالي وسدد له القرض في ميعاده^(٤) .

وقد يقترض بعض الحرفيين من الأوربيين من بعض الأهالي ، ويسافر إلى الخارج دون تسديد قيمة القرض ، ويضطر صاحب القرض لرفع أمره إلى القضاء ، وغالبا ماتصدر حكما غيابيا^(٥) ولنا أن نتساءل ، كيف يطالب الدائن المدين بعد سفره للخارج ، وربما يكون هذا القرض غير موجود أساسا ، أو ربما يكون حدث ذلك بالفعل ، وهرب المدين إلى الخارج وهي حيلة يلجأ إليها البعض ، أما بالنسبة

(١) سجل رقم ٥٦ ، مادة ٧٥٦ ، ص ١٥٠٠ رقم ، بتاريخ ٢١ جمادى الثانية عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م قيمة الدين ٤٥٠ دينار ذهبي قيمة فك أسر بعضهم .

(٢) سجل رقم ٢٣ ، مادة ١٧٧ ، ص ١٦٨ بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٩٤ هـ / ١٥٨٥م اقترض أحد القضاة القبارصة مبلغا قدره خمسة وعشرين دينار ذهب والمتبقى ٥ دينار ، ٣٠٥ نفقة .

(٣) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٢٢١ ، ص ٧٧ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولى عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤م ، سجل رقم ٢٣ ، مادة ٢٧٣ ، ص ٧٦ بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥م ، نفسه مادة ٥٢٧ ، ص ١٤٧ ، بتاريخ ٣ شعبان عام ٩٩٤ هـ / ١٥٨٥م .

(٤) سجل رقم ٥٦ ، مادة ١٦٦ ، ص ٥٥ بتاريخ ٢٤ شعبان عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧م .

(٥) سجل رقم ٢٧ ، مادة ١٥٠٠ رقم ، ص ٩٦ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩م .

للمحكم الغياني سينفذ طبقا للاتفاقيات المعقودة بين الدولة العثمانية وبين الدول الأوربية بهذا الخصوص . وإذا كان هذا قد رفع أمره للقضاء نتيجة ذلك ، فإن بعض الأجانب يوكل البعض في استلام قيمة قرضه ، ويرجع ذلك لحلول ميعاد التسديد وهو في الخارج ، ويكتب محضرا بذلك^(١) وأحيانا ينكر المقرض ويذكر بأنه قد أودع المبلغ لصاحب الدين ، وعلى هذا حسب قوله بأن ليس لوكيل الدائن الحق في المطالبة بالسداد ، لأنه قد قام بالدفع بالفعل في مدينة رودس ، ويذكر أنه قد أجرى عملية مقاصة فيما بينهم ، نظير جرة سفره بمركبه وغير ذلك ، ولكن يثبت وكيل الدائن أن ذلك تم بالفعل ، ولكن ليس على هذا القرض ، ولكن على قرض آخر في فترة سابقة^(٢) ويكون القرض أحيانا وفاء لأجرة سفر بالمركب ، ويتعهد المسافر بالدفع فورا عند ميناء الوصول^(٣) .

ولم يكن الرجال وحدهم في عملية منح القروض ، فقد كانت هناك بعض النساء القبرصيات ، تقرض بعض الرجال القبارصة ، وقد تطول مدة تسديد القرض وتصل إلى سبع سنوات أحيانا ، وعندما تطالب بتسديد للقرض ، يدعى المدين بأنه قد دفع جزءا من القرض إلى زوجها ، ويثبت الأمر بعد ذلك كذبه وافتراءه ، ويسجن نتيجة لذلك^(٤) وقد أقرضت بعض النساء من كنديا بعض الرومانيين ، وعند حان ميعاد التسديد ينكر ذلك ، ولكنها تستشهد ببعض الأوربيين الذين يؤكدون ذلك ، ويسجن بسبب ذلك^(٥) .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد دخل بعض رجال الاوجاقات العسكرية هذا الميدان^(٦) .

(١) سجل رقم ١٧ ، مادة ٧٨٤ ، ص ٢٩٠ ، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول عام ١٠٠٢ هـ / ١٢٩٣ م

، سجل رقم ١٨ ، مادة ٦٣٤ ، ص ٤٤٦ ، بتاريخ ١٦ شوال عام ٩٩٠ هـ / ١٢٨٢ م

، سجل رقم ٢٠ ، مادة ٩٦ ، ص ٩٦ ، بتاريخ ١٠ ربيع الثاني عام ٩٩٢ هـ / ١٢٨٤ م

(٢) سجل رقم ٢٩ ، مادة ٨١١ ، ص ٢٧٣ ، بتاريخ ١٦ شوال عام ١١٠٠ هـ / ١٦٨٨ م

(٣) سجل رقم ٢٥ ، مادة ١٣٨ ، ص ٤٦ ، بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية عام ٩٩٦ هـ / ١٢٨٧ م

(٤) سجل رقم ١٧ ، مادة ٤٣ ، ص ١٤ ، بتاريخ ١٣ رجب عام ٩٨٩ هـ / ١٢٨١ م

(٥) سجل رقم ١٨ ، مادة ٦٣٤ ، ص ٤٤٦ ، بتاريخ ١٦ شوال عام ٩٩٠ هـ / ١٢٨٢ م

(٦) سجل رقم ٥٦ ، مادة ١١١٣ ، ص ٣٦٤ ، بتاريخ ٢٠ ذى القعدة عام ٩٧٩ هـ / ١٢٧١ م

ويأتى بعد ذلك إشغال الأوربين في مجال آخر من المجال الاقتصادي ، ألا وهو نظام ايداع الأمانات ، نظير تحصيل مبلغ معين ، واتخذ اشكالا عديدة مثل النقود ، التي تودع وعند استلامها لا يكون لديه المبلغ المودع من الدينار الذهبى ، فيسلمه ما يوازيه من العملات الأخرى ، التي كانت تستخدم في تلك الفترة ، ولوحظ أن الشهود كانوا من أعيان التجار ، وأحد أفراد الأوجاقات العثمانية^(١) أو مجوهرات ، وعندما يطالب صاحبها بردها ، رفض تسليمها لديه ، وأنكر استلامها ، واستشهد صاحبها بالبعض الذى أكد ذلك ، فترد إليه^(٢) .

وأحيانا تفقد الأمانة وغالبا ماتكون دينارات ذهبية ، وفي هذه الحالة ، أبدى استعداد له لدفع التعويض عنها أو شراء مثلها^(٣) وأودع البعض مبالغ من الدنانير الذهبية ، وسحب جزء منها ، وعند مطالبة بالباقي أنكر ، وأقسم على ذلك^(٤) وأودع البعض بعض المبالغ وسافر إلى الخارج ، وعند عودته طالبه برد المبلغ ، أنكر ذلك ، واستشهد صاحب الأمانة ببعض الشهود الذين أكدوا ذلك ، وانتهى به الأمر بالدفع^(٥) .

وإذا كان البعض قد أنكر وجود الأمانة لديه ، نجد على الجانب الآخر ، أن بعضهم عندما علم بوفاة صاحب الأمانة ، بادر بالاتصال بالوصى على ورثته ، وأخبر بوجود منسوجات كتفانية طرفة ، وإن كان لم يذكر هل سيسلمه الأمانة أم لا^(٦) ، والقاضى الذى علم بقتل صاحب الأمانة المودعة لديه ، فبادر بالاتصال بزوجته المتتول بعفتها الوضعية على أولادها القصر ، وسلمها ما يخص زوجها^(٧) ونستدل من هذا على نزاهة بعض الأشخاص الذين اودعوا عندهم هذه

-
- (١) سجل رقم ٩ ، مادة ٧٨٨ ، ص ٢٤٧ ، بتاريخ ٢٩ محرم عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م
(٢) سجل رقم ٢٩ ، مادة ٨١٠ ، ص ٢٥٢ ، بتاريخ ٦ صفر الخير عام ٩٩٣ هـ / ١٥٨٥ م
(٣) سجل رقم ٢٥ ، مادة ٩١٨ ، ص ٢٩٥ ، بتاريخ ٢٠ ذى الحجة عام ٩٩٦ هـ / ١٥٨٧ م
(٤) سجل رقم ٢٥ ، مادة بلون رقم ، ص ٣٠ ، بتاريخ ١١ ذى الحجة عام ٩٩٦ هـ / ١٥٨٧ م
(٥) سجل رقم ٥٨ ، مادة ٢٢٩ ، ص ١٣١ ، بتاريخ ٢٣ شعبان عام ١١٠٢ هـ / ١٦٩٠ م
(٦) سجل رقم ٣٢ ، مادة ٢٤ ، ص ١٢ ، بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى عام ١٠٠٨ هـ / ١٥٩٩ م
(٧) سجل رقم ٥٧ ، مادة ٢٣٦ ، ص ٢٥٥ ، بتاريخ ٦ صفر الخير عام ١٠٥٥ هـ / ١٦٤٤ م

الأمانات ، وكان في استطاعتهم إخفاءها أو التصرف فيها ، وخاصة أنه لم يعلم بها أحد ، ولكن النزاهة والخشية من عقاب الله سبحانه وتعالى تمنعهم من ذلك .

أما الصناعات والحرف التي عملوا بها واحترفوها ، فقد عمل بعضهم في صناعة الأواني النحاسية ، وأحيانا تباطأ بعضهم في صناعتها وتوريدها واضطر صاحبها إلى حمجه على مركبه التي يملكها^(١) أما الحرف التي احترفوها فهي الخياطة^(٢) وقلفطة المراكب^(٣) والجزارة^(٤) والطب والصيدلة^(٥) والسمسرة^(٦) ومنهم كان الخبازون^(٧) والبحارة^(٨) والقهوجية^(٩) والاسكافية^(١٠) بل أن منهم من عمل في القرصنة البحرية^(١١) وغير ذلك من الحرف الأخرى .

واتفق بعضهم مع بعض الحرفيين الإسكافيين على تعليم ابنه حرفته ، وفي هذه الحالة أقام عنده ، وتعهد بكسوته ، وجميع النفقات الأخرى ، ومعاملته معاملة الوالد لولده وغير ذلك من الشروط الخاصة بالحرفة^(١٢) ، أما أجورهم فإما أن تكون نقدية أو عينية مثل الملابس^(١٣) وأحيانا يتم العمل بموجب عقد بين الطرفين ، لمدة معينة وبأجر معين ، وبالنسبة للمشكلات ، فقد يمرض أحيانا أحد العاملين في

-
- (١) سجل رقم ٧ ، مادة ١٥٣ ، ص ٦٠ بتاريخ ٢ ربيع الأول عام ١٠٠٣ هـ / ١٢٩٤ م
(٢) سجل رقم ٤٣ ، مادة ٢٦٤ ، ص ٩٣ بتاريخ ٣ ذى الحجة عام ١٠٤٨ هـ / ١٦٣٨ م
(٣) سجل رقم ١٤ ، مادة ٩٨٢ ، ص ٢٧٨ ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م
سجل رقم ٢١ ، مادة ٤٧٣ ، ص ١٦٩ ، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى عام ٩٩٥ هـ / ١٥٨٦ م
(٤) سجل رقم ٢٣ ، مادة ٥٨٧ ، ص ١٦٨ ، بتاريخ ١٩ شعبان عام ٩٩٤ هـ / ١٥٨٥ م
(٥) سجل رقم ١١ ، مادة ٤٣٨ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ١١ شعبان عام ٩٩٤ هـ / ١٥٨٥ م
(٦) سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٤٨ ، ص ٢٩١ ، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٥ م
(٧) سجل رقم ١٦ ، مادة ١١٩٠ ، ص ٤٣٥ ، بتاريخ ١٢ صفر عام ١٠٠٥ هـ / ١٦٠٥ م
(٨) نفسه ، مادة ٩٢٧ ، ص ٢٤٥ ، بتاريخ ٣ رجب عام ١٠٠٣ هـ / ١٦٠٤ م
(٩) سجل رقم ٨ ، مادة ٤٩١ ، ص بدون رقم ، بتاريخ ١ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م
(١٠) سجل رقم ٢٩ ، مادة ٣٩٢ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٠٠ هـ / ١٥٩١ م
(١١) سجل رقم ٨ ، مادة ١٣٨ ، ص ٣٨ ، بتاريخ ٥ جمادى الثانية عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩١ م
(١٢) سجل رقم ٥١ ، مادة ٤٧ ، ص ٣١٠ بتاريخ ١١ محرم عام ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م
انظر الملحق رقم (١٧)
(١٣) سجل رقم ٤ ، مادة ٣٨ ، ص ١٥ ، بتاريخ ٥ جمادى الثانية عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩١ م ملحق رقم ١

البحارة مثلاً ، أثناء رحلة المركب فتخصص منه الاجازة المرضية ، وحالة أخرى مشابهة لذلك ، فإننا نجد أن بعض البحارة قد تعاقد للعمل على إحدى المراكب لمدة عام ، ولكن كانت مدة العمل الفعلية هي تسعة أشهر ، وطالب بأجرة سنة كاملة ، وأدى ذلك إلى حدوث نزاع بين الطرفين ، وانتهى الأمر بسجنه لأنه أخل بشروط العقد^(١) .

وحدث أن توفي أحد المستأجرين لمخازن اوقاف بعض مشايخ المسلمين ، ولم يكن لديه أولاد ، ويطلب أخيه باستمرار الاتجار باسمه ، ويوافق على طلبه بعد أن يشهد بذلك بعض الشهود^(٢) . وتأخر البعض في دفع الأيجار لمدة عشر شهور في وقف السلطان الأشرف قايتباي ، وتعهد المستأجر بالدفع على أقساط^(٣) ولا نعرف سبباً لتأخير الدفع لمدة عشر شهور ، ربما يرجع ذلك إلى الإهمال من جانب المشرف على تسجيل ريع الوقف ، أو أن يكون هناك تقصير من جانب المستأجر .

وقد عمل في صناعة الخبز القبارصة^(٤) والفرنسيين^(٥) وكان للأوروبيين خبراً معيناً أشرف على صناعته نائب قنصل البندقية ، وهي عادة خاصة بهم من قديم الزمان ، لأن له صناعة خاصة ، وأدخل في صناعته حمص وقلودان^(٦) .

وبالنسبة للطب ، فإنه يتم الاتفاق أحياناً بين الجراح والمريض ، بأنه إذا توفي المريض أثناء اجراء العملية الجراحية ، فإنه — الطبيب — غير مسئول ، ولا يطلب أهله بالتعويض^(٧) وتم العلاج بنظام التعاقد مع بعض الطوائف ، ففي مثل هذه

(١) سجل رقم ٢١ ، مادة ٩٨٨ ، ص ٤٤ ، بتاريخ ٢٩ ذي القعدة عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠م

(٢) سجل رقم ١٦ ، مادة ١١٩٠ ، ص ٤٣٥ ، بتاريخ ١٢ صفر عام ١٠١٤ هـ / ١٦٠٥م

(٣) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٦٤١ ، ص ٦٩٠ ، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني عام ١٠٧٨ هـ / ١٧٦٧م

(٤) سجل رقم ٢٧ ، بدون رقم ، ص ٩٦ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩م

(٥) سجل رقم ٥٠ ، مادة ٣٩٠ ، ص ١٩٣ ، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة عام ١٠٧١ هـ / ١٦٦٠م

(٦) سجل رقم ٢١ ، مادة ٣٩٢ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٠٠ هـ / ١٥٩١م

(٧) سجل رقم ٨ ، مادة ٤٩١ ، ص بدون رقم ، بتاريخ ٦ جمادى الثانية عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

الحالة ، فإن نظام العلاج يتم حسب المكانة الاجتماعية لكل فرد^(١) ، وقد تحدثت
مشكلات وخلافات بين الطبيب وأحدى الطوائف ، بسبب أسعار العلاج ،
وينصف القضاء الطبيب لأنه نفذ بنود العقود كاملة^(٢) .

ومن الطوائف أننا نجد بعض حالات الاتفاق بين المريض ، والطبيب أنه إذا لم
يشف ، فمن حقه أن يسترد النقود التي دفعها ، بالإضافة إلى ثمن الأدوية^(٣) . كما
يقوم بعض الصيادلة — العطارين — ، بصنع دواء لأحد المرضى ، وعندما لايشفى
من مرضه يطالبه المريض باسترداد نقوده التي دفعها ولم يستطع استردادها^(٤) .

هكذا أسهم الأوروبيون في الحياة الاقتصادية في كافة أنشطتها من حيث
اشتغالهم بالتجارة والصناعة واحترافهم بعض الحرف ، وغير ذلك من المجالات
الأخرى .

-
- (١) سجل رقم ٥٩ ، مادة ٩٤٥ ، ص ١٢٧ ، بتاريخ ٢٠ شوال عام ١٠٢٠ هـ / ١٦١١م
(٢) سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٤٨ ، ص ٤٩١ ، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م
(٣) سجل رقم ٥٩ ، مادة ٩٤٥ ، ص ٢٣٨ ، بتاريخ ٨ رجب عام ١٠٦٥ هـ / ١٦٥٤م
(٤) سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٤٨ ، ص ٢٩١ ، بتاريخ ١٦ ربيع الثاني عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية للجاليات الأوربية

الحياة الاجتماعية :-

أما حياتهم الاجتماعية في مدينة الاسكندرية في العصر العثماني ، فقد تمثلت في المعاملات اليومية مع بعضهم البعض ، وبينهم وبين الجنسيات الأخرى ، وظهر ذلك بشكل واضح في الزواج ، والطلاق والميراث ، والخلافات العامة ، واعتناق العبيد والجواري ، والأوقاف واعتناق بعضه الاسلام .

أما الزواج ، فقد تم بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين بعض الجنسيات الأخرى ، فيكون الزواج أحيانا من المطلقات وخاصة بعد وفاء عدتها ، بشرط الإبتشهاد بالبعث ، وقد يكون هذا الشاهد من أحد أفراد الجراكسة ، ويذكر هنا مقدم الصداق ، ولا يذكر المؤخر^(١) ولا بد أن يذكر أنها خلية من الموانع الشرعية^(٢) . ولا نعرف سببا لذلك ربما أن هذا من عاداتهم عدم دفع مؤخر الصداق في مثل هذه الحالة .

ويتزوج بعض الأسالي من الأوربيات المسلمات ، وهنا يتفق على المقدم والمؤخر ، وقد لوحظ أن المؤخر يدفع على دفعات معينة مع بداية كل شهر ، إلى الوفا ، بالإضافة إلى النص بكسوتها شتاء وصيفا^(٣) . ومن المعروف أن عملية المؤخر تدفع في حالة الطلاق ، ولكن لماذا ينص صراحة على دفع المؤخر على دفعات وهي زوجته ولم يطلقها ، قد يكون ذلك راجع إلى عادات وتقاليد ذلك

(١) سجل رقم ٦ مادة ١٨٩ ، ص ٧٥ بتاريخ ١٩ ربيع الآخر عام ١٠٤٤ هـ / ١٥٩٥م

انظر الملحق رقم (١٥)

، سجل رقم ٣٩ ، مادة ١٢١٩ ، ص ٤٢٩ ، بتاريخ ٢٩ رمضان عام ١٠٣٠ هـ / ١٦٢٠م

، (٢) سجل رقم ٤٢ ، مادة ٣٧٢ ، ص ١١٠ ، بتاريخ ١١ شوال عام ١٠١٠ هـ / ١٦٠١م

، سجل رقم ٤٤ ، مادة ٦٤٧ ، ص ٣١١ ، بتاريخ ٢٠ شوال عام ١٠٣٦ هـ / ١٦٢٦م

(٣) سجل رقم ٩ ، مادة ٧٥٧ ، ص ٣٢٩ ، بدون تاريخ .

نص على أن مقدم الصداق ١١ دينار والمؤخر مثله ويتعهد الزوج بكسوتها شتاء وصيفا .

العصر كما أن عملية الكسوة تتم شتاء وصيفا ، فالمفروض لاي فتاة بعد الزواج أن تكون مسئولة مسئولة تامة من زوجها .

وإذا كانت هذه الزوجة تطالب زوجها بدفع مؤخر الصداق ، فان هناك بعض حالات الزواج لاتطالب الزوجة بدفع المؤخر طالما أنها في عصمته ، كما يذكر بالعقد بأنها كانت جارية وأعتقت^(١) وأحيانا يذكر مقدم الصداق ومؤخره ، وتتعهد الزوجة بأنها لاتطالبه به إلا في حالة طلاقها منه^(٢) أو الموت^(٣) وقد لا يذكر إلا مقدم الزواج فقط ولا يذكر المؤخر ولا كسوتها^(٤) وهناك كثير من حالات الزواج لاتذكر قيمة مؤخر الصداق^(٥) .

وقد يعقد قران بعض الأوربيين في بلادهم ، ويفقد منهم ويضطروا لعقد قرانهم مرة أخرى في الاسكندرية ، ويذكر في عقد القران مقدم الصداق ، ويذكر أيضا بأنهما قد سبق لهم الزواج في بلديهما^(٦) وربما يدفعهم إلى ذلك وشاية البعض

(١) سجل رقم ٣٨ ، مادة ١٣٧ ، ص ٥٠ ، بتاريخ ١٠ محرم الحرام عام ١٢٧ هـ / ١٦١٧ م .
ويذكر أن الزوجة مجرية الجنس عتيقة المعلم جاكمو النصارى . ومقدم صداقها ٢١ نصف فضة وكسوتها شتاء وصيفا .

(٢) سجل رقم ٣٨ ، ص ١٩٧ ، ص ٥٠ ، بتاريخ ١٠ محرم الحرام عام ١٢٧ هـ / ١٦١٧ م

(٣) سجل رقم ٢٧ ، مادة ١٨٦ ، ص ١١١ بتاريخ ذى القعدة الحرام عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م
زواج أناضولى رومية الزوجين مسلمي ، بمقدم صداق ٢٥ دينار ، ومؤخر ٥ دينار ، سجل رقم ٣١ ، مادة ٢٣٠ ، ص ١٠٤ ، بتاريخ ١٣ ذى الحجة عام ٩٨٤ هـ / ١٥٧٦ م .

(٤) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٩٧ ، ص ٢٨ ، بتاريخ ١٠ ربيع الثاني عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤ م .

زواج أحد الركوزين من احدى القبرصيات بمقدم صداق ٥ دنانير .

(٥) سجل رقم ٢٥ ، مادة ٦٥ ، ص ٢١ ، بتاريخ ١٤ جمادى الآخر عام ٩٩٦ هـ / ١٥٨٧ م

زواج أحد الفرنسيين من احدى الأوربيات بمقدم صداق ٢٥ دينار ذهبيا جديدا . ولا يذكر مؤخر

الصداق ، سجل رقم ٢٧ ، مادة ٨٢ ، ص ٤٥ ، بتاريخ ٢١ رمضان عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م .

زواج أحد القبارصة من زوجة قبرصية ، مقدم صداق دينارين ذهب جديد دون ذكر مؤخر الصداق

(٦) سجل رقم ٢٢ ، مادة ٥٥٥ ، ص ٢٣٤ ، بتاريخ ١٦ من ذى الحجة عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م

اعادة زواج بعض البنادقة الذين تزوجوا بالبندقية .

انظر السجل رقم (١٧)

بهم ، بالمعاشرة الزوجية دون اتمام عقد القران ، أو أن يكون العقد قد فسخ بالفعل ، كما تزوج بعض الأوربيين المسلمين من بعض الأهالي المسلمات^(١) .

ومنك حالات من الزواج المشروط بعدة شروط ، مثل عدم مطالبة الزوجة بمؤخر الصداق طالما أنها على عصمتها ، وتكون الزوجة طالقا منه لو تزوج بأخرى ، دون أن يذكر هذه الكلمة عليها أو الالتجاء للقضاء ، وفي هذه الحالة تربيه من جزء معين من مؤخر صداقها^(٢) . وتحليل هذا الموقف نجد أن الزوج اشترط على زوجته عدم مطالبة بقيّة مؤخر الصداق طالما أنها على عصمتها وأن الزوجة تشترط على زوجها بأنه في حالة تزوجه من أخرى ، تصبح طالقا ، يعنى أن مثل هذا الزواج مشوب بالشك بين الزوجين ، والدليل على ذلك أن كلا منهما يشترط على الآخر شروطا ، والمفروض في الحياة الزوجية أن تبنى على الثقة المتبادلة بين الطرفين .

وأحيانا تزوج بعض الأفراد المماليك الذين يتولون بعض الوظائف الهامة من بعض الجارات الجورجيات المسلمات بعد أن اعتقها لوجه الله تعالى ، ويتزوجها بعد ذلك ، بمقدام صداق كبير جدا^(٣) ويرى الزوج في هذا العتق وهذا الزواج أن الزواج الديني هنا قد لعب دوره ، وخصوصا أنها جاريته وتحت طاعته ، وبإستعاضته أن يفعل بها كما يريد ، كما فعل البعض ، ولكنه فعل ذلك ابتغاء مرضاة الله وطائبا لرحمته باعتاقها ، وزواجه منها على كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ .

(١) سجل رقم ٢٢ ، مادة ٥٣ ، ص ١٥ بتاريخ ١٩ ربيع الثاني عام ٩٩٣ هـ / ١٣١٥ م .
زواج أحد المسلمين المجرى من إحدى المسلمات من الأهالي بمقدام صداق ٨ دينار ومثلها المؤخر .
(٢) سجل رقم ٣٠ ، مادة ٢٤٦ ، ص ١١٣ بتاريخ أول جمادى الأولى عام ٩٧٣ هـ / ١٣٥٢ م .
زواج أحد الأتراك من المسلمين الأتاليين بزوجة مسلمة مقدم الصداق ١٢ دينار والمؤخر ٨ دينار .

(٣) سجل رقم ٦٤ ، مادة ٢٧١ ، ص ١٥٠ بتاريخ أواخر جمادى الثاني عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م .
صداق الأمير اسماعيل أغا الملقب بالجمرك ، خديجة ابنة عبد الله الجورجية الجنس . سجل رقم ٦٤ ، مادة ٢٧٢ ، ص ١٥٠ ، بتاريخ أوائل شهر رجب عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م . زواجه منها بمقدام صداق ١٠,٠٠٠ نصف فنة .

ومن الملاحظ أن يذكر في عقد الزواج دفع المؤخر عند الطلاق ، وكان المفروض لما ان تستلم مؤخر صداقها دفعة واحدة ، ولكن يدفع المطلق المؤخر على دفعات ، ويتفق الاثنان على استلام ما يخص كل منهما من أثاث المنزل ، فقد كان من نصيب الزوجة مثلاً « الرسادة » والغطاء ، والملاء ، وتذكر ذلك امام القاضي أما الباقي فيخصص الزوج^(١) ولم تكن هذه هي الحالة الفريدة من نوعها ، بل اننا نجد أن المطلقة تحصل على مؤخر صداقها واستلام ما يخصها من أثاث البيت^(٢) .

وأحيانا تبرى الزوجة زوجها من مؤخر الصداق ، وما يخصها من مجوهرات وأثاث وغير ذلك من مستحقاتها^(٣) . ويلاحظ أن الشهود على هذا الطلاق ، أحدهما من الأوربيين والآخر مسلم . وكون ان تبريه من كافة ما يخصها من مجوهرات وأثاث وغير ذلك ، فرما يرجع هذا إلى أنها سئمت الحياة معه ، كما أنه اتفق في حالات بعض الطلاق أن يتفق المطلق مع والد مطلقته على أن يتنازل الزوج عن بعض مستحقاته من المجوهرات والملابس ، وفي نظير ذلك يتعهد والد الزوجة بأنه بموجب ذلك الاتفاق الا يطالبه بأى شيء من مستحقات ابنته^(٤) .

ويكون الطلاق أحيانا بسبب فقر الزوج ، وعدم استطاعته الانفاق عليها وعلى بيت الزوجية ، ويذكرون ذلك أمام القاضي^(٥) ، ونتساءل هنا لماذا وافقت الزوجة على الطلاق من زوجها لجرد أنه أصبح فقيراً ، وكان المفروض أن تتمسك بزوجها

(١) سجل رقم ٦ مادة رقم ٥ ، ص ٣ بتاريخ ٢٩ صفر عام ٩٧١ هـ / ١٥٦٣ م .

طلاق قيرصية من زوجها القيرصى . وتعهد الطرفان باستلام مؤخر صداقها على دفعات .

(٢) سجل رقم ٤٢ ، مادة ٦٣٢ ، ص ١٩٦ بتاريخ ٦ رجب عام ١٠١٦ هـ / ١٦٧٧ م .

(٣) سجل رقم ٧ مادة ٥١٧ ، ص ٢١٢ بتاريخ ١١ ذى القعدة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩ م .

طلاق بندقية من زوجها البندق وتبريه من مؤخر صداقها ماعدا ٦ شبكات وخاتم ذهب بنص زهره وعقد لولو وملاية وغير ذلك ، سجل رقم ٣٢ ، مادة ص ٧٦ بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٥٩٩ م (انظر الملحق رقم ١٩) .

(٤) سجل رقم ١٤ ، مادة ٨٦٢ ، ص ٢٤٨ ، بتاريخ ٢٩ شوال عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .

(٥) سجل رقم ٣٠ ، مادة ٤٦ ، ص ٢٣ ، بتاريخ اواخر اخرم الحرام عام ١٠٣٣ هـ / ١٥٩٤ م .

زواج بعض المسلمين من مسيحية ويذكر أنه أصبح فقيراً .

بصرف النظر إلى فقره الذى أصبح فيه ، ولكن يبدو أن هناك سببا آخر جعلها تفعل ذلك ، فرمما أنها كانت جميلة وأغراها البعض بالطلاق ، وأنه قد تم الضغط على زوجها ، والزواج منها بعد وفاة العدة .

ويحدث أحيانا أن يطلق البعض زوجته ، وهى حامل منه ، ويتعهد بأنه سينفق عليها وعلى مولودها فى المستقبل^(١). وإذا كان هذا قد طلق زوجته وهى حاملا ، ويتعهد بالانفاق عليها وعلى مولودها فى المستقبل إلا أنه يحدث أحيانا أن يطلق البعض زوجته ، ثلاث مرات ثم يعاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج ، ويشكوه بعض الأهالى ، وينكر الزوج والزوجة اتمام الطلاق ، أو التلفظ بها^(٢) والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ، هو لماذا اتهم هذا الشخص بهذا الاتهام وخاصة أن الزوج والزوجة انكرا ذلك ، ربما تكون هذه شكوى مبهولة ، وكان المفروض من القاضى أن يحقق فيها ، لأنها اساءة للزوجة والزوج ، لأنه قد أثبت بالدليل القاطع انه لم يطلق زوجته ، وقد يطلق الزوج زوجته ويرجعها إلى عصمته بعد الطلقة الاولى ، وفى هذه الحالة لا يذكر قيمة المؤخر عند العودة^(٣) . وربما تكون العودة بنفس الشروط لعقد الزواج الاول .

وشهدت الحياة الاجتماعية قيام بعض المسلمين باعتاق بعض العبيد والجواري ، فنجد أن بعض المسلمين أعتق بعض العبيد من المسيحيين وتركهم على دينهم^(٤) .
وان دل ذلك على شيء فانما يدل على سماحة الاسلام والمسلمين ، فانه من

(١) سجل رقم ٣٢ ، مادة ١٩٦ ، ص ٧٦ ، بتاريخ ١٧ شعبان عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٩م .
أقر الزوج الرودى بأن سيدفع نفقة شهرية لمطلقاته ومولودها فى المستقبل ثلاثون نفصا .

(٢) سجل رقم ٣٩ ، مادة ٤٠٢ ، ص ١٢٣ ، بتاريخ سلخ ربيع الأول عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥م .
أقسم الزوج الروكى المسيحى بأنه لم يطلق زوجته ولم يتلفظ بلفظ الطلاق على زوجته . ولا تعلم زوجته ذلك وانكرت أنه حدث مثل ذلك .

(٣) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٢٤٨ ، ص ١٤٥ ، بتاريخ ٢١ ذى القعدة عام ٩٩٨ هـ / ١٥٨٩م .

(٤) سجل رقم ١٢ ، مادة ٣٦٤ ، ص ١٣١ ، بتاريخ ١٦ صفر عام ٩٨٦ هـ / ١٥٧٨م .
قيام ريس بمركب اميراللو السلطانى باعتاق عبده الجنوى المسيحى لوجه الله تعالى وابتناء رحمته .
، سجل رقم ٤٩ ، مادة ١٩٩ ، ص ٥٥ ، بتاريخ ١٢ جمادى الثانية عام ١٠٦٣ هـ / ١٦٥١م .
اعتاق احد الروديسين المسلمين مرقوقه النصرانى الرودى لوجه الله تعالى وابتناء رحمته .

الواضح أن صاحب الاعتاق هنا مسلم ، والعبد مسيحي ، وأنه لم يشترط عليه أى شىء نظير اعتاقه ، وإنما اعتقه لوجه الله تعالى وتركه على دينه ، وأحيانا يعتق أحد المسيحيين من الاوربيين عبده المسيحي ، ابتغاء لوجه الله تعالى ، وابتغاء رحمته^(١) وإذا كان بعض المسلمين ، قد أعتق عبده من المسيحيين ، أو بعض المسيحيين قد اعتق عبده من المسيحيين ، فإننا نجد هناك حالات أخرى قام فيها بعض المسلمين باعتاق بعض عبيدهم من المسلمين ، ويذكر أنه فعل ذلك عملاً بقول رسول الله ﷺ « من اعتق نسمة موفقة اعتقه الله تعالى بكل عضو منها بعضو من النار حتى الفرج بالفرج »^(٢) .

أما بخصوص اعتاق بعض الجوارى ، فقد شهد ذلك العصر العديد من اعتاق بعض الجوارى ، ولوحظ وجود الاعتاق المشروط ، كأن يعتق البعض جارياته ، ويشترط عليهن الولاء له^(٣) ، ونرى أن ذلك يتنافى مع شرط الاعتاق ، وهناك أمثلة عديدة على ذلك^(٤) . وإذا كان البعض قد اعتق جاريته بالشروط التى فرضها عليها ، فإننا نجد هناك حالات أخرى عكس ذلك تماما ، فقد حدث أن بعض المسلمين قد أعتق جاريته ، لوجه الله تعالى وابتغاء رحمته دون أى شرط عليها^(٥) ، ولم تكن عملية اعتاق الجوارى المسلمات لوجه الله تعالى قاصرة على المسلمين فقط ، بل شملت بعض اليهود الأجانب^(٦) والحقيقة أن قيام مثل هذا اليهودى بمثل

(١) نفسه ، مادة ١١٣ ، ص ٤٠ ، بتاريخ ٢٠ محرم عام ١٠٣٦ هـ / ١٦٢٦ .

(٢) سجل رقم ١٨ ، مادة ٢٧ ، ص ١٨٣ بتاريخ ١٠ رمضان عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م .
اعتاق بعض الامتانبولين مرقوقه الجنوى المسلم .

، سجل رقم ١٨ ، مادة ١١٥٨ ، ص ٣٧٧ ، بتاريخ ٢٤ صفر عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م .
، سجل رقم ٢١ ، مادة ٢٢١ ، ص ٧١ ، بتاريخ ١١ محرم عام ٩٩٤ هـ / ١٥٨٥ م .
(٣) سجل رقم ١١ ، مادة ١٩٠ ، ص ٥٥ بتاريخ مستهل شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .
اعتاق بعض البنادقة لجاريته القيصية ويشترط عليها الولاء الشرعى له .

(٤) سجل رقم ١١ ، مادة ١٩١ ، ص ٥٥ ، بتاريخ ٣ شعبان عام ٩٧٨ هـ / ١٥٧٠ م .
، نفسه ، مادة ١٩٨ ، وبنفس التاريخ .

(٥) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٥٣ ، ص ٦٠ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة عام ٩٨٥ هـ / ١٥٧٧ م .

(٦) سجل رقم ٣٣ ، مادة ٢١ . ص ١٣ بتاريخ ٣ شعبان عام ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م .

هذا العمل قد جعلنا نقع في حيرة ، فعند الاطلاع على الوثائق ، اتضح أن بعض المسيحيين الأوربيين ، قد اعتدى بالضرب على بعض اليهود ، بحجة أنه يمتلك جارية مسيحية ، وسمع أنه يريد تهويدها . ولكن كون وجود جارية مسلمة عند بعض اليهود ، ولايضغط عليها لتهويدها بل يتركها على دينها ، بل ويعتقها لوجه الله تعالى ، وإذا كان البعض قد اعتق جاريته بشروط ، نجد البعض الآخر يعتقها دون شروط^(١) ونجد أن البعض الآخر يعتق جاريته المسلمة ثم يتزوج بها بعد اعتاقها^(٢) .

وبأى بعد ذلك مظهر آخر من مظاهر الحياة اليومية الخاصة بهم ، والتي اتخذت أنماطا عديدة مثل التعامل مع بعضهم البعض ، ومع الآخرين ، وتمثل ذلك في الاعتداء على بعضهم اما بالضرب ، أو التلطف بالفاظ نابية ، فقد اعتدى بعض المسيحيين الأوربيين على منزل بعض اليهود ، لمجرد أنه سمع أن لديه جارية مسيحية ، يريد تهويدها بالقوة ، وهجم على منزله ، وحدث نتيجة لذلك ضرر الم بزواجه وابنها الرضيع ، فيطالب بما يترتب على ذلك^(٣) ، وهنا نجد أن هذا الأوربي خشي من تحويل إحدى الجاريات المسيحيات إلى دين اليهودية ، وكان عليه أن يعرض على اليهودي شراء الجارية بدلا من الاعتداء على منزله وإذا لم يستطع شراءها ، فانه يمكنه شراءها عن طريق أحد المقتدرين . ويبدو أن هناك سببا خفيا غير واضح ، واتخذ منه ذريعة للاعتداء على منزل هذا اليهودي ، وإذا كان هذا اليهودي قد تعرض للاعتداء على منزله ، وحدث ضرر له وزواجه ، فنجد أن البعض الآخر يعتدى على يهودي آخر بالضرب ، بدعوى أنه يمارس مهنة الدعارة لزواجه الثلاثة ، ويستشهد بأحد المسلمين وبعض الأوربيين ، ويطالب بتعويض

(١) سجل رقم ٩٠ ، مادة ٨٨ ، ص ٢٣ ، بتاريخ ٥ محرم عام ١٠٣٢ هـ / ١٦٢٢ م .

(٢) سجل رقم ٦٤ ، مادة ٢٧١ ، ص ١٥٠ بتاريخ اواخر جمادى الثاني عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م .

(٣) سجل رقم ٨٠ ، مادة ٨٣٣ ، ص ٣١٠ ، بتاريخ ٢٥ جمادى الثاني عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م .

وقد وجد بنفس السجل وثيقة رقم ٩٠٠ ص ٢٣٥ بنفس هذا الحادث بتاريخ الثاني من رجب الفرد المعظم عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥ م . هجوم أحد التساسوسة البنادقة على منزل اليهودي ، لمجرد أنه سمع أن لديه جارية مسيحية يريد تهويدها .

عما لحقد من أضرار مادية وأدبية ، ولم يحظ أن الشهود الأوربيين قد أنكروا عملية الاعتداء بالضرب ، أما الشهود المسلمون فقد شهدوا بحقيقة ما حدث من اعتداء بالضرب وغير ذلك^(١) ، ويبدو أن بعض الفرنسيين أرادوا مجاملة زملائهم الأوربيين الذين اعتدوا على اليهودي بالضرب ، فأنكر ما حدث وفي هذه الحالة يقتضيه الحق ، أما من ناحية أن اليهودي يتزوج من ثلاثة ، فلا يعرف هل الدين اليهودي يسمح بالزواج بأكثر من واحدة أم لا .

ويعتدى البعض على بعض أفراد الأوجاقات العثمانية بالضرب ، ويطالب المعتدى عليه بالتعويض المناسب^(٢) ويحتسب البعض الخمر ، ويهجم على مسكن أحد المسلمين ، ويسرق بعض الأواني النحاسية ، ويعترف بأحتسائه الخمر ، ولكنه ينكر السرقة^(٣) ، وإذا كان بعض الأوربيين قد اعتدى على منزل أحد الأهالي ، فأننا نجد بعض الأهالي قد سطى على منزل بعض الأوربيين ، وقت أداء صلاة الجمعة ، عن طريق السطح وكسر القفل الخاص بمسكنه ، واقتحمه وسرق منه بعض الأشياء النفيسة ، وقد شاهد صاحب المنزل هذا السارق ، لانه جار له^(٤) .

(١) سجل رقم ١٨ ، مادة ١٥٤ ، نفس المجلد ، تاريخ ٢ / كانون الثاني / ١٩٠٨ هـ / ١٠ / ١٩٠٧ م .
 (٢) اعتداء بعض الأوربيين على بعض اليهود ونحوه ان يتقدموا على ثلاثة من زوجاته .
 (٣) سجل رقم ١٢ ، مادة ١٧١ ، ص ٦١ بتاريخ ١ / محرم عام ١٣٢٦ هـ / ١٠ / ١٩٠٧ م .
 (٤) اعتداء بعض الفرنسيين على بعض أفراد الأوجاقات العثمانية بالضرب .

بالزواج بأكثر من واحدة .
 (٣) سجل رقم ١٤ ، مادة ١٢٢٤ ، ص ٣٨٩ ، بتاريخ ١٠ / جمادى الأولى عام ١٣٢٦ هـ / ١٠ / ١٩٠٧ م .
 اعتداء بعض اليونانيين على منزل البعض ، بعد احتسائه للخمر ونحوه انه سرق ويعترف بأحتسائه للخمر .

(٤) سجل رقم ٢٧ ، مادة ١٠٨٢ ، ص ١٠٨٢ ، بتاريخ ٣ / رجب عام ١٣٢٦ هـ / ١٠ / ١٩٠٧ م .
 تقديم شكوى من بعض المالكين ضد تجار الخمر الجدد على مسكنه في غيابه وسرق دينار ذهب جديد ، ودينار كرونة و١٠ كرونة فضة ونحو ذلك من الأشياء .

وإذا كان البعض ، قد اعتدى على جاره وسرقه ، فاننا نجد مثالا آخر لذلك ، وهو قيام بعض الأوربيين بالسطور على مساكن أحد الأوربيين الآخرين أثناء تغيبه هو وزوجته في السفر وإستيلائهم على أمواله وبعض مجوهراته ، ولكنهم ينكر ذلك بالقسم أمام قسيس الكنيسة^(١) . وإمام الإنكار تضيع الحقيقة . ويكون الاعتداء أيضا ، بالألفاظ النابية ، فقد تعدى بعض الأضالين عل بعض المغاربة بالضرب والتلفظ بالفاظ نابية مثل قوله « يافلاح يا حمار » وفي هذه الحالة أيضا يطالب بالتعويض^(٢) . ويبدو أن الاحتقار كان سائدا منذ عهد المماليك والعثمانيين .

واتخذ الاعتداء شكلاً آخر بالإضافة إلى الضرب ، ويتمثل في صورة تمزيق الثياب ، فقد اعتدى البعض على بعض العتالين ومزق ثيابه ، ويستشهد المعتدى عليه ببعض الشهود الذين يترون ذلك^(٣) . وكان الاعتداء بالألفاظ شائعة ، فقد اعتدى البعض على البعض وتلفظه بالفاظ نابية مثل « طعريصك » وينكر أنه قال ذلك ، ويذكر بأنه — أى المعتدى عليه — هو الذى قد أهانه ، فرد عليه قائلا « تعريصك أنت وتعريص أبوك » ويطلبه بالتعويض اللازم^(٤) وإذا كان قد حدث ذلك ، فمعنى هذا أنه قد أضاع حقه في المطالبة بالتعويض .

وكما اعتدى أحد الأهالي على أحد الأوربيين ، بالألفاظ النابية بالقول « الذى نرميه للكلاب أحسن من قيمتك » ، وعند ذلك يطالبه الأوربي بالتعويض عن

(١) سجل رقم ٥٨ ، مادة ١٠٠ ، ص ٣١ بتاريخ ٢ ربيع الثانى عام ٩٩٣ هـ / ١٥١٥ م .

ويذكر أن الذى سرق من مسكنه ٣٠ دينار ذهب ، وزوج معاتق فضة وشوكتين . والسارق هو من سكان المنزل الذى يقب فيه .

(٢) سجل رقم ١٤ ، مادة ٦٣٩ ، ص ١٨٩ بتاريخ ٦ رمضان عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .

اعتداء بعض أهالي اناضوليا على بعض المغاربة بالسب والضرب .

، نفسه مادة ٦٤ ، نفس الصفحة ونفس التاريخ .

(٣) سجل رقم ١٤ ، مادة ٨٥٦ ، ص ٢٠٤٦ بتاريخ ٢٨ شوال عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٥ م .

(٤) سجل رقم ١٦ ، مادة ١٤٩ ، ص ١٥٤ ، بتاريخ ١٦ جمادى الثانية عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م .

، سجل رقم ٢٦ ، مادة ٧٤٣ ، ص ٢٣٥ ، بتاريخ ٣٠ ذى الحجة عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨ م .

ويدعى بعض أهل الذمة على بعض اليونانيين بأنه اعتدى عليه بالتلفظ مثل قوله « يا عرض » ولكن انكر اليوناني ، ولكن الشهود اثبتوا بأن الاثنين قد تعاركا مع بعضهما .

ذلك ، ولكن يتم الإنكار ، فيستشهد المدعى عليه — بأحد الشوام الذي يؤكد ذلك^(١) وهناك أيضا الاعتداء بالالفاظ النابية ، حتى وصلت التجريح بأمهاتهم^(٢) كما وصل بهم التجريح في أصل الشخص نفسه ، أى أنه « لقيط »^(٣) ونذكر بعض هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر ، وقد ظهرت عمليات التعدى بالالفاظ بشكل واضح^(٤) .

وحدث أن اعتدى بعض الطبائخين الأوربيين على بعض السقائين بالضرب بسبب بيع الماء ، وأراد بعض المارة أن يفض هذا الشجار ، فما كان إلا أن اعتدى الأوربي عليه وسال الدم منه ، وانكر الأوربيين اعتداءهم على السقا والشخص الآخر ، وحكم لهما بتعويض بموجب ذلك^(٥) وإذا كان قد اعتدى على هذا السقا بالضرب ، فانه قد حدث اعتداء على بعض البائعين الجائلين المتخصصين في بيع الأقمشة ، فقد اشترى بعض الأجانب بعض الأقمشة من البائع الجائل ، وعندما أراد البائع استرجاع ما اشتراه ، رفض البائع ، مما أدى إلى اعتداء المشتري الأوربي على هذا البائع بالضرب ، واستشهد البائع ، ببعض الأفراد وكان بعضهم من أفراد الأوجاقات العثمانية والبعض الآخر من الأهالي الذين أيدوا أقوال البائع ، الذى حكم له بتعويض عن ذلك^(٦) .

(١) سجل رقم ١٨ ، مادة ٢١ ، ص ٧ ، بتاريخ ٧ جمادى الأول عام ٩٩٠ هـ / ١٣١٢ م .
اعتداء أحد الأهالي على بعض المائطين .

(٢) سجل رقم ٢٧ ، مادة ٣٩٤ ، ص ٢٠٣ ، بتاريخ ١٣ محرم عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م .
اعتداء بعض الرودسيين على رومى آخر بتجريح امه بقوله « فعلت فى أمك » .

(٣) سجل رقم ٦٢ ، مادة ١٠٠ ، ص ٤٦ ، بدون تاريخ .

(٤) سجل رقم ٣٢ ، مادة ٣٦٦ ، ص ١٤٠ ، بتاريخ ٩ ذى القعدة الحرام عام ١٠٠٨ هـ / ١٥٩٩ م .

، سجل رقم ٣٥ ، مادة ١٢٧ ، ص ٣٩٠ ، بتاريخ ١٠٠ هـ / ١٦٠١ م .

، نفسه ، مادة ٩٣١ ، ص ٣٩٠ ، بتاريخ ٩ ربيع الأول عام ١٠١٥ هـ / ١٦٠٦ م .

(٥) سجل رقم ١٦ ، مادة ٩٤٧ ، ص ٣٤٤ ، بتاريخ ٣ رجب عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤ م .

(٦) سجل رقم ٤٣ ، مادة بدون رقم ، ص ٦٠ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م .

كما اعتدى بعض الأوربيين على بعض الطبايع بالضرب أثناء مروره بأحد الشوارع ، وعندما يواجه ينكر ذلك ، ولكن المعتدى عاينه يستشهد ببعض الذى يؤكد ذلك الاعتداء^(١) ويتهم البعض من الباعة الجائلين الأجانب ، أحد الحراس الأجانب ، بأنه قد استولى على بعض الأشياء منه ، مثل جلباب وبساط ، ويطلبه برد مأخذه منه حيث ان هذه الأشياء خاصة به ، ولكن الحارس ينكر أنه قد أخذ منه شيئا وأن بعض الأشخاص هو قد احضرها له ، ولا يعلم أنها مسروقة منه — أى من ذلك البائع^(٢) وهنا تضيع الحقيقة ، هل الحارس بالفعل قد استولى على هذه الأشياء أم أن البعض قد اعطاها له .

ولم تكن عملية الاعتداء بالضرب هي الحالة الأولى بل هناك حالات أخرى كثيرة ، وان اختلفت الأسباب المؤدية إلى ذلك الاعتداء ، فقد اعتدى بعض الأهالي على مطلقة الأوربية وسبب لها بعض العاهات ، فبلغاً زوجها الثانى للشكوى ، ويتبى مثل هذا الموقف لتدخل البعض للتوسط بالصلح ، وتعهد طليقها بعدم التعرض لها بعد ذلك^(٣) كما اعتدى بعض أفراد الأوجاقات العثمانية النحاسية ، كما أنها ادعت عليه بأنه قد اقترض منها قرضا ولم يرده لها ، ولكنه يثبت أنه ليس لديه فى ذمته أى شيء خاص بها^(٤) .

وإذا كان البعض قد اعتدى على الآخرين بالضرب أو التلفظ بالفاظ نابية ، فانه قد حدثت هناك ، اعتداءات لا اخلاقية ، كاعتداء بعض الأوربيين على أوربي آخر ، وأراد أن يفعل معه الفاحشة وهو نائم ، وصرخ طالبا نجده ، ولكن المعتدى أنكر ذلك ، وبرر موقفه بأنه قد سمع صراخه ، وحضر لنجده ولكنه

(١) سجل رقم ٢١ ، مادة ٦٠٦ ، ص ٣٤٥ ، بتاريخ ٥ جمادى الأولى عام ١٢٧٤ هـ / ١٩٥٦ م

(٢) سجل رقم ١٧ ، مادة ٤١٨ ، ص ١٤٣ بتاريخ ١٣ ذى القعدة عام ١٣٠١ هـ / ١٩١٢ م .

(٣) سجل رقم ٢١ ، مادة ٤٧٣ ، ص ١٦٩ ، بتاريخ ٢١ جمادى الأولى عام ١٢٥٩ هـ / ١٩٤١ م .

اعتداء بعض الأهالي بالضرب على مطلقة اليونانية ، وحدث بها اضراما .

(٤) سجل رقم ٢١ ، مادة بدون رقم ، ص ٢٢٧ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١٢٦٣ هـ / ١٩٤٥ م

اعتداء أحد أفراد جماعة الكوميليان على مطلقة الانصافية واستولى منها على بعض الأشياء .

أمسك به وادعى عليه ماأدعى به ، واستشهد المعتدى عليه ببعض الشهود الذين أكد بعضهم أن المعتدى عليه حاول اغتصاب المعتدى عليه ، وأنه قد رآه البعض وهو في حالة تلبس^(١) .

وهناك صورة أخرى للاعتداءات اللا اخلاقية ، مثل ممارسة الدعارة بين أحد الأوربيين مع إحدى المسلمات ، وكان يمارس ذلك بأحدى الحدايق الخاصة بشيخ طائفة المغاربة في المدينة ، وثبت من أقوالهما بأن ممارسة الدعارة تم بناء على موافقتها ودون اكراه منها ، نظير حصولها على مبلغ معين ، وقد ضبطهم تسوياشي المدينة ، وطبق عليهما ماأمر به الشرع وأقره في مثل هذه القضية^(٢) .

واتهم أحد الامراء الكتخدا بالمدينة باغتصابه إحدى الاوربيات ، واشتكى شقيقها بذلك إلى السلطات الحاكمة بالمدينة ، وكانت الشكوى أو الواقعة ذات أهمية لدرجة أن الذين حضروا التحقيق في هذه الشكوى هم أغا الحوالة ، وجاويش مستحفظان ، وجاويش عزبان ، وجاويش المتفرقة ، وجاويش الكوميليان ، وجاويش تفكجيان وجاويش الجراكسة أى مندوبين عن السبعة أوجاقات بالمدينة ، بالاضافة إلى حضور بعض العلماء والأكابر مثل مفتى الشجر ، واغا دزدار الحصار الاشرفي ونقيب السادة الأشراف وغيرهم من أكابر القوم ، ولكن كتخدا المدينة أنكر ذلك ، وأقسم على ذلك واستشهد ببعض العلماء والأكابر الذين نفوا ذلك^(٣) .

كما شهدت الاعتداءات ايضا نوعا آخر كالاغتداء على املاك بعضهم واتلافها أو سرقة البضائع منهم ، فحدث ان اعتدى البعض على مراكب الآخرين ،

(١) سجل رقم ٢٦ ، مادة ١٧١٣ ، ص ٦١٩ بتاريخ ٣ صفر الخير عام ١٢٩٨ هـ / ١٢٨٩ م

ادعى احد الكنديين باغتداء بعض اليونانيين عليه ، وحاول اغتصابه .

(٢) سجل رقم ٥٣ ، مادة ٢٦١ ، ص ١٢٥ بتاريخ ١٤ محرم عام ١٣١٧ هـ / ١٣٧٦ م

(٣) سجل رقم ٥٧ ، مادة ٢١ ، ص ١٠ ، بتاريخ ٣ رمضان عام ١٣٩٨ هـ / ١٦٨٦ م

وألتفها ، ويطالب بالتعويض عما أصابه من أضرار^(١) .

واعتدى بعض أصحاب الخمارات على بعض المحلات المخصصة للخطاطين ، واستولى منها على بعض الأقمشة الخاصة ببعض الزبائن ، وسلمها إلى بعض أفراد الأوجاق العسكرية ، كرهين لديه حتى يتم سداد الديون التي تستحق له — صاحب الخمار^(٢) ، كما اعتدى البعض على بعض المحلات المخصصة لبيع الأسلحة ، وتم استيلائهم على بعض هذه الأسلحة ، ولكنهم ينكرون ذلك^(٣) . ويشمل هذا الاعتداء أيضا استيلاء البعض على عبيد الآخرين فقد اتهم بعض الاسبارطين أمين بيت المال باستيلائه على عبيدين خاصين به ، ولكن ينكر ذلك أمين بيت المال — ويذكر أنهما ملكا خاصا به ، ولكن يشب الأوروي بالمستندات والشهود بملكيتهم لهما وعلى هذا يسلمان لصاحبهم الأوروي^(٤) ولا نعرف سببا لإدعاء أمين بيت المال بملكيتهم لهذين العبيدين ، هل استغل منصبه وادعى ذلك ، وإن كان مافعله يرجع إلى ذلك بسبب فإن العدالة لا تسير في أنجزها الصحيح .

نأما بخصوص التصنيفية التركات فقد أخذت أشكالا وأنماطا معينة ، فقيم يكون صاحب التركة غائبا عن البلاد ، بسبب سفرة للخارج^(٥) ، وقد يكون صاحب

(١) سجل رقم ٢٩ ، مادة ٢٤٠١ رقم ، ص ٣٣٠ بتاريخ ٢٢ شوال عام ١٢٩٣ هـ / ١٩٧٥ م . (٢) وتتل حادثه اعتداء بعض البحار الأتاليين على مركب اتخذ البالدقة ، وتجهز واستيقظ في غميناك ، ونجح عن ذلك ، اغراق بعض القوارب ، وبعض الآلات .

(٣) سجل رقم ٩ ، مادة ٢٩٤ ، ص ٩١ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الثاني عام ١٢٩١ هـ / ١٣٨٣ م .

(٣) سجل رقم ١٤ ، مادة ٦٩٤ ، ص ٢٠٤ ، بتاريخ ١٩ رمضان عام ١٢٩٧ هـ / ١٩٧٦ م . (٤) سجل رقم ٢٦ ، مادة ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ص ١٢٤ ، بتاريخ ١٤ شوال عام ١٢٩٧ هـ / ١٩٧٦ م . (٥) سجل رقم ٨ ، مادة ٩٠٠ ، ص ٣٣٥ ، بتاريخ ١٢ شوال عام ١٢٩٣ هـ / ١٩٧٥ م .

نصفه تركة أحد اليونانيين الغائبين بحضور محضر من المحكمة في سفرة

التركة فقيرا معدما ، ويذكر وهو على فراش المرض قيمة ما يمتلكه من ملابس وأشياء يستخدمها في حياته اليومية^(١) ، ويحدث أن يكتب البعض وصيته قبل وفاته ، ويذكر ان ارثه سينحصر في زوجته وابنته ، ويذكر ما يمتلكه من عقار ، وممتلكات أخرى^(٢) وقد يكون التركة مشتملة على بعض البضائع مثل الأحزمة والصور والأرز^(٣) ويذكر في وصيته ، قيمة ماله ، وما عليه من الديون ، ويذكر سبب هذا الدين ، سواء أكان ذلك في شكل قروض أو بضاعة ، ويستشهد ببعض الشهود^(٤) ويعين البعض قبل وفاته وصيا على تركته المخصصة لزوجته وابنه المقيمين خارج البلاد ، ويكون ذلك الرضى هو جورجي سردار مستحفظان سابقا ، ويقوم بحصر التركة ، ويصرف لهم مبالغ من المال حتى يتم تصفية التركة^(٥) .

وإذا كان البعض قد كتب وصيته وهو على فراش المرض فان البعض الآخر كان لا يكتب وصيته قبل وفاته ، ولا يذكر الورثة الشرعيين له ، ويترك ذلك للورثة لاثبات حقهم الشرعى في الوراثة ، وقد حدث أن توفي بعض الخبازين ، وينحصر ارثه في أخيه من أبيه ، الذى يطالب بحق ارثه في أخيه في الخبز المؤجر من بعض الأوقاف ، ويحكم له بذلك الأثر^(٦) وتوفى شخص آخر في تونس ، ولم يكن له

(١) سجل رقم ١٤ ، مادة ١١٨١ ، ص ٣٦٥ بتاريخ ٦ ربيع الأول عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩ م .
وصية أحد الفرنسيين وهو متروك على فراش المرض ، وتم حصر تركته ، وإن لم يذكر مفسرها بعد موته .

(٢) سجل رقم ٣٥ ، مادة ٤٥٦ ، بتاريخ ٨ ربيع الأول عام ١٠٠٧ هـ / ١٥٩٨ م .

كتاب وصية بعض القبارصة ، لزوجته وابنته ، بعد وفاته لزوجته وابنته .

(٣) سجل رقم ٣٦ ، مادة ٦٧ ، ص ٢٧ بتاريخ ١٤ جمادى الآخر عام ١٠١٧ هـ / ١٦٠٦ م .

(٤) سجل رقم ٤٢ ، مادة ٥٧٣ ، ص ١٧٧ بتاريخ ١٠ رمضان عام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٥ م .

(٥) سجل رقم ٦٥ ، مادة ٤٩٥ ، ص ٢٧٣ بتاريخ غرة محرم الحرام عام ١٠٣١ هـ / ١٦٢١ م .
أوصى بعض القبارصة بذلك قبل وفاته .

(٦) سجل رقم ١٦ ، مادة ١١٩٠ ، ص ٤٣٥ ، بتاريخ ١٢ صفر الخير عام ١١١٤ هـ / ١٦٠٥ م .
وفاة أحد القبارصة المؤجر لآحد غابر الأوقاف .

ورث سوى أخيه ، وأثبت أن والدته هي الأخرى قد توفيت منذ مدة ، وبشبه ذلك ، ويستشهد ببعض المؤذنين^(١) .

وإذا كان البعض قد ترك وارث له ، فإن البعض الآخر لا يترك ورثا له ، ولذلك يطالب بعض عبيده من المسلمين الانجليز الأصل بحقوقهم في الأرث وذلك كالوارث الوحيد لسيدته المتوفى اغا اليكجى الجزائرى طايقة القابى قول ، وانحصر ارثه الشرعى فى بعض الممتلكات ، وقد أثبت أن سيده قد اعتقه قبل وفاته ، واستشهد ببعض الجزائريين ، الذين اكدوا ذلك ، وانه قد اعتنق الاسلام ، وقد طلب بيت مال القابى قول ارثه الشرعى^(٢) .

وإذا كان البعض يطالب بارث سيده أو أخيه ، فأحيانا يتوفى البعض ولا يترك وارث له سواء من أهله أم من عبيده وفى هذه الحالة تؤول ممتلكاته إلى قلم الجوالى ، والتي تقوم بدورها ببيع هذه الممتلكات المتعلقة بالمتوفى مثل حصته فى بعض المراكب ، وقد اشترى هذه الحصص بعض القبودان الفرنسيين ، وقد لوحظ أن بعض اليهود كانوا يعملون فى هذا القلم ، كما أن المشرف على هذا القلم هو أحد الأمراء المماليك برتبة جوريجى^(٣) ويستولى بعض الأوربيين على ممتلكات بعض المتوفين الأوربيين ، وكان عليه دين لأحد أفراد الأوجاقات العثمانية من مستحفظان الذى يطلب بدينه ، ويتعهد بالدفع^(٤) ويتم فعلا التسديد فيما بعد^(٥) .

يأتى بعد ذلك اعتناق بعضهم الإسلام ، ويذكر أنه اعتنق ذلك الدين

(١) سجل رقم ٥٤ ، مادة ٢٦ ، ص ١٥ بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة عام ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦م وفاة أحد اليونانيين بترنس ، وبشبه أخيه انه الوارث الوحيد ، وخاصة بعد وفاة والدته .

(٢) سجل رقم ٥١ ، مادة ١٤٤٩ ، ص ٦١٨ ، بتاريخ ٩ ذى القعدة الحرام عام ١٠٧٧ هـ / ١٦٦٦م .

(٣) سجل رقم ٥٧ ، مادة ٢٤ ، ص ١١ ، بتاريخ ٥ رمضان عام ١٠٩٨ هـ / ١٦٨٦م .

(٤) سجل رقم ٦٠ ، مادة ٣٦٦ ، ص ٢٠٨ بتاريخ ٧ ذى القعدة عام ١١١٤ ، ١٧٠٢م . ويذكر أن قيمة الدين ١٥١ قرش .

(٥) نفسه ، مادة ٤٥٢ ، ص ٢٦١ ، بتاريخ ٢٩ محرم عام ١١١٥ هـ / ١٧٠٣م .

الجديد ، دون أى ضغط عليه ، وتلفظ بالشهادة بقوله « أشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ »^(١) ويذكر البعض أنه قد أبرى نفسه من كل دين يخالف الدين الإسلامى ، وأنه قد سمى نفسه محمد^(٢) وشمل أيضا عملية اعتناق الدين لبعض الجاريات التابعة لأحد الفرنسيين^(٣) وإن كان لا يذكر هل وافق ذلك الفرنسي على اسلامها ، أم أن أحد المسلمين قد اشتراها واعتقها لوجه الله تعالى .

وإذا كانت هذه الجارية تابعة لأحد الفرنسيين ، فهناك بعض الجوارى الخاصة بأحد المسلمين ، والذي يحضر عملية اسلامها ، ويشهد اعتناقها لدين الإسلام ، ويسجل فى نفس المحضر ، أنه اعتقها لوجه الله تعالى ، وأنها أصبحت حرة من أحرار المسلمات لها ما هن وعليها ما عليهن^(٤) واعتنق بعض العبيد الإسلام . ونخشوا من اعلانه ، وسمع بعض المسلمين بذلك ، فأحضر الشخص الذى له الحق فى بيع هذا العبد ، وتم الاتفاق على بيعه فى أسواق المدينة برضا صاحبه^(٥) .

وقد يحضر اعتناق الإسلام بعض الشخصيات الهامة مثل بلك باشى الينكجرية بالثغر ، ونقيب الاشراف ، ومفتى الإسلام ، وكثير من أعيان المدينة^(٦) وربما يرجع ذلك إلى أن يكون لهم شرف حضور هذه المناسبة السعيدة ، أو أن

(١) سجل رقم ١٦ ، مادة ٣٨٦ ، ص ١٦١ ، بتاريخ ١٣ جمادى الأولى عام ١٠٠٣ هـ / ١٥٩٤م
تقول بعض البعثات إلى دين الإسلام . انظر الملحق رقم ٢٠

(٢) سجل رقم ١٨ ، مادة ٣٨١ ، ص ١٢٨ ، بتاريخ ٩ شعبان عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢م
اعتناق بعض الكريتين الدين الإسلامى وسمى نفسه محمد . انظر الملحق رقم (٢١)
، سجل رقم ٣٨ ، مادة ١٤٢ ، ص ٣٤ ، بتاريخ ١٩ رجب عام ١٠٢٦ هـ / ١٦١٧م
اعتناق بعض السالونيك الدين الإسلامى .
، سجل رقم ٢٥ ، مادة ١١٥٦ ، ص ٣٧٠ ، بتاريخ ١٧ صفر الخير عام ٩٩٧ هـ / ١٥٨٨م
اعتناق بعض الكنديوتين الدين الإسلامى .

(٣) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٩٩ ، ص ٢٩ ، بتاريخ ١١ ربيع الآخر عام ٩٩٢ هـ / ١٥٨٤م
(٤) سجل رقم ٣٥ ، مادة ٥٥٣ ، ص ٢٢٨ ، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة عام ١٠١١ هـ / ١٦٠٩م
(٥) سجل رقم ٤٥ ، مادة ٣١٥ ، ص ١٣٦ ، بتاريخ ١٩ محرم عام ١٠٣٥ هـ / ١٦٢٥م
(٦) سجل رقم ٤٨ ، مادة بدون رقم ، ص ٢٧٩ ، بتاريخ ٤ شعبان عام ١٠٤٩ هـ / ١٦٣٩م
اعتناق بعض الانجليز دين الإسلام .

يكونوا قد شهدوا على ذلك ، خشية أن يدعى البعض ، أنه قد تحول إلى دين الإسلام تحت ضغط أو ظروف معينة .

وقام البعض بوقف بعض الممتلكات الخاصة للصرف على أحد الكنائس بالمدينة ، وعلى فقرائها ، ويذكر في حجة الوقف بأنه لا يجوز البيع أو الرهن ، ولا بأى وجه من الوجوه إلا الصرف عليها ، ويذكر أنه فعل ذلك لوجه الله تعالى^(١) ويقوم البعض باستئجار الوقف الخاص بفقراء الفرنسيين ، وينص عقد الايجار لمدة سنة هجرية ، تدفع على ثلاث أقساط متساوية^(٢) .

ولم يقتصر الايجار على مباني الأوقاف ، بل تعدى المنازل والمحلات ، ولذلك كتب عقد الايجار بالصيغة المستخدمة حتى يومنا هذا ، فيكتب عقد الايجار لمدة سنة كاملة ، ولكن تدفع الأجرة مع نهاية كل شهر^(٣) والفرق الوحيد في عصرنا الحالى هو أن الأجرة تدفع مقدما ، ويستأجر البعض المحلات ، ويذكر في العقد حرفة صاحب العقار^(٤) ويوكل صاحب المنزل أحيانا البعض فى تأجير المنزل ، ويستلم الايجار نيابة عنه فى نهاية كل شهر^(٥) .

وشهدت الايجارات ، الايجار المشترك ، ويتعرضون بسبب ذلك للسرقة ، وخاصة سرقة الاشياء الثمينة كالجواهرات ، وأثناء التحقيق يتقدم بعض الشهود للدلاء بأوصاف اللصوص ، وتكون النتيجة أن يؤمر صاحب المنزل باغلاق باب المنزل ، وتعيين أحد البوابين لحراسته^(٦) وأحيانا تؤجر الادوار العليا لاحد الافراد

(١) سجل رقم ٣٢ ، مادة ٢١٥ ، ص ٨٣ ، بتاريخ ٢٨ شعبان عام ١٠٠٨ هـ / ١٥٩٩م
وقف منزلا وخيزرا كاملين على كنيسة سارى بالمدينة .

(٢) سجل رقم ٤٧ ، مادة ٦٨ ، ص ٢٥ ، بتاريخ ٥ شوال عام ١٠٥٠ هـ / ١٦٤٠م

(٣) سجل رقم ١٤ . مادة ٧٣٨ ، ص ٢١٦ بتاريخ ٤ شوال عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م
استأجر بعض الروديسيين مسكنا مذكور مواصفاته بالعقد .

(٤) سجل رقم ١٤ ، مادة ٩٨٢ ، ص ٢٢٨ ، بتاريخ ١٢ ذى الحجة عام ٩٨٧ هـ / ١٥٧٩م

(٥) سجل رقم ٢٠ ، مادة ٢٢٨ ، ص ٨٠ ، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٥م

صاحب المنزل سيدة مغربية ، وقد وكلت ابنها فى عملية التأجير لأحد الجنوبيين ، بمبلغ قدره ثلاثون نصف سلمانية شهريا .

(٦) سجل رقم ٢١ . مادة ١٨٨ ، ص ١٥٧ بتاريخ ٦ صفر عام ٩٧٣ هـ / ١٥٦٤م

ويكون للمنزل حديقة ، ويستغلها المستأجر ، ويتضرر صاحب المنزل من ذلك ،
ويستند بشكوته ، ويصر المستأجر بأنه قد أمتأجر المنزل بحديقته^(١) ونتيجة
لشكوى صاحب المنزل يعتدى المستأجر عليه بالضرب ، ويسبب له بعض
الأضرار بالمنزل ، ويطالب بالتعويض عن الخسائر التي لحقت به^(٢) .

ويدعى بعض أصحاب المنازل على المستأجرين بعدم دفع الإيجار لمدة ثلاث
سنوات ، ويثبت المستأجر بأنه قد دفع الإيجار لوكيل صاحب المنزل ، ويثبت
ذلك وينتهي الأمر بعزله من الوكالة ، ويستلم المستأجر مخالصة بذلك^(٣) وقد
استأجر القنصل الإنجليزي وكالة خاصة ببعض الأهالي ، واشترط على دفع الإيجار
كل سنتين^(٤) ويتأخر البعض في دفع الإيجار لمدة ست سنوات ، مما يضطر
صاحب المنزل إلى الحجز عليهم ، ويصادر البضائع التي كانوا يتأجرون فيها مثل
السنامكي ، وخيار شنبر ، وكتان وغير ذلك من الأشياء الأخرى^(٥) .

والشيء الملفت للنظر ، هو لماذا تأخر الإيجار لهذه المدة الكبيرة ، وكل هو
واضح أنه تاجر مقتدر ، وظهر هذا من البضائع الموجودة لديه . فرمما يرجع ذلك
إلى أنه كان يريد الامتناع عن الدفع ثم يهرب بعد ذلك ، وهذا أمر بعيد الاحتمال ،
لأن البضائع موجودة كما أن هذا لايعنى تخفيف المسؤولية عن صاحب العقار ،
الذي انتظر عليه طيلة هذه المدة ، وكان المفروض أن يطالبه عند التأخير لفترة
معينة . ووصلت عملية التأخير في دفع الإيجار لمدة عشرة شهور . مثلما حدث
في مخبز خاص بالأوقاف ، ويشكوه ناظر الأوقاف ، ويتدخل البعض لإنهاء هذا
الخلاف ، وبالرغم من ذلك ، لم يلتزم المستأجر بالدفع ، وينتهي به الأمر بعد ذلك
إلى الطرد^(٦) .

(١) سجل رقم ٢٤ ، مادة بدون رقم ، ص ٢٤ ، بتاريخ ٣ محرم عام ١٠٨٣ هـ / ١٨٧٥ م

تأجير بعض الفرنسيين بعض الأدوار العليا من المنزل واستغل الحديقة بالمنزل لحسابه الخاص .

(٢) نفسه ونفس التاريخ والمصلحة

(٣) سجل رقم ٢٦ ، مادة ١٠١٩ ، ص ٣١٦ بتاريخ ١٠ ربيع الثاني عام ١٠٨٨ هـ / ١٨٨٩ م

(٤) سجل رقم ٣٣ ، مادة ٣٨ ، ص ٢١ ، بتاريخ ٧ رجب عام ١٠٠٩ هـ / ١٦٠٠ م

(٥) سجل رقم ٤٨ ، مادة ٣٦١ ، ص ١٩٦ بتاريخ غرة شهر ربيع الثاني عام ١٠٥٧ هـ / ١٩١٧ م

(٦) سجل رقم ٥٩ ، مادة ١٦٤١ ، ص ٦٩٠ بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني عام ١٠٩٩ هـ / ١٨٨٠ م

ويأتى بعد ذلك اختيارهم للقنصل بالمدينة ، ويبدو أنها كانت اختيارية بين رعايا الدول الأوربية ، ويطالبون أحيانا بتغييره ، كما حدث فى عام ١٠٠٠ هـ / ١٥٩١ م . طالب التجار الانجليز والجنوبيين والمسيحيين ، بعزل القنصل الفرنسى ، ليجرد أنه غير نزيه وعادل فى تحصيل الرسوم المفروضة على تجار المدينة^(١) . والشىء الملفت للنظر هو أن رعايا الدول الأخرى هى التى تطالب بالعزل ، ويبدو أن كل قنصل يختص بتحصيل الرسوم المفروضة على التجار الأوربيين ، فى مدة معينة ، وعلى هذا فقد طالبوا بعزله وتعيين قنصل آخر بدلا منه .

وبخصوص تغيير الجنسيات فقد ظهرت فى تلك الفترة ، فقد تقدم أحد البحارة الجنوبيين وطلب بتغيير جنسيته إلى الانجليزية ، وأنه سيرفع العلم الانجليزى ، ويطبق عليه القانون الانجليزى ، وتم ذلك بحضور القنصل الانجليزى ، ويذكر بأنه فعل ذلك ، دون الضغط عليه^(٢) .

هكذا ساهم الأوربيين فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى فى مدينة الاسكندرية فى العصر العثمانى ، وفى المجال الاقتصادى تعرضت الدراسة لكافة أنواع السلع التى تعاملوا فيها ، وتخصص كل فئة منهم فى تجارة سلعة معينة ، وقيامهم فى هذا المجال أما لحسابهم الخاص أو كوكلاء للآخرين ، أو تكوين شركات خاصة بتجارة سلعة معينة وشاركهم فى ذلك بعض الأهالى ، أو بعض أفراد الجاليات الأخرى كالمغاربة مثلا حتى أنهم قاموا بتوريد البقسماط والاسلحة للقوات العثمانية ، وقد لوحظ فى تعاملهم بتجارة المراكب ، تعرضهم لأنواع المراكب المستخدمة خلال هذه الفترة مثل القرة^(٣) ، والاكرىب^(٤) ، والغليون^(٥) ، والشيطيلية^(٦) ، وغير ذلك

١ لى

(١) سجل رقم ٣٠ ، مادة ٣٦٠ ، ص ٣٦ بتاريخ ٦ ربيع الثانى عام ١٠٠٠ / ١٥٩١م

(٢) سجل رقم ٤٨ ، مادة ٢٢١ ، ص ٨٤ بتاريخ ١٩ ربيع الثانى عام ١٠٥٨ / ١٦٤٨م

(٣) انظر فى معناها .

(٤) انظر فى معناها .

(٥) انظر فى معناها .

(٦) انظر فى معناها .

من الانواع الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك دورهم في تصدير واستيراد بعض المنتجات التي تعاملوا معها في هذا المجال .

ومن جانب آخر سلطت الدراسة الضوء على جوانب التعامل الاقتصادي بين الأفراد ، ومن أهم الظواهر التي أبرزتها الدراسة ظاهرة الاقتراض التي فعلت أغراضه سواء أكانت أغراضا اقتصادية لتمويل صفقات تجارية أو لأغراض أخرى ، ثم عرضت للمشاكل المصاحبة لتسديد هذه القروض وضماناتها .

وفي الجانب الاقتصادي أيضا تعرضت الدراسة لأنواع العملات التي سكّت خلال هذه الفترة ، مثل العثماني^(١) والدينار الذهبي الجديد^(٢) والدينار الذهبي البندقي^(٣) والشرقي الجديد^(٤) والريال^(٥) والقرش^(٦) وانصاف الفضة^(٧)

(١) العثماني ، انظر في معناها .

(٢) الدينار الذهبي الجديد ، انظر في معناها .

(٣) البندقي ، نقد ذهبي ذو عيار عال يقرب من أربعة وعشرين قيراطا ، وهو ينسب إلى مدينة البندقية التي بدأت في ضربه ، عام ١٢٥٢م ، في وقت كانت نقود المماليك من الدنانير الذهب قد بدأت تنفد سمعتها العالمية ، بسبب عدم العناية بنقوشها مع خفض عيارها وتقارب أوزانها مما دفع شعرب الشرق العربي كله حتى سلاطين المماليك الجراكسة أنفسهم للإقبال على التعامل بالبندقي ، أو الدوكان ، واطلق المؤرخون على هذا النوع من النقود اسم الشخصيه للصور الآدمية المنقوشة عليه ، ومن بينها صور القديسين ، وصور دوج البندقية الذي نسب إليه النقد « دوكان » ويشير المقرئ إلى أنه منذ سنة ٨١٠ م. كثر تداول الدوكان في مصر ، وثبتت سعر قانوني حتى أن جمرك الاسكندرية أصدر على أن يدفع التجار الأوروبيون قيمة البضائع السلطانية بالسبائك الذهبية أو البندقي . ومعنى هذا أن البندقي قد شاع تداوله في اسواق مصر ، متمتعا بثقة كبيرة في مطلع القرن الخامس عشر ، وما جاء العصر العثماني إلا وكان البندقي قد تغلغل كوسيط للمبادلة في كل أقاليم مصر . (انظر عبد الرحمن فيسي ، المرجع السابق ، ص ٥٧٧) .

(٤) الشرقي الجديد ، ويعرف بالشرقي طرد له أو الطرد لي نسبة إلى الطرا (الطغراء) وهو نقد ذهبي تركي ضرب في عهد السلطان مصطفى الثاني (١١٦ هـ - ١١٥ هـ / ١٦٩٤ - ١٧٠٣ م) (طغراي التون) طغراي نسبة إلى نقش الطغراء ، أو الطرد باسم السلطان ، على أحد وجهي العملة ، وقد اطلق عليه الجيرقي الجنزولي أو اغيوب الجنزولي نسبة إلى الحلقة المشرفة لهذا النقد ، وهي اشبه بالإطار أو الجنزير وقد حدد الجيرقي سعره في عام ١١٤٧ هـ / ١٧٣٦م بمائتي نصف فضة ، والطغراي هو الطرد أو الجنزولي عرف به هذا النقد هو زر محبوب ، زر كلمة فارسية بمعنى الذهب ، ولهذا فإن النقد يعني .

والأكروسة^(٨) بالإضافة إلى الأوزان مثل الرطل والأقة والقنطار^(٩) والأردب^(١٠) والكيل^(١١) والمقاسات مثل الامتار .

وقد ضم المجال الإقتصادي بالحرف والصناعات التي عملوا بها واحترفوها وتخصص كل فئة منهم في حرفة معينة وصناعة معينة ، وقد لوحظ أن نظام الحرف كان قائما مع التكوين الديني ، أو العرقي للطوائف ، فمع استثناءات قليلة كان أعضاء الطائفة ينتمون إلى نفس المجتمع المحلي الديني أو العرقي ، وإذا مارس

الذهب محبوب ، لارتفاع ذهب ، وظل الزر محبوب يتداول إلى أن ضربت انجيدية الكبيرة في عام ١٨٤٤م ، فاستغلت النساء الزر محبوب في اقتناذه قلائد يزن به صدورهن . (انظر ، عبد الرحمن فهمي ، المرجع السابق ، ص ٥٧٦) .

(٥) الريال ، واللفظ مقتبس من Royal بمعنى ملكي ، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد في الأسواق التجارية ، وهو عبارة عن النقد الفضي المسمى بيزو واطلق الريال في العالم العربي منذ القرن السابع عشر الميلادي ، على نقود فضية كبيرة ، فرنسية وأسبانية ، وهولندية والمانية وثمانسوية (انظر ، عبد الرحمن فهمي ، المرجع السابق ، ص ٥٧٨) .

(٦) القروش ، في الأصل تعرب Groschen الألمانية ، وهي تعني البياستر piaster أي النقد الأسباني الفضة الذي ضربته وتداوله ، في مطلع القرن السادس عشر الميلادي ، ثم استقر التعامل التجاري مع بلدان الشرق العربي في مصر ، ضرب هذا النقد في تركيا لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني (١٦٨٦ - ١٦٩٠) ، وفي مصر ضربت القروش في عهد بك لأول مرة (١١٨٣ هـ / ١٧٩٦م) . (انظر عبد الرحمن فهمي ، المرجع السابق ، ص ٥٢٥) .

(٧) انصاف الفضة ، انظر في معناها .

(٨) الأكروسة ، تعادل أربعة وثلاثين نصف فضة . (انظر السجل رقم ٢٤٢ مادة ٢٢٢ . ص ١٨٤ بتاريخ ٢٥ شعبان عام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٧م) .

(٩) القنطار ، وحدة من وحدات الوزن ، وكان حجمه يختلف تبعا للزمان ، كذلك المكان الذي كان يستخدم فيه عملية الوزن ، وفي أواخر العصر المملوكي ، كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٤٥ ، ٩٦ كيلو جرام ، وفي سنة ١٦٦٥ وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام ، (انظر سميرة فهمي ، المرجع السابق ، ص ١٢٠) .

(١٠) الأردب ، يستخدم في وزن الحبوب والأشياء الصلبة ، وكان حجمه الحقيقي يختلف تبعا للحبوب الموزونة وكذلك المكان الذي كان يستخدم فيه عملية الوزن ، وفي القرن الخامس عشر كان يقدر ب ٩٠ ليرا ، وفي ١٦٦٥ قدر ب ٧٥ ليرا ، وفي القرن الثامن عشر ضعفت قيمته وأصبح يساوي ١٨٤ برشل ، وفي نهاية القرن الثامن عشر كان الأردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءا وأحيانا ما كان ينقسم إلى ١٢٠ (انظر shaw, op cit., P. 170 ، سميرة فهمي ، المرجع السابق ، ص ١٢٥) .

(١١) الكيلة . انظر في معناها .

أعضاء نفس الديانة فإنهم يشكلون طوائف على حسب بلادهم ، ونوع تجارتهم وعبادتهم الدينية^(١) وقد لوحظ أن اليهود الأوربيين احترقوا حرقاً معينة مثل السمسرة والترجمة والصياغة ، وكان لهم عمل أيضاً بصفتهم مماسرة للسمعان النفيسة والسمكرة وصناع الزواجر^(٢) .

وتعرضت الدراسة من خلال الوثائق للوظائف والذواوين العثمانية التي كانت موجودة خلال هذه الفترة ، مثل أغا الخوالة^(٣) وكان يشرف على بيت المال وتصدر الأرز ، خاتبارود ، بلك الخوالة^(٤) وقابندان الثغر^(٥) وجورجي^(٦) وسردار مستحفظان^(٧) والنسائي فسور^(٨) وجاويش عزبان^(٩) .

(١) لي عبد اللطيف أحمد ، دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام أبان العصر العثماني ، ص ١٢٥

(٢) هامبتون جب ، هارولد برون ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٣

(٣) أغا الخوالة ، انظر في معناها .

(٤) بلك الخوالة ، انظر في معناها .

(٥) قابندان الثغر ، انظر في معناها .

(٦) جورجي ، انظر في معناها .

(٧) سردار مستحفظان ، انظر في معناها .

(٨) قال قول ، قيد أوقاف في التركية بمعنى بواب أو باب وقول بمعنى عبد ، واستعمل كلمة قبر ، بمعنى

الإشارة إلى بلاط ملكي ، فارس الأصل وهذا راجع إلى العادة التي جرت بموجب جلوس العمال في

البوابة الكبرى أمام قصر ، لكي يتلقى المرائض ، ويقيد العدالة . وإلى جانب الكلمة التركية قبر توجد

أيضاً الكلمة العربية باب والفارسية در في مصطلحات عثمانية بهذا المعنى . ولم يحدث سوى في أوقات

متأخرة أن استعمل ، الباب العالي ، للإشارة إلى مقر الحكومة ككثير من مصطلحات السلطنة

ورغم أن لفظة قبر والبري كان يصح أن يشمل كل شخص في وضع اليهود من يشهدون على سيرة

السلطان ، فإنه استعمل بوجه خاص للإشارة إلى القوات التي تشاهد أجراً كبيراً لها في المراتب

الأقضية ، (انظر ، هامبتون جب ، هارولد برون ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦٨ ، هامبتون ج ١ ، ص ٦٨)

(٩) عزبان ، والعزب فرقة من الجنود حرم عليها الزواج وهي سابقة على نشأة الانكشارية عند العثمانيين ،

كانت هذه الفرقة تعمل في البحر منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر ، وكانت عنها بلوكات

مشاة تعمل في البر . ولكن شهرة قواتها البحرية كانت أكبر ، ويطلق على قائد الفرق البحرية كلمة

رئيس ، وإذا رقي سمي قبطانا .

وكانت من فرق العرب قوات تعمل في الولايات التابعة للدولة العثمانية وتأتمر بأمر أغربها . وقد ورد

إلى أفراد هذه الفرقة في مصر مهمة حماية القلاع في القاهرة وخارجها وحماية الجبال السليمة . وقد ورد

وكوميليان^(١) والمتفرقة^(٢) وتفكجيان^(٣) والجراكسة^(٤) ، ومفتى^(٥) الثغر ، ونقيب الأشراف^(٦) . وغير ذلك من الوثائق الأخرى .

طائفة المستحفظان في الأمية . ولما كانت هاتان الطائفتان تسكنان في القلعة في القاهرة ، فقد تمكنتا من التحكم بالسياسة في القاهرة وغالباً ما أسطمتا مع بعضهما . (انظر مميرة فهمي ، المرجع السابق ، ص ٢٥ هامش ١) .

(١) كوميليان ، وتنطق الجنوليان ، وقد ذكرت في بعض المصادر العربية باسم جمليان أى أصحاب الجمال ، ويرجع ذلك لاستخدام أصحابها الجمال . (انظر ، محمد بن اياس الحنفى ، بدائع الزهور ، في وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ٢٤١) . وقد اشتركت هذه الفرقة مع السلطان سليم في فتح مصر ، وبعد الفتح قامت بالدور الرئيسى بالاشتراك مع فرقة التفكجيان في تأييد السلطة العثمانية وفي إخماد القبائل العربية ، والعصابات المملوكية التى ظلت تقاوم بعد هزيمة الجيش المملوكى . (انظر ، ليلى (١٩٥٠) اللطيف ، الادارة في مصر في العصر العثمانى ، ص ٢٢٤) .

(٢) المتفرقة : واختصت المتفرقة اساساً بخدمة الديوان والباشا ، لذا عرف في الوثائق باسم متفرقة (د/ ديوان مصر ، كما أشار إليها المراجع العربية باسم المتفرقة الديدانية .

وقد أسست المتفرقة في مصر لأول مرة بعد اعلان قانون نامة بثلاثين عاماً ، أى في عام ٩٦٢ هـ/ ١٥٥٤م ، من المماليك الذين كانوا يعملون من قبل في خدمة الباشا ، ومن الجند الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسية لمصر ، وقد أسس هذا الأوجاق لمواجهة النفوذ المتزايد للأوجاقات الأخرى ، ولتقوية مركز الباشا بالنسبة لهم ، وكان هذا الأوجاق خليطاً من المشاة والفرسان .

واختصت هذه الفرقة بالدفاع عن حدود مصر ونخبوها ، وكان أهم أعمالها إمداد القلاع المحيطة بمصر بالجند ، وإن كانت الفرق الأخرى قد شاركتها في هذا الاختصاص ، فقد كان الجزء الأكبر منه يقع على المتفرقة نفسها ، ذلك بالإضافة للاشتراك في الإمدادات المطلوبة للسلطان ، والحملات التى توجه داخل مصر للمتمردين والثائرين على السلطة . (انظر ليلى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٣ ، ٢٠٤) .

(٣) تفكجيان ، وأفرادهم من حاملى البنادق الفرسان ، وقد أشرك أفرادهم مع السلطان سليم في فتح مصر ، وسامروا بعد ذلك في توليد السلطة العثمانية بعد رحيله ، وكونوا أحد الفرق العسكرية . (انظر ، Shaw, op cit., P. 91., idem, The financial and Administrative ... PP. 189- 191)

(٤) الجراكسة : عرف هذا الأوجاق ، باسم جماعة مستحفظان قلعة مصر ، كما أشارت بعض المصادر المعاصرة باسم وجاق اليكجيرية (انظر مرعى بن يوسف الحنبلى ، نزعة الناطلين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلاطين . ص ٤٨٢) وكانت مختصة بحراسة مدينة القاهرة . (انظر ابن اياس ، المرجع السابق ج ٥ ، ص ٢٢٤) .

(٥) مفتى الثغر ، له رأيه في كثير من القضايا الشرعية ، وإن كان غير معترفاً به ، نظراً للأخذ بأفضلية رأى أهل السنة في أغلب القضايا (انظر ليلى عبد اللطيف ، الادارة في مصر في العصر العثمانى ، ص

٢٩٠) .

أما الجانب الثانى للدراسة ، فيتعرض لحياتهم الاجتماعية ، ومظاهر هذه الحياة وأهمها ظاهرة الزواج سواء أكان هذا الزواج من بعضهم البعض أم من الأهالى أو من الجوارى بعد اعتاقهن ، وتعرضت لـ اجراءات الزواج المختلفة وتقاليده كالمقدم والمؤخر وشروط الزواج التى تدون بالعقد والطلاق ومشاكله المترتبة على ذلك .

كما عرضت الدراسة لمظاهر العلاقات الاجتماعية الأخرى التى أظهرت الدراسة مشكلاتها والجوانب اللاأخلاقية فيها خاصة وأن البحث محدود بإطار الوثائق التى تسجل هذه العلاقات ، وكلها مشاكل تتعرض فى الغالب لاعتداءات بالضرب أو السب أو ممارسة الشذوذ الجنسى أو الدعارة أو الأغتصاب ، وموقف السلطات الحاكمة من كل ذلك .

كما عرضت الدراسة لجانب خير من جوانب الحياة الاجتماعية كظاهرة عتق العبيد والجوارى ، موضحة الدوافع وراء ذلك ، وحالات العتق وشروطه إن وجدت ، ومن ناحية أخرى تعرضت الدراسة لظاهرة الأوقاف وتوجيهها للخير والبر ، كما أنه سجلت حالات اعتناق بعض أفراد هذه الجاليات للإسلام . ولجوء بعضهم لتغيير جنسياتهم والاجراءات التى تتخذ فى مثل هذه الحالات .

(٦) نقيب الأشراف ، هو من نسل سيدنا محمد ﷺ ، ويعمل بوظائف مختلفة . وله احترامه الناس . ويطلق عليه « نقيب الأشراف » ويكون بالاختيار من قبل الدولة وله سلطات مطلقة فى التعيين والقياد وحضور الاجتماعات الإدارية التى تعقد بها الإدارة العثمانية فى مصر ، ومنصب النقيب مدى الحياة . (أنظر ابراهيم سلطحي ، المرجع السابق ، ص ١٨٧) .

الملاحق

ملحق رقم (١)

وثيقة تبين بيع شمع أصفر

مصدر الوثيقة : أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية ، سجل مبيعات — رقم
د ، مادة ٣٧٠ .

ادعى المعلم عبد القادر بن محمد محمد بن يوسف الصروجى على يبرو بن
بنى القبرصى على أن المدعى اشترا منه ثلاثون شوات مملوءة بالشمع الأصفر
الخانم وذكر له أن زنتهم أربعماية أقة ووصلها منه من كل أقة بعشرة أنصاف
وبطالبه بذلك ويسأل سؤاله عند فشده فأجاب بالانكار وطولب المدعى بالبيان
كل من المعلم على بن خطاب ابن شيفه وشهاب الدين أحمد الفلاس وسالمهما
الأشهاد له بما يعلماه فى الوفا وشهادتهما لدى مولانا الحاكم المشار اليه طبق دعواه
ولزم بدفع ذلك وخرجا على ذلك ثم عادا واعترفا كل منهما ان زنة الشمع المذكور
مايتا اقة وثمانون اقة وقبض عن ذلك من المدعى وقبض المدعى الشمع المذكور
ونفسه كل منهما لا يستحق على الآخر .

غرة شعبان المبارك عام ٩٦٦ هـ / ٩ مايو عام ١٥٥٨ م .

ملحق رقم (٢)

وثيقة تبين بيع فلفل أسمر .

مصدر الوثيقة : أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية ، سجل مبيعات — رقم
د ، مادة ٥٧٠ ، ص ٢٤٧ .

ادعى الخواجا عبد العزيز بن المرحوم الشرفى يحيى بن المرحوم السراجى عمر
اختار الشهير بالفهمى ادعى المعلم بنتيتوا دالفين بن ايزب الفرنجى البندقى انه

يستحق في ذمته من الفلفل الاسمر مائتا قنطار ثنتان وخمسة وستون قنطار من أصل ثلاثمائة قنطار وعشرون قنطار من الفلفل المذكور بالوزن المصرى على العادة بمقتضى حجة شرعية ثابتة محكوم بها من قبل مولانا شيخ الإسلام محيى الدين أفندى الحاكم الشرعى بالشجر مكتتبه صورتها بالسجل الحاكمى قبل تاريخه عند الحلول ويطلبه بذلك فسيل عن ذلك فأجاب بالاعتراف فى ذلك والزمه مولانا الحاكم المشار اليه بدفع ذلك لبنتيتوا المدعى المذكور والزامه بطريقه الشرعى وعلى ذلك واعتقل عليه بطلب غريمه المذكورة فى تاريخه .

١ ذى القعدة عام ٩٨٩ هـ / ٢٧ نوفمبر عام ١٥٨١ م .

ملحق رقم (٣)

وثيقة تبين بيع جارية بيعضاء اللون قبرصية الجنس واعتاقها بعد ذلك .
مصدر الوثيقة : أرشيف الشهر العقارى بالإسكندرية ، سجل مبيعات ، رقم ٦
مادة ٤٢ ، ص ١١٨ .

وفيه لدى مولانا بابى أفندى الحنفى ايده الله

من يوسف بن عبد الله من جماعة الكوميليان القاطن بالجزيرة الخضراء بالقرب من مقام سيدى ابي العباس المرسى نفعا الله به اشترى متولى ربانى النصرانى المالكى تجرمان طايفة النصرارى البنادقة بالشجر السكندرى فباعه جميع جارية بيضا اللون قبرصية الجنسية نصرانية عربية الوجد مقرومة الحاجب غنمية العين رقيقة البشرة على يديها اليمنى من السايبة والابهام ثلاث دقات اخضر تدعى نينا المرأة ابنة جرى بن اسره عناته بثمان قدره من الذهب الجديد خمسة وثلاثون دينار ثمنا حالا مقبوضا بيد البائع المذكور من المشتري المذكور القبضى التام باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى واعترف المدعى بتسليمه نينا المذكورة النسلم الشرعى بعد اليها والمعرفة والمعاقدة الشرعية على ذلك بايجاب وقبول شرعية بتصادقهما على ذلك التصديق الشرعى ثم أشهد على متولى الميرى المذكور الاشهاد ذلك وهو فى صحة

واختيار انه اعتق مرقوقته نينا ابنة جرجى المذكورة اعلاه لوجه الله تعالى عتقا شرعيا وبمقتضى ذلك صارت نينا المذكورة حرا فسررا لحدد دار النصارى لها مالهم وعليها ماعليهم لير لائحذ عليها سبيل ذلك ولا اسما الوالى الشرعى فانها لمعتقها المذكور ولمن يستحق من بعده بالطريق الشرعى وشمل ذلك ثبوت وحكم بالموجب من قبل سيدنا الحاكم المشار اليه فى تاريخه وحسبنا الله ونعم الوكيل .

الثلاثاء المبارك ثالث جمادى الثانى عام ٩٧١ هـ / ٢٧ نوفمبر عام ١٥٦٣ م .

ملحق رقم (٤)

وثيقة تبين بيع جلود جاموس .

سجل رقم ٦ ، مادة ٢٩٥ ، ص ١١٩ .

حضر النورى على بن المرحوم الخواجى الكبير نور الدين على ابراهيم ابن المرحوم الخواجى الى جودا والجلاد وحضر مع أيهم بن افرام اليهودى ترجمان طايقة نصارى الفرنج البنادقة بالشجر السكندرى وذكر ابرام الترجمان المذكور انه مندوب فى خصوص ما يذكر فيه فى جانب مينو ييرو الفرنجى البندقى وان المرحوم الخواجى على الجلاد والد النورى عليه المذكور كان يستحق ماهو وشقيقة المرحوم الخواجى ابو النصر خمسين دينار ذهب جديد اسوته بينهما قبلا مانى فيه مينو البندقى المذكور اعلاه ثمن جلود جاموس شنابر ذكورا منه كان ابتاعها مينو المذكور منهما وسلمها سابقا وان المرحوم الخواجى على المذكور فى ذلك الحق النصف وبقي خمسة وعشرين دينار اختصت بولديه على شهاب الدين الغايب عن الشجر المذكور والنورى على الحاضر بالمجلس وأن مينو المذكور وفى للنورى على المذكور على جميع ماذكره الترجمان المذكور واشهد المحكمة الشريفة الآن بسبب تسجيل الاشهاد بذلك تصديق النورى على المذكور على جميع ماذكره الترجمان وأشهد على نفسه اشهادا شرعيا وهو بحالتى صحة واختيار انه استوفى يوم تاريخه من مينو الفرنجى البندقى المذكور اعلاه اثنى عشر دينار ونصف دينار بالاستيفاء الشرعى بالطريق الشرعى وان القدر المذكور وحصته نحو النصف من الخمسة والعشرين دينار التى

آلت اليه وإلى فيه شهاب الدين المذكور ارثا من قبل والدهما المرحوم الخواجبا على المذكور من أصل الخمسين دينار الذهب الجديد الموصوف اعلاه ثمن الجلود والجاموس الشناير المذكورة اعلاه وانه صار لا يستحق على مينوا المذكور اعلاه بسبب حصته في ذلك مطالبته ولاغيايا بذلك وثبت الاشهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم الشرعى المالكى المشار اليه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتنا شرعيا في سادس عشر ربيع الأول عام ١٠٠٤ هـ / ٩ نوفمبر عام ١٥٩٤ م .

ملحق رقم (٥)

وثيقة عن التجارة في بيع المراكب

سجل رقم ٧ مادة ٧٧ ، ص ٢٨ .

لدى مولانا قاضى الإسلام الواصل بالرحيم الصمد مولانا أحمد أفندى .

اشترى بترونكو ليفل وبن كوكور الفرنجى الركوزى بما لنفسه دون غيره ، فى بايعة باكمو بن نقوله النصرانى اللوندسي فباعه ماهو جار فى ملكه بيده وتصرفه وحوزه واختصاصه ويجوز له بيع ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعى وصدق على ذلك المشتري المذكور جميع المراكب الشيطيّة المرساه الآن بمينا الثغر السكندري المشتملة على ستة قلع ونبطتين لاربعة مراس حديد ياطر وخمسة حبال قنب قومنه وحبل واحد ابلبارجية وقارب كامل العدة والالة ودست نجاس للبياض ودست ثانى نجاس لطبخ الشوره وجميع مااشتملت عليه المركب المذكور من الحبال والالات البسلة لاجرايها وارسالها المعلوم ذلك عندما العلم الشرعى النافى لدعوى اليها شرعا اشترا شرعيا وبيعا لازما مرضيا بثمان قدر عن ذلك من الاكارسة الفضة الكبار تسعمائة اكروسيا وخمسون اكروسيا ضريبة كل اكروس من ذلك سبعة وعشرين نصف ثمننا حالا مقبوضا بيد البايع المذكور فى المشتري المذكور واعترف بتسلم المركب البيع المذكور التسلم الشرعى بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية على ذلك بايجاب وقبول شرعيين ولاحاطة بذلك علما وخبرة نافين للجهالة شرعا وتصادقا

على ذلك وثبت لدى مولانا افندى المومى اليه بشهادة شهادة وصدور لديه ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً سوى في ذلك مستوفياً شرايطه الشرعية في تقدم دعوى شرعية صدرت في ذلك لديه واشهد عليه بذلك في رابع شهر ربيع الاول سنة ثلاث بعد الالف / ١٧ اكتوبر عام ١٥٩٤م .

ملحق رقم (٦)

وثيقة عن تعليم صبي عند اسكافي حرفي واشترط عليه بعض الشروط
سجل رقم ٨ ، مادة ٣٨ ، ص ١٥

حضر اندريا بن جورجى النصرانى القبرصى وزوجته ليونتا بنت لوزو النصرانية القبرصية وولده يوجى الصبى المميز القاصر عن درجة البلوغ وحضر معهم المعلم فرنسيس بن نقولا النصرانى الروسى الاسكافي وتوافقا اندريا المذكور اعلاه مع المعلم فرنسيس المذكور اعلاه على أن يسلم اليه ولده يوجى وتسلمه منه ليعلمه صنعة الاسكافي ويقوم بما يحتاج اليه الصبى المذكور من نفقة وكسوة وغير ذلك ويكون مقيماً عنده في محل سكنه لايق رقه ليلاً والاشهاد او ينظر بغير الشفقة والاحسان ويفعل مع مثل مايفعل الوالد مع والده مادام في قيد الحياة حسبما توافقا على ذلك وتراضيا على موافقة والده الصبى المذكور اعلاه جرى ذلك وحرر في تاريخه وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ترجمة الفخرى عثمان من موجب الحصار الكبير ، ترجمة مصطفى بن عبد الله بلوك قلعة الدلتا .

الثلاثاء المبارك د جمادى الثانى عام ١٠٠١ هـ / ١٣ فبراير عام ١٥٩٣م .

ملحق رقم (٧)

وثيقة عن التجارة في العبيد

سجل رقم ٨ ، مادة ٥٩ ، ص ٢٣

أشهد عليه الزينى محمد عبد الله الاسطنبولى شهوده الاشهاد الشرعى وهو في

صحته وطواعيه واختياره انه قبض وتسلم ومستوفى من المعلم جفزه ابن ازناد من قطانية الجنوى مبلغا وقدره من الذهب الاكرونى مائة دينار واحد وخمسون دينار ثمن مملوك قاصر فرنجى يدعى جنوين بن جاكمو الجنوى المبتاع له منه قبل تاريخه معلوم لهما شرعا قبضا واستيفا شرعيين ولم يتأخر له قبله من ذلك شيئا قل ولاجل وقته. اتفقنا على ذلك التصديق الشرعى وذلك بحضور الحاج محمد بن عطية بن راشد الشهير بابن عرايس الترجمان وترجمته بذلك جرى فى تاريخه السبت ثانى ربيع الثانى عام ٩٧٣ هـ / ٢٧ سبتمبر عام ١٥٦٥ م .

ملحق رقم (٨)

وثيقة عن التجارة فى الزيت الطيب

سجل رقم ٩ ، مادة ٧٧٤ ، ص ٢٤٤

ادعى الحاج محمد بن عبد الخالق المغربى المعروف بالامين على شمراى بن اليا اليهودى الريان انه يستحق فى ذمته عشرة دنائير اكارنة باقى ثمن زيت طيب ابتاعه منه وتسلمه قبل تاريخه دفع له خمسة أكارنة وتأخر خمسة ويطلبه بذلك فسيل المدعى عليه المذكور فى ذلك فاجاب بالاعتراف بان الباقي له من ثمن الزيت وثمانية اكارنة دفع له خمسة وتأخر له ثلاثة فلم يصدق عليه بذلك وخرجا على تاريخه . بدون تاريخ .

ملحق رقم (٩)

وثيقة عن بيع حدائق بفواكهها فى زودس

سجل رقم ١٤ ، مادة بدون رقم ، ص ٢١٦

ادعى استيفانى بن غبريال النصرانى الرودمى على انطون بن يانى الرودمى انه يستحق عليه الف ومايتى عثمانى اجرة جنيته الكاينة برودس المشتملة على اشجار تين وعنب وتوت وغيره بمدة عامين تقدمت على تاريخه ويطلبه بذلك فسيل

المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالانكار لذلك بترجمة سليمان من جماعة قاعة
الركن وخرجوا على ذلك .

٢٩ رمضان عام ٩٨٧ هـ / ٢٠ نوفمبر عام ١٥٧٩م

ملحق رقم (١٠)

وثيقة عن التجارة في الكتان

سجل رقم ١٢ ، مادة ٨٥٩ ، ص ٢٩٤

بمضور السيد الشريف احمد بن السيد الشريف علي السيد الشريف محمد
المخرى ادعى الحاج ابراهيم بن الحاج علي بن الحاج ابراهيم المخرى المستيرى الشهير
بسباس على نقوله بن جبريل المخرى البندق انه يستحق في ذمته احد وخمسين
دينارا ذهب جديدا من اصل اثنى وثمانين دينار من الذهب الموصوف ثمن أربع
خيشاة كنان كان قد ابتاعها منه وتسلمها قبل تاريخه الايتاع والتسلم الشرعيتين
وبطالبه بذلك فسيل عن ذلك فأجاب بالاعتراف بذلك واقر المدعى المذكور ان
المبلغ المدعى به المذكور للسيد الشريف احمد المشار اليه يستحق دونه ودون كل
احد وليس للمدعى في ذلك شيء قل ولاجل وصدقه على ذلك السيد الشريف
احمد المشار اليه تصديقا شرعيا وخرجوا على ذلك .

١٧ ربيع الثانى عام ٩٨٦ هـ / ١٧ يونيو عام ١٥٧٨م

ملحق رقم (١١)

وثيقة عن تصدير الارز والعنبر للدولة العثمانية

سجل رقم ٥٥ ، مادة ١١٣ ، ص ٤٩

من قدوة الأغاوات المعظيمة عمدة الأكابر المشخمين حسين أغا الحوالة بديوان
الشرف والوكيل به حالا أشهد على نفسه جرين متهاب النصراني الفرنسيين الجاظر
بالجبل المشار اليه شهوده الاشهاد الشرعى وهو باتم الأحوال وأكمل الأوصاف

المعتبرة شرعيا أنه قبض وتسلم ووصل ايلا من حسين أغا المشار اليه من مال الديوان المرقوم/ مبلغ قدره من الفضة الأنصاف العددية أربعون ألف نصف فضة أخذه ماحملته العدس السلطان والأرز الأبيض من الذخير الشريفة السلطانية بسفينة الغليون المرساة بميناء الثغر المرقوم من الثغر إلى محمية إسلام بدل المكتب في شأن ذلك حجة شرعية يوم تاريخه من قبل مولانا أفندي الموكل إليه إعلاء فعلم بذلك وتحريره فيصبا وتسلمها ووصول شرعيان بالتمام والكمال ولم يتأخر له في ذلك شيء قل ولاجل حسبا أشهد على نفسه بذلك وأقر به الأشهاد والأقرار الشرعيين فصدق على ذلك وقبله سنة الأمير حسين أغا المشار اليه التصديق والقبول الشرعيين وبمقتضى ذلك صار الأمير حسين أغا المشار اليه الخاسبة بذلك بما يوفى عهده من مال الديوان المرقوم وثبت الأشهاد بذلك إعلاء لدى مولانا أفندي الموصى إليه إعلاء شهادة شهود ومعرفة لديه ثبوتا شرعيا وختم بموجب ذلك حكما شرعيا مسئولا منه مستوفيا شرايطه الشرعية وواجباته الخيرة المرعية واعتبار ذلك اعتبار شرعيا حرر بذلك في اليوم المبارك ١٧ جمادى الأولى عام ١٠٩٦ هـ / ٢٢ أبريل عام ١٦٨٤

ملحق رقم (١٢)

وثيقة عن صناعة بقسماط

سجل رقم ٥٧ ، مادة ١٤٨ ، ٦٧

لدى مولانا شيخ الإسلام محمد أفندي دام فضله

ادعى الذمى فرانسيسكو ترجمان الفرنسيس بالثغر المرقوم على الذمى براسنى النصرانى بالبكسماطى بالثغر المرقوم الحاضر معه بالمجلس أن المدعى عليه يتعاطى صناعة البكسماط على المراكب بالتصرف عليه عوايد للسقجية بالثغر وغيرهم كما هو معلوم عنده وقبل تاريخه باع جانبا من البكسماط المركبين من النصرانى كانتا بأبى قير واذن للمدعى لدفع ماعليه من العوايد معه فدفع المدى للسقجية واباب

العوايد المكرمين غيرهم خمسة وأربعين قرشا من القروش الريال الحجري باقية لديه من المدعى عليه إلى تاريخه ويطالبه بذلك ويسأل جوابه عن ذلك فسيل من المدعى عليه المرقوم اعلاه عن ذلك فاجاب بانه لم ياذن بدفع شيء من المبلغ المرقوم وانه هو دفع ذلك من يده لليسقجية وارباب العوايد المذكورة فلم يصدق المرقوم ولم يعلم له قبول ذلك فطلب من المدعى المرقوم ثبوت دعواه المذكور فالتمس يمين المدعى عليه المرقوم على ذلك بانه لم يأذنه بدفع المبلغ المرقوم ولم يعلم لوصول ذلك ثم منه عن ذمته فلم ينص المدعى عليه بالخلق في ذلك عن اليمين وسال كل منهما مولانا افندى المومى اليه أجر الشرع الشريف بينهما فعرف المدعى المذكور بانه حيث نكل عن الحلف ولم يرضى محكمة فهو ملزم بدفع المبلغ المرقوم للمدعى المرقوم تعريفنا شرعيا نفسه ان يثبت لديه مضمون ماضع فيه شهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتا شرعيا تاما محررا مرعيا وجرى ذلك في غرة محرم الحرام سنة ١٠٩٩ هـ / عام ١٦٨٧ م

ملحق رقم (١٣)

وثيقة عن زواج امرأة مطلقة

سجل رقم ٦ ، مادة ١٨٩ ، ز ص ٧٥

لدى الشيخ عبد الحق الجنبلي

تزوج يافى بن جورجي النصراني اللوندسي بمخطوبته ريثا المرأة ابنة جورجي اللوندسي التي كانت زوجا لريني بن قسطنطيني اللوندسي وبانت من عصمته وانقضت عدتها مسند بالطريق الشرعي بشهادة العلاءي على بن عبد الله من جماعة الجراكسة الذي يتعجب باسكندرية من يلوك سبعة وأربعيني والزيني مصطفى بن عبد الله البناكجري بمصر المحروسة المقبولة شهادتهما في ذلك صداق عليه من الفضة أربعماية نصف على الحلول زوجها مسند بذلك سيدنا الحاكم الشرعي المشار اليه باولها المدعى ذلك شهادة من ذلك اعلاه تزويجا شرعيا وقبله لنفسه على ذلك قبولاً شرعيا وعلى ما جرى ذلك التحرير وجرى ذلك في تاريخه .

الاحد ٢٩ ربيع الآخر عام ١٠٠٤ هـ / ١ يناير عام ١٥٩٥ م .

ملحق رقم (١٤)

وثيقة زواج وعدم مطالبتها بالمؤخر طالما انها على عصمتها

سجل رقم ١٦ ، مادة ٢٩٠ ، ص ١٢٠

الزوج الزينى حمزة بن محمد بن الحصار الكبير الاشرافى الزوجة تركية ابنة عبد الله البيضا القبرصية الجنس الصداق من الذهب الجديد عشرة دنانير الحال بها من ذلك خمسة دنانير مقبوضة بيدها القبض التام الشرعى باعترافها بذلك ست دنانير الاذن الابقى ذكرها فيه والباقي رضى ان لا تطالبه بذلك مادامت فى العصمة الزوج معتقها محمد ريس تربو بذلك من جماعة الترسخانة بالاشهاد لايده لذلك رضاها بشهادة الرئيس مصطفى عبد الله وجماعة الترسخانة شهداء على الزواج تزويجا شرعيا وقبله الزوج المذكور ليقع عليه قبولا شرعيا عندها .

٣٠ رجب عام ١٠٠١ هـ / ٢ مايو عام ١٥٩٢ م .

الملحق رقم (١٥)

وثيقة عن اعادة توثيق زواج مرة أخرى بعد فقدان عقد القرآن فى بلديهما

سجل رقم ٢٢ ، مادة ٥٥٥ ، ص ٢٣٤

توجه شهوده للاشهاد على من يذكر فيه وتصادق فرنسيسكو ابن بيزنوا الفرنجى البندقى وترتيليا المرأة بنت جوان الفرنجية البندقية التصديق الشرعى وهما بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار على انهما زوجان متناكحان بنكاح شرعى وأن مبلغ صداقهما عليه ثلاثون دينارا ذهبيا بنديقا اقبضه اليها ولذا تزويج بها ببلاد البندقة من مدة عامين سابقين على تاريخه وضاع فيها على ماشهده لما بذلك وعن الزواج المذكور وكل منهما واصابها وهى باقية فى عصمتها على احكام الزوجية لم تبين فيه طلاق ولا فسخ إلى تاريخه بتصادقهما على التصديق الشرعى بحضور الزينى على بن محمد المعروف بابوذى ذلك وترجمته بذلك وجرى ذلك وحرر فى تاريخه .

١٦ من ذى الحجة الحرام عام ٩٩٩ هـ / ١٧ اكتوبر عام ١٥٩٠ م .

ملحق رقم (١٦)

وثيقة زواج وتنص على ضرورة كسوة زوجها شتاء وصيفا

سجل رقم ٤٤ مادة ٦٥٢ ، ص ٣١٣

لدى القاضى عطا الله المالكى

تزوج اسيدون لوارنو النصرانى الفرنسى بأمرأة سميت نفسها اورشا المرأة ابنة عبد الله النصرانية الكنديوتية الخلية من نكاح وعدة بذكرها وخلقت على صداق جعلته خمسة عشر قرشا من القروش الفضة الكبار الريال المتعامل بها الآن بالديار المصرية اعترفت بقبض ذلك جميعه الاعتراف الشرعى زوجها له بذلك وعقد نكاحها عليه يد مولانا الحاكم الشرعى المالكى المشار اليه اعلاه باذنها له بذلك وبه حالها بشهادة شهوده الواضعين اسمائهم فيه تزويجا شرعيا وتخل لنفسه بذلك الزوج المذكور قبولا شرعيا تم بعد ذلك ولزم به على الزوج المذكور القيام لزوجته المذكورة فى كل سنة تمضى من تاريخه بفعل كساوى شتا وصيف أقمشة لايقة بحالها اسوة امثالها لمثله القيام الشرعى وثبت جران ذلك لدى مولانا الحاكم المشار اليه اعلاه دام علاه بشهادة شهوده وصدوره لديه ثبوتا تاما مرعيا وبه شهد وجرى ذلك وورد فى يوم الثلاثاء المبارك سادس عشر من شهر رجب الفرد سنة احدى وثلاثين والى الف ٣ ٧ يونيو ١٦٢١م .

ملحق رقم (١٧)

وثيقة طلاق والاتفاق على تقسيم أثاث المنزل

سجل رقم ٧ ، مادة ٥١٧ ، ص ٢١٢

سالت ترتكيلا بنت جوان البندقية زوجها فرنسيسكو بن بيراتو الفرنجى البندقى فى أن يطلقها طلاقا فاجاب سؤلها وطلقها طلاقا وثباتا من كل وفى كلا من ماعدا ستة سبوكات فيه وخاتم ذهب بفص زمرد وعقد لولو ذكراه فى ذلك لما عدا ملاية عقد كرونى ذهب وثلاثة وعشرين نصف وتردد انها تدفع ذلك القدر

ويخلص لما الخاتم والشون والعقد وذلك بحضور عثمان بن جهنم الدالى ونقوله بن جرجى النفرنجى البندقى وتاريخها فى تاريخه .

الخميس ١١ شهر ذى القعدة عام ٩٩٨ هـ / ١٢ سبتمبر عام ١٥٨٩م

ملحق رقم (١٨)

وثيقة اعتناق احد اليونانيين الإسلام

سجل رقم ١٦ ، مادة ٣٨٦ ، ص ١٦١

حضر اورنى بن نكوله النصرانى الاكرىكى المعتدل القامة والبدن مدور الوجه مفروق الحاجبين باعلاه راسه اسر جراحه وتلفظ بالشهادتين طايعا مختارا من غير اكراه ولا اجبار شهادة ان لا اله الا الله محمد رسول الله ﷺ بحضور محمد عبد الله الانكشارى بالثغر السكندرى الحاضر بالمجلس من ذلك خمسة ثمانين جرجى ذلك وحرر فى يوم الخميس المبارك ثالث عشر جمادى الاولى عام ١٠٠٣ هـ / ٥ فبراير عام ١٥٩٣م .

ملحق رقم (١٩)

وثيقة اعتناق احد الكريتين الإسلام وسمى نفسه محمد

سجل رقم ١٨ ، مادة ٣٨١ ، ص ١٢٨ .

حضر جرجى بن نقوله النصرانى من اكريت وتلفظ بالشهادتين طايعا مختارا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقال لبيت من كل دين يخالف دين الإسلام وسمى نفسه محمد وشهد عليه بذلك فى تاريخه .

٩ شعبان عام ٩٩٠ هـ / ٣٠ أغسطس عام ١٥٨١ م .

وثيقة عن تعليم صبي عند اسكافي حرفي مشغولة عليه مبنى الشروط

سجلی رقم ۸ ، ماذة ۳۸ ، ص ۱۵

ملحق رقم (۸)

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الحمد لله وحده
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فقد حضر في هذا المآثر المبارك الخامس عشر من شهر جمادى الأولى سنة ١٢٨٥

[illegible]

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا : المصادر

- أ — وثائق لم تنشر بعد .
- أرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بالاسكندرية .
- ب — المخطوطات :
- ١ — ابن مزعى يوسف الحنبلى ، نزهة الناظرين فيمن ولى مصر من الخلفاء والسلاطين .
- ٢ — مصطفى الصفوى الشافعى القلعاوى ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير وسلطان .
- ٣ — أبى السرور البكرى ، كشف الكربة برفع الطلبة . تقديم وتعريف وتحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، المجلة المصرية التاريخية العدد ٣٣ .

ثانيا : المراجع العربية :—

- ٤ — ابن بطوطة ورحلاته ، تحقيق وتحليل الدكتور حسين مؤنس ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٥ — الدكتور أحمد السعيد سليمان ، تأصيل لما ورد فى تاريخ الجبرقى من الدخيل ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٦ — الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، فى أصول التاريخ العثمانى ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٧ — درويش النخيل ، السفن الإسلامية على حروف المعجم ، منشورات جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٤ .
- ٨ — دكتور صلاح أحمد هريدى ، الحرف والصناعات فى عهد محمد على ، الاسكندرية ١٩٨٥ .

- ٩ — الدكتور عبد الرحمن فهمى ، النقيب المتداولة أيام الجبرقى ، ضمن أبحاث ندوة عبد الرحمن الجبرقى ، القاهرة ١٩٧٦
- ١٠ — الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ١١ — الدكتور عبد العزيز الشناوى ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفتري عليها ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧٨
- ١٢ — الدكتور عبد الوهاب بكر ، الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، القاهرة ١٩٨٢
- ١٣ — الدكتور عمر عبد العزيز عمر ، مجتمع الإسكندرية فى العصر العثمانى ضمن أبحاث ندوة الإسكندرية عبر العصور المختلفة ، الإسكندرية عام ١٩٧٣
- ١٤ — دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، المشرق العربى من الفتح العثمانى حتى القرن الثامن عشر — بيروت ١٩٧٨
- ١٥ — الدكتور عمر كمال توفيق ، الجاليات الأوربية فى الإسكندرية فى العصور الوسطى ، ضمن أبحاث ندوة الأسكندرية عبر العصور المختلفة ، الإسكندرية ١٩٧٣
- ١٦ — دكتور قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٨١
- ١٧ — محمد بن اياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الجزء الخامس ، القاهرة ١٩٦١
- ١٨ — محمد شفيق غربال ، مصر عند مفترق الطرق ، (١٧٩٨ — ١٨٠١) مقالة حسين افندى روزنامجى ، عن ترتيب الديار المصرية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مايو عام ١٩٣٦
- ١٩ — محمد مختار ، التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنيين الأفرنكية والقبطية ، بولاق ، ١٣١١ هـ .

- ٢٠ — الدكتور ليلي عبد اللطيف احمد ، الادارة في مصر في العصر العثماني
القاهرة ١٩٧٨
- ٢١ — دراسات في تاريخ مؤرخي مصر والشام ابان العصر العثماني ، القاهرة
١٩٧٨
- ٢٢ — الدكتور نعيم زكي ^{صبيح} ، طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ،
أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٣
- ٢٣ — هاملتون جب ، هارولد بون ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ومحمد الحسيني ، القاهرة ١٩٧١

ثالثا : رسائل جامعية :-

- ٢٤ — ابراهيم يونس سلطح ، تاريخ مصر العثمانية من خلال تحقيق مخطوط
(تحفة الأحياب بمن تولى مصر من الملوك والنواب) ليوسف الملواني
الشهير بابن الوكيل ، رسالة ماجستير غير منشورة — كلية الآداب
جامعة الاسكندرية عام ١٩٨١ .
- ٢٥ — عفاف محمد العبد ، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (٩٧١ —
١٠١٧ هـ / ١٥٦٤ — ١٦٠٩ م) رسالة ماجستير ، كلية
الآداب — جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٨٣ .
- ٢٦ — سميرة عمر فهمي ، امارة الحج في مصر العثمانية (١٥١٧ —
١٧٩٨ م) رسالة ماجستير — كلية الآداب جامعة الاسكندرية عام
١٩٨٣ .

رابعا : المراجع الأوربية :

- 1- Baer, Gabrial, Guilds in Egypt in the Modern times, Jurslume, 1964.
2- Stanford Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution
Princeton, 1964.
The financial and Administrative Organization and development in
Ottaman Egypt. New Jersy, 1968.

رقم الايداع ١٨٥٨ / ٨٨

